



mounadila@yahoo.fr
www.almounadila.info

المتأفصل

+٠٥٢١٠٥٠+
Almounadila

عمالية نسوية شبيبية أممية

جريدة شهرية - مدير النشر: إسماعيل المنوزي - العدد: 71 يوليو - غشت 2018 - الثمن 5 دراهم تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم



لا للتنكيل بالحراك الشعبي،

كل التضامن مع ضحايا القمع الطبقي

قُدا... نحو بناء يسار عمالي وشعبي، كفاحي وديمقراطي

النضالي الجماعي إحياء لأفضل تقاليد نضال الحركة العمالية والشعبية، وتكريسا لأساليب النضال الجديدة التي تبتث فعاليتها وتعميقها، مثل المقاطعة الشعبية لمواد استهلاكية الجارية.

تأكد أن المغرب دخل طورا جديدا من تاريخه، بعد جولات كفاح حركة المعطلين، وكادحي المناطق المهملة، وهزة 20 فبراير، وتحرك مدن كبرى مثل طنجة من أجل مطالب اجتماعية. إنها دينامية نضالية متفاوتة، انتشرا وشدة، لكنها متنامية، دليل ذلك المستوى المتقدم لحراك الريف قياسا بسابقه. وقد كسب الكادحون من التجربة ما يؤهلهم لخوض معارك أعظم، ولمواجهة شراسة القمع بعزم أقوى على التضحية، وبوضوح متزايد سيرا نحو اكتمال برنامج التغيير الشامل والعميق، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

هذا الاكتمال يستوجب نهوض المناضلين والمناضلين بمهامهم اليومية بدون تردد ولا تأخير. لقد باتت الشروط مواتية لبناء يسار عمالي وشعبي، كفاحي وديمقراطي، على نحو لم يسبقه نظير منذ نصف قرن. هذا البناء هو ما يلتزم بالمشاركة فيه، بكل قواهم، المناضلون والمناضلات الرافعون/ات راية جريدة المناضل-ة.

الجماهيرية لمجابهة آلة استبداد ضخمة: درك وشرطة وجيش، وإعلام، وجيش من المثقفين والإداريين... وقد أبان الأهالي بالريف وجرادة عن قوة عزم قل نظيرها من أجل مطالب اجتماعية واقتصادية استطاعت لف جماهير كبيرة في مظاهرات ومسيرات حرصوا على سلميتها أيما حرص في سعي إلى إسقاط واحدة من مبررات قمع الاستبداد الأساسية.

إن القمع الشرس الذي لقيته هذه الاحتجاجات، والاعتقالات والمحاكمات الصورية، والأحكام الجاهزة في حق مناضليها هي جواب يائس من نظام لا يقبل أن يرتقي النضال العمالي والشعبي ويتجذر. وهو واع أن السياسات النيوليبرالية التي ينفجها سوف تشدد التعديلات على الشغل والطبقات الشعبية الكادحة، وعنفها سيولد دوما سخطا شعبيا قد يتخذ أبعادا أكبر من تمرين حراك 20 فبراير المجيد.

إنه واجب أنصار النضال العمالي والشعبي الأولي دعم الاندفاع النضالية المعبرة عن نفسها بشكل متواتر، والسعي لحفز سيورة نضالية وحدوية ونوعية تكون طبقة الأجراء والأجيرات عمودها الفقري. على المناضلين والمناضلات في كل مجالات الصراع الطبقي حفز العمل

منذ بداية سنوات 90 من القرن الماضي، تنامي بثبات النضال العمالي والشعبي بالمغرب. وبرغم نقاط ضعفه الأساسية، الناتجة عن طابعه الابتدائي، وعن المآل البائس للمعارضة التاريخية التي تبنت المسألة الاجتماعية طيلة عقود، فإنه أحيى تقاليد كفاح عريقة، وخلق أخرى جديدة، وبالأخص التدخل المباشر للكادحين المعنيين بتحركات في الشارع، من اعتصامات، ومسيرات، منظمة ذاتيا، واضحة الأهداف.

هذا ما جعل النظام متوجسا من كل بادرة نضال، مبديا شراسة قمعية متنامية في مواجهتها. فهو واع، بحكم جسده الدقيق لنض المقيهورين، وخبرته المديدة في التصدي لصوبات كفاحهم، عمق الهوة بين الحكام والمحكومين التي زادت السياسات الليبرالية الجديدة القاتلة للمكتسبات والحقوق والمصادرة للحريات، اتساعا.

حرص المستبدون على بقاء نظام الاستغلال الرأسمالي لا يقل شدة عن حرصهم على دوام نظام الاستبداد السياسي، وهم يخوضون حربا طبقية ضروسا ضد شعب كادح منزوع السلاح لكنه لا زال يتجذر على منازلهم سعيا للعدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الإنسانية. يندفع الكادحون/ات للنضال وليس لهم سوى قوتهم

أحكام قضا، الاستبداد في حق مناضلي حراك الريف: ماذا كنتم تنتظرون؟

بقلم، أنزار

جميعا في الدار البيضاء، يوم 8 يوليو 2018،
تضامنا مع ضحايا القمع الطبقي بالريف
... وجميعا إلى الريف الصامد عما قريب

تيار المناضل-٥، 02 يوليو 2018

نطق قضا الاستبداد بالأحكام المملة عليه في حق مناضلي حراك الريف، ووزع هباته القمعية التي ناهزت 200 سنة، مذكرة أنصار "الانتقال الديمقراطي" و"الإصناف والمصالحة"، أن الدولة لا يمكن قط أن تكون إلا جهاز قمع موجه لإسكات طلائع النضال الشعبي.

تعلات صرخات العائلات في ردهات المحاكم، وتوالت علامات تعجب المحامين، وعجت صفحات التواصل الاجتماعي بكل أنواع الخيب وإعلان الحداد على "الوطن". وأدلى آخرون بأن "مغرب الديمقراطية" الذي أمنا بأنه سينصف ضحايا قمع الاستبداد، صار وهما، وهو وهم سياسي ساهموا هم أيضا في نشره، وتجربته لكادحي الريف وأسر المعتقلين وللمعتقلين أنفسهم.

هل كنا ننتظر أن يمتنع قضا الاستبداد طلائع النضال الشعبي في الريف ببرائتهم؟ واهم من أمن بذلك.

استطاع النظام أن يضبط الوضع الاجتماعي بتوزيع جرعات القمع المحسوب، في الريف وجرادة والحسيمة. ساعده في ذلك تعاون الطيف السياسي الواسع من أحزاب ليبرالية وإسلامية، ومنع التضامن العمالي من طرف بيروقراطيات نقابية واعية بدورها في الحفاظ على "الاستقرار السياسي" و"السلم الاجتماعي".

تحول الريف، إلى ثكنة عسكرية دائمة، وفرضت حالة طوارئ غير معلنة، لكنها فعلية، منع للتجمعات والاحتجاج، ومدهامات واعتقالات، وتبع لصيق لخطى المناضلين... الخ. أما التضامن فقد خفت منذ منع مسيرة 20 يوليو 2017. وتأكد نقص التضامن وعدم فعاليته في العجز عن منع اجتثاث بنيت النضال واعتقال طلائع في جرادة.

الضامن الوحيد لانتشار أسرى النضال الشعبي من فك "عدالة" الاستبداد، كان هو انتشار النضال وطنيا، وتمتين التضامن بانخراط الحركة النقابية، لكن النظام استطاع منع هذا الكابوس. انحصر التضامن وأغرقت البيروقراطيات النقابية نضال الطبقة العاملة في حوارات عقيمة.

نجحت مناورات النظام السياسية في احتواء الوضع. لعبت وسائل الإعلام الموالية صراحة أو ضمنا بانتظارات كادحي الريف وأسر المعتقلين. يجري إطلاق إشاعات لبث البلبلة في الصفوف، في كل عيد ديني أو وطني، تنتشر إشاعات قرب "الخطاب الحاسم" الذي سينصف المعتقلين، وتمر المناسبة تاركة طعم رماد في أفواه المنتظرين. لا نلوم أسر المعتقلين على ذلك، ما دام التضامن النضالي قد خيب ظنهم.

ماذا كنا ننتظر إذن من "عدالة" الاستبداد؟ عول المعتقلون وأسرهم ومهم كادحو المغرب على خطابة المحامين وقدرتهم على ولوج ثغرات القانون. وجرى افتخار بمرافعات مضحت النيابة العامة، وأخرى أسكتت القاضي، ناسين أن المحاكمة كلها لعبة، يتقنها النظام. وسيعتبر مرافعات الدفاع دليلا على عدالة المحاكمة، تماما كما وصف جيل بيرو قضاء الحسن الثاني في كتابه "صديقنا الملك": "إنها تمثيل تام للنظام القضائي المغربي، كتلة عائمة تظهر للعين الصورة المستحبة عن جهاز ذي نزعة ديمقراطية، بينما القسم الغاطس الأكثر أهمية يغوص في قاع القمع البوليسي".

حين يتأكد النظام أنه متحكم في الشارع، فإنه سيسمح

للمحامين بقول ما يشاؤون. الكلمات داخل دهاليز المحاكم، ليس لها نفس تأثير الخطيب الشعبي أمام الجماهير المناضلة.

تشتتت جهود التضامن في الداخل وتعلقت الأنظار بمسيرات الجالية بأوروبا وأوهام انتظار الإنصاف من أعلى سلطة بالبلاد، وفي الأخير نطق الحكم باسم السلطة العليا.

إن مركز ثقل إطلاق سراح أسرى النضال الشعبي، هو ميزان القوى المائل حاليا لصالح النظام. ونحن مؤمنون ومقتنعون أيما اقتناع أن براءتهم مرتبطة أشد ارتباطا باستعادة النفس الكفاحي لنضالات كادحي الريف واستئنافها. وهذا ما يخشى منه الاستبداد.

هذا هو سبب إصرار النظام على الاحتفاظ بأسرى حراك الريف في زنانيه المعتمدة والكريمة. فهو يدرك أن أي تنازل، يعني الختام لكادحي الريف بطلائع النضال المفرج عنها. يفضل النظام سجنهم لقرون، ولو خدشت صورته "الديمقراطية" في عين الداخل والخارج، فما يهم هنا هو الصراع على أرض الواقع وليس تسويق الأوهام، خصوصا أنه واثق من استعداد حلفائه الليبراليين والإسلاميين وبيروقراطيين النقابات لتتبع هذه الصورة.

وهل ننسى ما قاله علي كفته، في افتتاحية صحيفة حزب "التقدم والاشتراكية" إبان محاكمة معتقلي الحركة الماركسية اللينينية مارس 1977: "بعكس ما يريدون الإيحاء به، المغرب ليس معسكر اعتقال، كما يحلو لرداده لأولئك الذين يبحثون، لأسباب ليس لها أية علاقة بمساعدة ما للشعب المغربي، عن الإضرار بالمصالح العليا لبلادنا. الأحزاب السياسية موجودة وهي تعمل بشكل طبيعي، ومن ضمنها حزب الطليعة الثورية للطبقة العاملة".

الاستبداد مقتنع أن كادحي الريف لم يهزموا. حراك الريف لم يهزم، نعم جرى خنقه، لكن طلائع النضال المتمرس منذ حراك 20 فبراير مروا بنضالات جمية المعطيل ونضالات الجامعة انتهاء بحراك الريف، تعرض على أسنانها وهي تلاحظ مظاهر العسكرة التي تمنعها من إعادة إطلاق صرخة النضال.

كادحو الريف لا يعتبرون ما وقع منذ عام هزيمة، بل محض تراجع فرضه عدم توازن القوى بين انتفاضة سلمية مغرولة ومحرومة من التضامن، ونظام معسكر ومسلح من رأسه حتى أخصم قدميه. النظام يدرك ذلك جيدا، النظام خائف وفرائصه ترتعد، لأنه لم يستطع أن ينزع جذوة النضال من قلوب المعتقلين ولا استطاع إقناع كادحي الريف بانتهاء الحراك.

هذا ما يجب علينا أن نثمنه، هذا ما يجب تطويره. كفى نحيا على "الوطن" كفى إعلانا للحداد! فالنضال لا زال حيا. فمن كان يؤمن بأوهام عدالة الاستبداد فهذه جثة متفسخة، ومن كان يؤمن بقدرة الكادحين على التحرر فهذه لا زالت حية متقدة مشتعلة.

يريد الاستبداد بهذه الأحكام تحطيم الأمل الذي جسده حراك الريف ومثلته زهرة شبابه القابضة الآن بالسجون. علينا ألا نستجيب لرغبته هذه، فمهما طالت سنوات السجن الموزعة على المعتقلين، لنا إيمان عميق بأن استئناف النضال سينقدهم.

تستمر عسكرة الريف وتطويره، وتتهال الأحكام الظالمة على مناضلي الحراك، وتتحرك آلة القمع بمختلف مناطق المغرب لخلق مبادرات التضامن مع الريف المطلقة فور صدور الأحكام.

ردا على التصعيد القمعي، ينزل إلى الشارع بالدار البيضاء يوم 8 يوليو القادم كل أنصار الحقوق الاجتماعية والحريات الديمقراطية.

إن حكاهم البلد المستبدين حريصون على ضمان استقرار نظام الاستغلال (الرأسمالية) والقهر السياسي (الاستبداد الفردي)، ولن يترددوا في تصعيد القمع درجات، ومعه تشديد العدوان البرجوازي على ظروف حياة الأغلبية الكادحة.

أدى ارتقاء النضال الشعبي في الريف، وجذرية موقفه من الاستبداد، وإحيائه ذاكرة بطل التحرير محمد بن عبد الكريم الخطابي، بصوره وأعلام جمهورية الريف، إلى لقاء الاستبداد أفنته، وامتشاق سيف القمع بوجه أي احتجاج شعبي، ساعيا إلى إشاعة الترهيب لضمان استقرار نظام الاستغلال والعبودية السياسية. وهو بهذا وجه الضربة القاضية لكل خرافات التوافق لبناء الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية على أنس "الحوار الاجتماعي" و"السلم الاجتماعي" و"الاستقرار".

تدل شراسة النظام، التي يستغريها سذج السياسة، عن وعيه التام بارتقاء نضال الكادحين المطرد منذ قرابة عقدين، وتكفي مقارنة انتفاضة الريف بمثيلها في إيفي-إيت باعمران قبل عشر سنوات لإدراك حجم التقدم الشعبي المحقق، سواء على مستوى صياغة المطالب، أو أشكال النضال والتنظيم والتضامن، بالداخل وبالخارج.

وبالخارج، شراسة النظام القمعية هي الوجه الآخر لارتعابه من الرزخم الشعبي الصاعد بقوة لم يسبقها نظير في تاريخ المغرب، ارتعاب رفعتة المقاطعة الشعبية للسلع الثلاثة

درجة إضافية. من واجينا جميعا نحن أنصار كادحي الريف جعل يوم 8 يوليو 2018 بداية سيرورة نضالية وحدوية نوعية، وبالأخص على النقابيين منا هز المنظمات النقابية لتضطلع بدورها في ذلك، فأساليب المناوشة والضغط المعهودة لم تكن أبدا كافية لوقف الهجوم الطبقي القمعي، وباتت اليوم تافهة بوجه تصعيد الدولة على الصعد كافة، من رفض تلبية حد أدنى من مطالب النقابات، والاستهانة بالمطالب الاجتماعية لبقية الكادحين، وصولا إلى التكنيل القمعي بكل أشكال الاحتجاج. لن ينفع مع تصعيد القمع غير مزيد من الكفاح بانخراط تام وعميق لمنظمات العمال النقابية، وبمزيد من تنظيم أدوات النضال الاجتماعي من تنسيقيات مطلبية وتنسيقيات تضامنية، وباستنهاض باقي الفئات المتضررة لا سيما الشباب الجامعي والمعتقل عبر مختلف ربوع البلد، والاستعداد للتضحية.

لن تكفي مسيرتنا يوم 8 يوليو بالدار البيضاء لتحرير أسرانا لدى نظام الاستغلال والاستبداد، لا بد من برنامج نضالي يستنفر كل القوى النضالية لنصرة الريف وفك الطوق القمعي عنه.

على المناضلين/آت بالريف، والريفيين بالخارج، وعائلات المعتقلين، وكل منظمات النضال إصدار ندوات لكل رافضي للهر والتعدي المسلط على الريف ليبرهونوا عن تضامنهم الفعلي بالمشاركة في تنفيذ برنامج نضال ينطلق بقافلة شعبية تضامنية، أو أي أشكال أخرى يرونها ملائمة. وآخر شهر يوليو الجاري ويتواصل بأشكال أخرى لبناء ميزان قوى شبيه بأيام 20 فبراير، بما هو السبيل الأوضح الكفيل باستعادة مناضلينا بالريف حريتهم، وتحقيق مطالبنا الاجتماعية. الحرية الفورية لمعتقلي كفاخ الريف عاش الريف- عاش الشعب

النادي العمالي للتوعية والتضامن: لا للتكنيل بمناضلي الريف

على هذا الطريق، يجب أن تتبعها خطوات أخرى، تطورها وترفع درجة التعبئة لبلوغ المقدرة على فرض إطلاق سراح معتقلي حراك الريف وتلبية مطالبه. فإلى الدار البيضاء يوم 8 يوليو 2018 لنصرخ عاليا: لا لتجريم النضال الاجتماعي الحرية الفورية لمناضلي الريف عاش الريف، عاش الشعب 3 يوليو 2018

العامية المشتركة" التي ينشرها خصوصهم: كل طبقة لها مصالحها على حدة. ومصالح الشغاليين وكافة الكادحين على طرف نقيض من مصالح الرأسماليين ونهايي البلد ومن باعوه للشركات الأجنبية. يجب توحيد جهود كل المناضلين والمناضلات من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية من أجل صد الهجوم القمعي وكل الغارات على ما تبقى من مكاسب اجتماعية، ولا شك أن مسيرة 8 يوليو بالدار البيضاء خطوة أولى

المغرب الأخرى. هذا ضمن اللوحة الاجتماعية للهجوم على الحقوق الاجتماعية والحريات الديمقراطية. علينا أن نستوعب الدرس، ونشعر على سواعد النضال، ونعمم التضامن، ونحفز الحركات النضالية المنبثقة هنا وهناك، ونعمل على توحيدنا على جميع المستويات: توحيد المطالب وتوحيد الخطوات النضالية وتبادل الخبرات التنظيمية. ليس للكادحين أن يعولوا سوى على أنفسهم، على مقدراتهم الكفاحية، ويتخلصوا من كل أوهام "المصلحة

مسيرة الدار البيضاء يوم 8 يوليو خطوة أولى على طريق استعادة حريتهم بعد عقود من القهر الطبقي، نهض كادحو الريف للمطالبة بحقهم في حياة لائقة، في ظل الحرية والكرامة. فكان أن ردت الدولة بالقمع معتقلة مئات المناضلين ومحاكمة إياهم طيلة سنة، وأخيرا صدور أحكام بالسجن وصلت 20 سنة. إنه تجريم النضال الاجتماعي بالريف، ومحاولة ترهيب سائر الحركات الاحتجاجية بمنطلق

ردود الفعل على أحكام الاستبداد في حق معتقلي الريف: الدلالة وما العمل؟

بقلم: مجيد الأحمر

الأمة أصلا منسجمة. وفي الجانب الآخر صرحت شخصيات "معارضة" من مواقع تدعي الديمقراطية، برفض أحكام القضاء، لكن من منظور الحرص مرة أخرى على الاستقرار السياسي. عبر عن هذا محمد بن سعيد آيت إيدر (الحزب الاشتراكي الموحد) بقول: "هذا ليس في صالح استقرار المغرب... نأمل بقلق بالغ لهذه التطورات"، وبنه الدولة قائلا: "إننا كسياسيين لم نعد ضامنين للاستقرار في البلاد، لأن المواطنين أصبحوا يواجهون مشاكلهم بشكل مباشر... هذه رسائل مهمة تتوجه إلى أصحاب القرار الذين يتحملون مسؤولية كبيرة في القضايا التي تقع".

يعبر تصريح بن سعيد عن مدى امتعاض أنباء الديمقراطية من تطرف تعسفات الاستبداد: "لم يعد للقضاة عند أي احترام، لأن القضاء لم يعد يخضع ويحترم القانون والضمير"، وعن ياس من "وجود إرادة سياسية لدى الدولة: كنا نتمنى من الملك أن يعلن التصالح مع الريف"، وأشار إلى عمق الأزمة، التي لا يمكن أن تحلها "المصالحة" في أشكالها التقليدية، بل "تقوية الأحزاب الديمقراطية"، وتكريس إرادة الشعب المغربي لقرصن حقوقه، وفرض الحريات والديمقراطية ومحاربة كل من هو ضدها وضد حقوق الإنسان".

لكن الحرص على الاستقرار السياسي، يمنع هؤلاء المثقفين لبس معارضا، من اللعب بنار النضال الشعبي، ويفضلون دائما انتظار فرص التوافق التاريخية، التي يعودون للحسرة على تفويتها كل مرة.

موقف الثوريين

إن قمع حراك الريف وأحكام قضاء الاستبداد ليس صادرا عن مقاربة أمنية أو "غياب تبصر" و"قلة حكمة".

القمع لازمة المجتمع الطبقي، المخترق بتناقضات عميقة تمد جذورها في بنيته الاقتصادية-الاجتماعية. وما دام هذا قائما فإن القضاء ليس إلا واجهة من واجهات القمع الطبقي الذي تسيطر عليه الدولة الرأسمالية لقمع النضال واجتثاث طلائع من حاضنتها الشعبية.

ليست هذه الأحكام، ومجمل القمع المسلط على حراك الريف، انتكاسة المسيرة نحو جنة الديمقراطية الموعودة، بل استئنافا لقمع هجمي توارى إثر واد اليسار الثوري في سنوات 1960-1970، وخفوت المناوشة السياسية لأدعياء الديمقراطية بعد استسلام أحزابهم أمام الملكية نهاية التسعينات (حكومة التناوب).

إن الذين يبدون الاستغراب إزاء أحكام القضاء في حق معتقلي الريف، يمهون حقيقة الدولة كجهاز قمع طبقي. النظام مستعد لقسوة أشد، إن تجاوز النضال حدود التحرك من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية.

نظام الاستبداد لا يخفي حقيقة، التي يحاول هؤلاء تمويهها. النظام يهدف دائما بتحويل المغرب إلى سوريا، ولا يمكن منعه من ذلك إلا بتنظيم الكادحين وتسليحهم بنقابات كفاحية، ومنظمات نضال شعبي تلف فقراء القرى والمدن، وبقيادة سياسية منفصلة عن مصالح المجتمع الطبقي ومؤسساته واستقراره: حزب العمال الاشتراكي الثوري.

مواقف البيروقراطيات النقابية

لم يخرج موقف قيادات النقابات عن نفس المنظور المؤكد على خطورة الأحكام على "الاستقرار السياسي" و"السلم الاجتماعي" العزيز على قلوب هذه البيروقراطيات: "إن المرحلة التي تمر منها بلادنا لا تحتل هذا النوع من الخيارات النكوصية التي لن تزيد الوضع إلا تعقيدا" (الفيدرالية الديمقراطية للشغل).

"الأحكام... تقدم صورة سيئة على البلاد" (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)

لم تتضمن هذه البيانات أي دعوة إلى خبط النقابة في النضال من أجل إطلاق سراح المظلومين، بل تنبيهها إلى "خطورة الوضع" والدعوة إلى "تصفية المناخ السياسي والاجتماعي". (الكونفدرالية)، إلى "تحكيم العقل" (الفيدرالية).

أما الاتحاد المغربي للشغل فلم يكلف نفسه عناء إصدار بيان، بينما يندد بيان عن المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم/الاتحاد المغربي للشغل، يندد بالأحكام ويطلب بإطلاق السراح، ودعوة "الضمان الحية لتجسيد أشكال نضالية... ردا على التوجه القمعي والترهيب للدولة".

نجحت البيروقراطيات الحريصة على السلم الاجتماعي والمالية للنظام أو لأحزاب معارضة برجوازية، في تحويل النقابات من أدوات للنضال إلى أجهزة لتثنية الحاكمين وشل قدرة النضال العمالي، وعزله عن النضال الشعبي.

الجمعيات الحقوقية

عبرت بدورها عن تفاجئها بالأحكام واعتبرتها قاسية ومجحفة، وطعنت في المساطر القانونية وفي عدالة المحاكمة. = الممتددي المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف:

كرر أسطوانة الحرص على استقرار البلاد، باستحضاره "دواعي انفجار الأوضاع بمناطق مختلفة من البلاد"، ولم يدع إلى لنضال من أجل إطلاق السراح بل عول على "تصفية البيئة الحقوقية حقنا للتوتر".

لا يجب أن ننسى أن أطرافا في الممتددي كانت وراء قبول صفقة سياسية مع الملكية، لتصفية ملف ضحايا القمع السياسي، بتأسيس "هيئة الإنصاف والمصالحة"، واستمر الممتددي هيئة لمعالجة ملفات ضحايا "سنوات الرصاص" مصرا على حصرها في ما قبل 1999.

= الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: تفردت الجمعية بالدعوة لـ"قرصن إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي"، وتعتبر فروع الجمعية أطرافا فاعلة وداعية للاحتجاج محليا (لجان وتنسيقيات التضامن)، ووطنيا.

مواقف شخصيات

قام مثقفو الملكية، بالتنبيه إلى خطورة الأحكام على هيئة الدولة. عبر عن هذا الموقف بمقال مطول حسن أوريد، ناطق رسمي سابق باسم القصر الملكي، الذي استشر خطر الأحكام على ما سماه "ميثاق" الملكية في شخص محمد السادس في إطار المصالحة مع الريف، وبنه إلى أن الأحكام ستؤدي إلى "شرح في جسم الأمة"، كان

الديمقراطية الأحكام بغياب الحكمة، لا بجوهر وظيفة جهاز الدولة كأداة إكراه في يد الطبقة الحاكمة لقمع نضال الكادحين السياسي والاجتماعي.

تعول هذه الأحزاب على مؤسسات الدولة، كما في غيرها من القضايا. وفي هذا السياق تقدم برلمانا فيدرالية اليسار بتوصية إلى البرلمان لإصدار عفو عام على المعتقلين. ولم يخرج الملتصق عن روح الاستجداء الليبرالي الحريص على الاستقرار السياسي: "الرغبة في تدشين مرحلة جديدة وتخفيف الاحتقان القائم واستعادة الثقة في المؤسسات...".

برر البرلمانان هذه الخطوة باستغلال هامش الصلاحيات المؤسساتية في إطار ما يكفله الدستور (الفصل 71) من مكتسبات لهذه المؤسسة. لكن يجب ألا تناسي أن هذه "المكاسب المؤسساتية" لم تات بنضال "مؤسستي"، بل فرضه نضال خارجها: حراك 20 فبراير وولع الملكية من مصير بن علي ومبارك، وأكد أن تفعيل هذا الفصل لن يكون إلا نتيجة لنضال جماهيري خارج هذه المؤسسات.

أكد حزب النهج الديمقراطي، في كلمة كاتبه الوطني مصطفى البراهمة، رفض الأحكام "القاسية والمفاجئة"، واستنتج من ذلك أن "القضاء في خدمة الدولة، لتصفية حسابها مع حراك الريف بشكل انتقامي"، لكنه سقط في نفس منطق أحزاب الفيدرالية بتثنيته إلى أن الأحكام تزيد من "خطورة استمرار وإذكاء الحركات الاجتماعية التي ستخرج من جديد في الشارع"، وحذر الدولة قائلا: "كفى من اللعب بالنار... فالحركات... قابلة للانفجار في أية لحظة، ولتتحمل الدولة مسؤوليتها كاملة عما ستؤول إليها الأوضاع في المغرب".

تؤكد هذه الأحزاب رفضها للأحكام وإصرارها على النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين. ويستوجب هذا السير على خطى نضال كادحي الريف. ترجمت نيتها هذه بالدعوة للمشاركة في مسيرة ممرزة بالدار البيضاء يوم 8 يوليو. على هذه الأحزاب أن تبهرن على نية الاستمرار في النضال من أجل إطلاق السراح، يجعل هذه المسيرة نقطة انطلاق هذا النضال وليس نهايته، كما هو شأن جميع المسيرات الممرزة السابقة.

أحزاب الإسلام السياسي

أصدرت الهيئة الحقوقية "لجماعة العدل والإحسان" بيانا حول الأحكام اعتبرته فيه بدورها الأحكام قاسية تلقتها "بألم واستياء عميق".

ثمن البيان مجهودات الدولة بالريف: "الشروع في إنجاز بعض المشاريع، ومساءلة الإدارات المعنية بالتأخر في الإنجاز"، واعتبرتها "خطوات إيجابية كان من اللازم أن تتواصل في سياق تفاعل إيجابي يبني الثقة بين الدولة والمواطنين".

كما كررت نفس موقف تنبيه الدولة إلى خطورة "المقاربة القمعية" على الاستقرار السياسي، وأنها "تعمق الجراح ولا تدلوها، وتؤجج الغضب ولا تطفئه". لا تدعو الجماعة إلى النضال من أجل إطلاق السراح، بل تراهن على الدولة ذاتها: "ندعو الجهات المعنية في بلدنا العزيز إلى قرار شجاع يقضي بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين".

أثارت أحكام قضاء الاستبداد ردود فعل كثيرة من قبل قوى سياسية ونقابية وحقوقية ومثقفين وسياسيين أفراد. تشير كثرة المواقف إلى الأهمية السياسية لهذا الحدث، القائم على أهمية حراك الريف في الحياة السياسية بالمغرب. هذه الحياة التي كانت غارقة في روتين التدبير اليومي العادي لجهاز الدولة بعد أن طمأنه تراجع موجة النضالات التي حفزتها سيرورة 2011 الثورية.

تباينت ردود الفعل حسب موقع كل طرف، لكنها متفقة على "قسوة هذه الأحكام وإجفافها"، كأنها هذه القوى كانت تنتظر من القضاء أن يكون منصفا، عكس جهاز قمع الدولة، الذي لا يكون القضاء إلا تتمته "القانونية" التي تضفي الشرعية على عملية القمع برمتها.

اعتبرت أغلب المواقف هذه الأحكام ردة حقوقية، وعودة إلى "سنوات الرصاص". ويدل هذا على مدى نجاح عملية التثليل المسماة "إنصافا ومصالحة" في تبرئة النظام من جرائم القمع السياسي للفترة المعنية.

كما عبر آخرون عن كون المحاكمة سياسية وليست قانونية، كان القانون لا يوضع لخدمة السياسة. ليست كل أشكال القانون (الجنائية والمدنية والتجارية... الخ)، إلا أداة لحماية المصلحة الاقتصادية للطبقة الحاكمة، وإدامة حكمها السياسي.

الأحزاب الحكومية

حرص زعماء الأحزاب الحكومية على إصدار مواقف شخصية تثمن استقلال القضاء. وتناولوا الأحكام ليس من منظور الدفاع عن براءة المعتقلين، بل من منظور إضرارها بسمعة الدولة وتهديدها للاستقرار السياسي.

تأسف نبيل بن عبد الله (التقدم والاشتراكية) لأن الأحكام "لن تسهم في إذكاء جو الانفراج، بينما اعتبرها بنشماش (الأصالة والمعاصرة) "غير متماشية مع ما راكمه المغرب في المجال الحقوقي (!!!)". ولم يكلف نفسه "كمواطن خبر السجون وذاق عذاباتها" إلا أن يسأل "الله أن يلهم عائلات المحكوم عليهم الصغيرة والكبيرة الصبر الجميل".

أصدرت أحزاب الأغلبية الحكومية بلاغا يوم 29 يونيو 2018، أعادت فيه التأكيد على احترام استقلال القضاء، وقدمت شهادتها على عدالة المحاكمة. إنها نفس الأحزاب التي أصدرت بيانا يطلب من وزير الداخلية يخون نضالات الريف ويكيل اتهامات العمالة للخارج والانفصالية لمناضلي الحراك.

أحزاب اليسار

إلى جانب تنديدها بالأحكام "القاسية"، واصلت أحزاب اليسار ناقص النزعة الديمقراطية (فيدرالية اليسار الديمقراطي) منظور تنبيه النظام إلى مقبة تشهده القمعي الذي يزيد الاحتقان ويهدد استقرار البلد.

علقت نبيلة منيب (الاشتراكي الموحد) على الأحكام بقول: "الأحكام... تظهر غيابا للتبصر بالأخطار التي تحقق ببلادنا اليوم". وهو نفس ما ذهب إليه نقيب أقصبي عن نفس الحزب في تعليقه على الأحكام: "هذا التآزم لا يبنين بخير". تفسر أحزاب اليسار ناقص النزعة

القضاء: جهاز ظلم طبقي

بقلم، النمري

أثارت أحكام قضاء الاستبداد في حق معتقلي الريف ردود فعل رافضة، من تنديد الهيئات الحزبية والنقابية والحقوقية إلى وقفات ومسيرات احتجاجية تنديدية...

القضاة عبر جميعاتهم المهنية «حتى تتحمل المؤسسة القضائية مسؤولياتها في المنتج القضائي برمته إدارة وحكما، وحتى لا يشكل هذا الجانب مبعدا من مداخل التأثير على قرارات القضاء»، لكن وزارة العدل «تشبث بدور السلطة في عملية الإدارة... كما... لم يمنع الاستقلال المالي والإداري للمجلس الأعلى للسلطة القضائية... وفي الأخير انتصر القانون التنظيمي... برؤية وزارة العدل بعدم منح الاستقلال المالي والإداري للمحاكم». [مسار الإصلاح القضائي بالمغرب بعد دستور 2011، عبد اللطيف الشنتوف، 24 يونيو 2018]. ولم يجر إقرار ضمانات للحد من الإجراءات العقابية كوسيلة للضغط على القضاة: «كما تم ضرب المبدأ الدستوري الذي ينص على منع نقل القاضي دون طلب منه من المحكمة التي هو معين بها إلى محكمة أخرى، إلا في الحالات التي يحددها القانون بشكل مسبق، وهذه ضمانات القاضي حتى لا يستعمل النقل الإداري للانتقام من القاضي بسبب مواقفه أو أحكامه» [نفسه].

عاطفة سياسية؟

هاجم أنصار الأحكام وناشرو خرافة استقلالية القضاء رافضي الأحكام بكونهم يتحركون بموجب «عاطفة سياسية» غير مبنية على دراسة دقيقة للملف.

هل يمكن للقاضي المتجرد أن يمنع أحد طرفي قضية ما من تقييم الحكم بناء على عاطفة مسبقة قائمة على اقتناعه بعدالة قضيته؟ ألا يتعاطف القاضي مع ضحية اغتصاب ويستحضر تلك العاطفة وهو ينطق بالحكم على المغتصب؟ إننا إزاء نزاع اجتماعي ضخم يعبر من مصالح اقتصادية وسياسية متضاربة، وليس هناك لحظة تستعمل فيها العاطفة بشكل جماعي أكثر من لحظات النضال. لا يمكن كبح العواطف في هذه اللحظة، بل إن المهمة تكون لإدخالها وإعطائها أساسا سياسيا.

مؤسسة القضاء جزء من أجهزة الدولة التي تخدم طبقة بعينها، وهي الطبقة البرجوازية. إن المؤسسة والقوانين المنظمة لها ومكانتها ضمن جهاز الدولة هي التي «تتعاطف سياسيا» مع مصالح الطبقة الحاكمة وتنتصر لها أثناء الصراع. وسرعان ما يجري لفظ القضاء النزهاء، ويمنعون أو يتعففون من الاقتراب من ملفات القضايا التي تخص أمور النضال الاجتماعي والسياسي.

لا يتعلق الأمر هنا بقاض فرد، بل بروح مؤسسة. رغم أن المدافعين عن الأحكام يحاولون جعل القضية قضية مسؤولية وضمر فرديين. قال «المصدر القضائي» لهسبريس أن القاضي: «أولا مسؤول أمام خالقه تعالى، ومسؤول أيضا أمام القانون الذي يذلل الأحكام بأوامره، وهو مسؤول كذلك أمام جلالته الملك الذي ينطق بالقرارات القضائية باسمه، كما أنه يبقى مسؤولا في الأول والأخير أمام ضميره، الذي يتحكم في تشكيل قناعته الوجدانية التي يتأسس عليها حكمه النهائي». طبعاً، إنه مسؤول أمام كل هؤلاء، ولكن ليس مسؤولاً أمام طرف واحد وهو: الشعب.

نعم، إن مواقفنا من أحكام قضاء الاستبداد مبنية على عاطفة سياسية، لكنها «عاطفة طبقية» تسعى لاستنهاض همم النضال العمالي والشعبي. عاطفة مبنية على تحليل علمي لعلاقات الإنتاج والمؤسسات السياسية التي تخدمها بما فيها القضاء. لذلك لن تنتظلي علينا حيلة «استقلالية القضاء».

لاستقلال السلطة القضائية». يتحول القانون إلى «سرير بروكست» يقطع أوصال الكادحين في الوقت الذي يلائم دائما مصالح الرأسماليين وخدامهم السياسيين.

التضييق على «نادي قضاة المغرب»

ورد في دستور 2011 منح القضاء الحقوق ذات العلاقة بحرية التعبير وتأسيس الجمعيات والانتماء إليها، وفي سياق حراك 20 فبراير أسس القضاء جمعية باسم «نادي قضاة المغرب».

رغم أن القضاة أسسوا جمعيتهم على أرضية الولاء للملكية («عقد جمع عام التأسيس يوم ذكرى ثورة الملك والشعب»، إلا أن الدولة توجست من إمكانيات تطور الأمر استحضارا لتجارب واجه فيها القضاة أنظمة الحكم (مصر).

تعرض نادي القضاة للتضييق «بعد تم توفير مقر له وكذا الدعم المادي، وبإقصائه من اللجنة العليا للحوار الوطني مع أنه الجمعية المهنية الأكثر تمثيلية للقضاة». [عمر بنفيش، عضو المجلس الوطني لنادي قضاة المغرب بالداخل، هسبريس يوم 21 - 08 - 2012].

النظام يريد قضاة مطيعين قضاة يحكمون من منطلق «عاطفة سياسية»، لا قضاة مشاكسين، حتى ولو أعلنوا ولاهم السياسي على الملأ.

وهم السلط المفصولة

يقوم مفهوم فصل السلط على وهم كرسنه النظريات السياسية البرجوازية منذ عصر الأنوار، أي استقلالية السلط الثلاث عن بعضها: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ما يتفاده منظور البرجوازية وسياسيها هو الأرضية الطبقيّة المشتركة التي تقوم عليها هذه السلط ومجمل جهاز الدولة، هذه الأرضية التي تقع على هذه السلط وتجعلها متناغمة مع خدمة المصالح التاريخية للبرجوازية. إن فصل السلط محض وهم تتخذه به الطبقات المحكومة، ما دامت كلها في خدمة الطبقة المسيطرة.

هناك لحظات يتصادم فيها القضاء مع الدولة البرجوازية، خاصة في الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، وتؤدي إلى إسقاط عناصر عملاقة من جهاز الدولة البرجوازية كرساء دول، لكن هذا تابع للسياق السياسي الوطني والدولي ومدى تعبئة الجماهير لفرض حكم القضاء على الدولة والطبقة البرجوازية.

وهناك لحظات أخرى، يكون لهذا الوهم قوة دفع للجماهير، ويكون فصل السلط مطلباً ديمقراطياً يتيح فرصاً للتعبئة من أجل إسقاط الاستبداد. آنذاك يستوجب الأمر التواجد مع الجماهير من أجل مطالبها مع توضيح حدود كل أشكال الديمقراطية البرجوازية.

نعم إن السلطة القضائية في المغرب مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، لكن هذه السلط الثلاث كلها ليس مستقلة عن نظام الحكم. إن الملك هو الذي يتحكم دستورياً وفعلياً في هذه السلط مجتمعة، فالملك هو الذي يعين أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، حتى ما أطلق عليه إصلاح القضاء كانت تحت إشراف الملك الذي قام بتعيين أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني 12 ماي 2012.

أثير موضوع الاستقلال المالي والإداري لمؤسسة القضاء أثناء «الحوار الوطني»، وقد طالب بذلك

مجال للحديث عن استقلالية مؤسسة، ولو كانت قضاء»، عن إرادة ومصالح واضع الدستور. حماية القضاء من «الإملاءات والتأثيرات الخارجية» لم يحم هذا «المصدر القضائي» من تبني وجهة نظر الدولة والنيابة العامة، حين أكد «أن السجن النافذ في حدود 20 سنة بالنسبة لمن حرص على القتل العمد وإضرار النار وغيرها من الجرائم الخطيرة... سيكون مخففا وليس قاسيا أو ظالما كما يزعمون». عجزت النيابة العامة طيلة ستة من المحاكمة عن تقديم دليل واحد على ثبوت هذه التهم في حق المعتقلين، ورغم ذلك يكررها «المصدر القضائي» دون تكليف نفسه بتقديم حجة تأكيدها.

كيف يمكن حماية مؤسسة القضاء من «الإملاءات والتأثيرات الخارجية» في مجتمع منقسم إلى طبقات متصارعة؟ هل يمكن أن نصق الخرافة التي تضمنها بلاغ الأغلبية الحكومية: «المغاربة سواسية أمام القانون، ودولة المؤسسات تسري على الجميع»؟ إن الوقائع لا التأكيدات والتصريحات تكذب هذه الخرافة ما دام خدام الدولة وكبار الرأسماليين المتورطين في نهب المال العام وأموال العمل يحظون بالعفو وتعليق المتابعات، بينما يزعج بالمناضلين العماليين والشعبيين في السجون.

يجري إخلاء ساحة أبناء الموظفين الكبار والرأسماليين من تهم الاعتداء على الأفراد، بما فيها الاعتداء على شرطة المرور، بينما يرفض طلب حرية المعتقلين المتهمين زورا بالاعتداء على أفراد الشرطة دون وجه حق... نعم، إنها المساواة بين «المغاربة» البرجوازيين، تماما كما كان يطلق مواطن أثيني على السيد الحر ويستثنى من حقوق المواطنة العبيد.

عدم الخضوع للإملاءات والتأثيرات الخارجية؟ لا نتحدث هنا عن عالم بيولوجيا أو الفيزياء النووية داخل مختبره. نحن إزاء قاض يوج في قلب مؤسسة دولة تحكمها قوانين، والنص القانوني ليس علاقة رياضية بل تعبيرا عن علاقات اجتماعية قائمة القهر والاضطهاد.

كانت غاية «المصدر القضائي» هو لفت أنظار الكادحين عن طرق النضال لإطلاق سراح المعتقلين، وتوجيهها نحو نفس مؤسسات القضاء التي سجنتهم، صرح نفس «المصدر القضائي»: «لكل شخص يعتبر نفسه متضررا من حكم المحكمة أن يطعن فيه أمام المحكمة الأعلى درجة، وأن يسلك المساطر القانونية المقررة تشريعا، وهي ضمانات أفردتها المشرع المغربي تكريسا للمحاكمة العادلة».

وشدد «المصدر القضائي» على أن السلطة القضائية مستقلة، لكن مستقلة عن الجماهير الكادحة، حين وصف مواقف التنظيمات المناهضة ونضالات الجماهير بـ «المزادات السياسية» والتصريحات الدمية»، وأكد أنها «لن تؤثر في قناعة القاضي الجنائي، ولن تمس باستقلال السلطة القضائية».

إن «التكييف القانوني للجرائم المرتكبة» الذي تحدث عنه «المصدر القضائي» هو وظيفة سياسية لجهاز القضاء، أي يجري تكييف الوقائع لتلائم القوانين، وإن كان ذلك يثير «تصريحات خارج عن البلاغة ومتمحرة من كل احترام مفروض

كشفت الأحكام زيف أوهام ما أطلق عليه «مسار إصلاح القضاء»، وهو ما دفع المعنيين المباشرين بترويج هذا الوهم إلى الدفاع عن «استقلالية المؤسسة القضائية».

لم يستطع النظام تحقيق إجماع سياسي حول أحكام قضائه، ولا يتجلى هذا في رد الفعل الشعبي أو مواقف الأحزاب المعارضة وحسب. بل أيضا في اتخاذ أحزاب النظام ذاته مسافة من هذه الأحكام. يصر هؤلاء على عدم التدخل في القضاء بمبرر استقلاليته، وعدم التأثير على أحكامه من خارج، وأكد البلاغ أحزاب الأغلبية الحكومية هذا الأمر بقول: «بالنسبة للأحكام القضائية الصادرة في حق معتقلي مدينة الحسيمة ونواحيها، تؤكد... احترام استقلال القضاء وعلى ضمان شروط المحاكمة العادلة التي يقرها الدستور».

فما حقيقة استقلالية القضاء في بلد

يحكمه استبداد الفرد؟

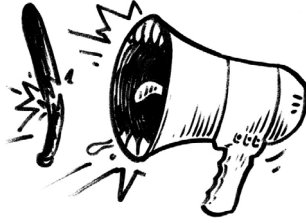
أكد وزير العدل محمد أوجار في حوار مع هسبريس على «استقلالية السلطة القضائية»، وصرح أنه يمنع عن نفسه «أي تعليق عن أحكام السلطة القضائية أو أي شكل يمكنه أن يفهم أنه تدخل في القضاء». لكنه خالف هذا المنع حين قال: «أود التأكيد... أن ضمانات المحاكمة العادلة توفرت، وأن الدفاع مارس دوره كاملا. وأن الأحكام القضائية لا تستند إلى العاطفة، كما أن القاضي يستند إلى النصوص القانونية حسب قناعاته». ولهذا «التعليق» غاية سياسية واضحة وهي تفادي فقدان القضاء للمصداقية لدى الشعب: «وأننا أدعو جميع الفعاليات إلى الثقة في المؤسسة القضائية».

يستمر أوجار في تكذيب تأكيدات حول استقلال القضاء، حين أشار في نفس الحوار إلى أن المغرب لا زال «في المرحلة التأسيسية لاستقلالية السلطة القضائية»، ويعني هذا بمنطق أنصار الإصلاح التدريجي «استمرار ممارسات ما قبل الإصلاح وجيوب المقاومة»، وبالتالي لا معنى للتأكيدات المطلقة على أن «الأحكام القضائية لا تستند إلى العاطفة، كما أن القاضي يستند إلى النصوص القانونية حسب قناعاته».

إن استقلالية القضاء خرافة يقوم ذوو مصالح سياسية واقتصادية يسخرون هذا القضاء لخدمتها بتزيينها في أذهان الكادحين. وخوفا من انكشاف هذه الخرافة، سارع خدام الاستبداد إلى التأكيد اللفظي على هذه الاستقلالية.

هاجم «مصدر قضائي» مجهول منتقدي الأحكام في حق معتقلي الريف على صفحة هسبريس، قائلا إن «الأحكام القضائية... لا تستند إلى العاطفة أو الاعتبارات السياسية والحزبية أو المزادات المجانية على العدالة، وإنما توطئه تدابير قانونية دقيقة، وآليات تشريعية محددة، علاوة على الاقتناع الصميم للقاضي الزجري». إن عزل القضاء و«التدابير القانونية الدقيقة» عن سياقها السياسي والاجتماعي هو منطلق كل المدافعين عن وهم استقلال القضاء. طبعاً القاضي يشغل في قاعة مغلقة صاماً أذنيه عما يجري حقيقة على أرض الواقع. ينكب بكل «روحية قانونية دقيقة» على معالجة الملفات كما تقدم له من طرف الضابطة القضائية، ولا يهجم إلا مطابقتها للنصوص القانونية التي يجب أن يصدر الأحكام بناء عليها.

لكن، من أصدر هذه «القوانين الدقيقة» والآليات التشريعية المحددة؟ إنه نظام حكم الفرد الساعي دائما لتأييد حكمه وتأمين المصالح الاقتصادية للطبقة التي يشكل قسما رئيسا منها. منذ 1962 والأساس الدستوري الذي يشكل روح القوانين، تجري صياغته من طرف القصر، ولا



براءة المعتقلين لا العفو عنهم

بقلم وائل المراكشي

يسعون قط لتغييره لصالح الكادحين. أشار السباعي إلى أن مشروع القانون يأتي في سياق عجز «احتجاجاتنا من أن تفرض على القضاء إصدار أحكام عادلة منصفة». إن الإقرار بعجز الاحتجاج يستوجب بالضرورة تطوير الاحتجاج، وليس استجداء مؤسسة واجهة الاستبداد «البرلمان».

البراءة لا العفو

معتقلو الحراك الشعبي هم أسرى النضال في سجون الاستبداد، وأقل من براءتهم لا يمثل إلا انتصارا للنظام. جرت محاولات عديدة لدفع معتقلي حراك الريف لطلب العفو الملكي، لكنهم رفضوا وأصرروا على براءتهم.

يعد طلب العفو إعادة كاريكاتورية لمتمسك بنيس تقدم به المجلس استشاري لحقوق الإنسان إلى الحسن الثاني سنة 1999، قصد العفو عن ضحايا سنوات الرصاص. يصر المدافعون عن مشروع القانون على عكس ذلك، يقول السباعي في مقاله: «إننا لسنا بصدد طلب العفو أو تقديم ملتمس للعفو عن المعتقلين كما هو متعارف عليه بالشكل التقليدي، حيث تتقدم بعض الجهات بدور الوساطة لدى المؤسسة الملكية للعفو عن بعض المذنبين أو المفسدين المتنفذين». العفو عفو، سواء صدر عن المؤسسة الملكية أو عن واجهتها البرلمانية. رغم أن أنصار مشروع القانون يحاولون إقناعنا بعكس ذلك، كما يقول السباعي: «تقديم مقترح القانون لا يعني إطلاقا إقرارا بشريعة ومشروعية التهم الملققة لشباب الريف». ليس العفو محض تدبير قانوني، بل تدبير سياسي يقوم على اختيار طبقي واضح. ما دام كادحو الريف وغيرهم مستعدين لاستئناف النضال ما أن ترتخي «القبضة القمعية»، ما دام حراك الريف مشتغلا سيحتفظ النظام بالمعتقلين كأسرى حرب. وهو ما عبر عنه وزير العدل محمد أوجار في حوار مع هسبريس، تعليقا على مشروع القانون: «وعندما تصل المسطرة التشريعية إلى الحكومة ستتعاطى مع الأمر بما يتجاوب ومصالحة البلاد... ووفقا لمتطلبات المرحلة».

النظام يعفو عن خدامه دون الحاجة إلى مشروع قانون مقدم إلى البرلمان. جرى العفو عن المتورطين في نهب أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبجرة كلام تخلص العديد من المتورطين في ملفات الفساد الاقتصادي من المتابعة، حينما صرح بنكيران بضغط من أعلى قائلا: «عفا الله عما سلف».

إن ضغطا حقيقيا من أسفل هو وحده الكفيل بإطلاق سراح معتقلي الحراك الشعبي ومحاسبة المتورطين في قمع الاحتجاجات الشعبية في الريف أو غيره.

يحتاج رفع القمع وحرية المعتقلين إلى قوة نضال شعبية، تشير إلى تطورها الكمي والنوعي جملة ما يخلق المجتمع من نضالات عمالية وشعبية (جرادة، زاكورة، أيمنتانوت... الخ)، إضافة إلى ما تمثله حملة المقاطعة من قوة كامنة يستوجب تحويلها إلى قوة فعلية للنضال في الميدان. هذا هو الطريق الفعال لتحقيق مطالب النضال. لنضع ثقتنا في قدرة العمال والكادحين على انتزاع أسرى النضال الشعبي من فك «العدالة البرجوازية» وسجون الاستبداد.

تحافظ فيدرالية اليسار الديمقراطية على نفس الوهم البوعبيدي الذي كان يسعى إلى استعمال ما يتنازل عنه نظام الاستبداد من هوامش ضيقة في مؤسساته، وهم مراكمة المكاسب المؤسساتية الجزئية والوصول إلى «الديمقراطية» بجرعات متوافقة حولها مع الملكية.

أشار السباعي إلى درس رئيس من دروس الصراع الطبقي، وهو أن صلاحيات البرلمان في تشريع العفو العام كان نتاج «حركة» 20 فبراير المجيدة فرضت التنازل عن هذا الاحتكار وجعل العفو أيضا من اختصاص المؤسسة البرلمانية.

لكن يجب دفع هذا الدرس إلى نتائجه المنطقية القصوى. إن الملكية تنازلت تحت ضغط حركة 20 فبراير، وبزوال هذا الضغط ستعمل لاستعادة ما تنازلت عليه. وما دام النضال الشعبي لم يبلغ بعد مستوى ما كان عليه أيام 20 فبراير، فلا مجال للحلم بتطبيق هذا «المكسب المؤسساتي». أكبر دليل على هذا هو مصير مشروع قانون استعادة 17 مليار درهم المعتبرة «ربحا لا أخلاقيا» استولت عليه شركات المحروقات.

لن تقبل الملكية تفعيل صلاحية البرلمان في تشريع العفو العام، ليس لدواع قانونية ودستورية، ولكن لما يمثله حراك الريف من مجابهة سياسية صريحة استهدفت الملكية

«تفعيلا لرؤيتنا القاضية بضرورة استغلال تواجدنا في المؤسسات السياسية... ل طرح قضايا المواطنين والذود عنها في إطار استراتيجية النضال الديمقراطي التي تربط جدليا بين النضال الجماهيري والتواجد في المؤسسات».

جرى الحديث كثيرا عن تنازلات الملكية عن جزء من صلاحياتها للمؤسسات في دستور 2011. وانتقدت حكومة بنكيران بسبب استنكافها عن استعمال هامش الصلاحيات المتنازل عنها. يتغافل المنتقدون عن واقع ميزان القوى الحقيقي الذي لا يشكل الدستور سوى التعبير الحقوقي عنه.

ستتنازل الملكية على الورق، تحت ضغط النضال طبعا، لكنها تظل في الواقع متمسكة بالسلطة الفعلية. هذا ما أشار إليه مقال أحمد السباعي يقول: «كان باديا للعيان أن المؤسسة الملكية لن تنازل عن إشرافها على الأجهزة الأمنية». إن أساس الأحكام القضائية هو استمرار الحصار القمعي للريف سواء أثناء المحاكمات أو بعد النطق بالأحكام.

أشار السباعي إلى دفاع الحزب الاشتراكي الموحد، إبان تعديل الدستور سنة 2011، عن «توسيع صلاحيات البرلمان في التشريع»، حيث أوردت وثيقة الحزب «ضمن الاختصاصات التي يجب أن تسند له حقه

قدم النائبان البرلمانيان عن فيدرالية اليسار الديمقراطي للبرلمان مشروع قانون عفو عام عن معتقلي الاحتجاجات الاجتماعية. أشارت ديباجة مشروع القانون إلى اعتراف الدولة بمشروعية مطالب الاحتجاجات، انطلاقا من «التدابير العقابية في حق عدد من المسؤولين الرسميين» أنهاء «الإشارة الواضحة من طرف رئيس الدولة إلى فشل «المشروع التنموي» والتي تحولت إلى إجماع سياسي على قيام هذا الفشل الذي لا يمثل المحتجون إلا جزءا من ضحاياه».

يعتبر مشروع القانون بهذا التقديم أن مسار التعامل مع الريف كان يسير بشكل سليم، متجها نحو «إقبار الملف السياسي بإطلاق سراح من اعتقلوا». لكن انحرافا حدث بـ«تركيب المقاربة المنيبة والقضائية الصرفة بإصدار أحكام قضائية بالجملة...».

يريد مشروع القانون التأكيد على وقوف النظام والمعتقلين المحكومين على أرضية واحدة. أي أنهما انطلقا من مسارين مختلفين ليلتقيا في نقطة واحدة وهي أرضية «الاعتراف بالفشل التنموي». وأكد البرلمانيان أن هذه الأحكام تهدد بنسف هذا «الإجماع السياسي».

روح مشروع القانون: الفيرة على الاستقرار السياسي

أصبح تنبيه النظام إلى ما يمثله تشدده الأمني من خطر على الاستقرار السياسي موضحة سياسية راجعة لدى أنصاف الديمقراطيين وبيروقراطيي النقابة. يتوهمون أن لفت أنظار النظام، ومحاولة إرعابه بما سينتجه القمع، سيجعله يخفف القبضة. لكنهم بذلك لا يقدرون إلا الجماهير الكادحة المناضلة، يجعلها تنتظر عطف المستبد، بدل مواصلة النضال لهزمهم.

أشار مشروع القانون المقدم إلى ذلك بقول إن الأحكام «لا تخدم... الاستقرار الاجتماعي... بل من شأنها أن تزيد في الاحتقان وتكرس انعدام الثقة بين المواطنين والدولة المؤسسات». ينسجم هذا مع خطاب فيدرالية اليسار الديمقراطي، التي تلتقي مع أحزاب البرجوازية الأخرى الحكومية المبدية بدورها خوفا من «تشويه سمعة الدولة في المحافل الدولية» بسبب هذه الأحكام.

وهو تخوف نابع من جبن برجوازي يخشى تجذر النضالات الشعبية ورفي الوعي العمالي والشعبي إلى حد يتجاوز احترام المجتمع القائم على الاستغلال الطبقي والاضطهاد السياسي.

هذا فيما تكمن مصلحة النضال الشعبي وتقدمه في توسيع الشقة بين «المواطنين» و«الدولة والمؤسسات»، وفي فقدان هذه «الثقة» تزداد ثقة الكادحين في نضالهم وتنظيمهم الذاتي واقتناعهم بأن «تحرر الكادحين يكون من صنع الكادحين أنفسهم».

وهم استعمال المؤسسات

يشير المدافعون عن مشروع القانون إلى أن هذا الأخير تفصيل لمكتسبات حركة عشرين فبراير ومكاسب دستور 2011. هذا ما عبر عنه أحمد السباعي في مقال بعنوان «ملاحظات حول مقترح القانون الذي تقدم به رفيقنا في مجلس النواب»، يقول:



في إقرار العفو العام». وبرر السباعي هذا المقترح بأن «تقوية دور البرلمان» كان بهدف «مواجهة التعسف والتسلط والسطح الذي قد تمارسه السلطة التنفيذية في حق المواطنين».

ليس جديدا في التاريخ أن تتواجه سلطة الملكية مع سلطة البرلمان، وكان ذلك وراء اندلاع الثورات البرجوازية الكبرى في بريطانيا وفرنسا. ولم يتنصر البرلمان في هذين البلدين نتيجة توافق تاريخي بين الطرفين، أو لأن القائمين على البرلمان آنذاك كانوا يخشون على «الاستقرار الاجتماعي» ويتفادون «كل ما من شأنه أن يزيد الاحتقان». انتصر البرلمان لأنه كان مستندا على قوة الشعب الثوري. انتصر البرلمان لأنه هزم الملكية المطلقة بقوة الثورة.

لكن برجوازية القرن العشرين ليست هي برجوازية القرن السابع عشر، لقد خلفت البرجوازية فترتها الثورية الزاهية وراءها منذ قرنين، واحتلت مكانها الطبقة العاملة التي تقود وراءها جماهير فقراء القرى والمدن.

حركة التضامن لأجل دعم النضال الشعبي ومآزق العلاقة بين اليسار والإسلاميين (الريف نموذجاً)

التمة بالصحة 7

بقلم حسن ابناي

- توجد قوى «الأصولية الدينية» في المنظمات النقابية، وفي أجهزة بعضها، فهل سيقاطعها الحزب بدورها؟
- شارك الحزب أخيراً في مسيرة ضد اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، شهدت مشاركة كثيفة «للأصولية الدينية». وبرر ذلك بكون قضية فلسطين قضية وطنية خارج الصراعات. لكن الحقيقة التي يعرفها الجميع إن القضية الفلسطينية هي بوتقة الصراع بكل أبعاده وأشكاله. ثم أليست قضية الريف قضية الشعب والمواطنين الراضين لبطش النظام وميدان لتنافس كل التنظيمات والإيديولوجيات؟
- أين وكيف يواجه حزب الحزب الاشتراكي الموحد مشاريع «الأصولية الدينية» التي تتقدم أشواطاً في الانغراس في صفوف الشباب والنساء قاعدتها الضاربة. أين يقارع اليسار الموحد إيديولوجية هذه التنظيمات التي تبدي جدية أكبر وانضباطاً أقوى من ميوعية وتوفيقيّة منخورة العزيمة.
يسعى الحزب الاشتراكي الموحد إلى القيام بدور قائد المعارضة المسؤولة التي بمقدورها لف معظم اليسار، وإعطاء أفق سياسي «مسئول» للنضالات الشعبية القادمة من الأعماق والحيل بمخاطر الانفلات. إنها رسالة موجهة للاستبداد لإغرائه بجذوى الاعتماد عليها وتعميدها كمعارضة تريد إصلاحات في ظل استقرار نظام الرأسمالية التابعة. وإن تعارض حلم الإصلاح مع الاستقرار ضحت بالأول. إنه درب عرض الخدمات الذي سلكته كل المعارضة البرجوازية الليبرالية عبر مر التاريخ في ظل أنظمة الاستبداد السياسي. مواقف الحزب الاشتراكي الموحد لا تعزز النضال الشعبي، ولا تطوره، بل تضعفه. موقفه من «الأصولية الدينية» لن ينال منها، هذه ستتوسع حتماً، وسيستولط مشروعها بتناسب مع خذلان من يسمون يساراً للنضالات بالحد من ديناميته وعبادة الأوهام المؤسسية كما يفعل الحزب الاشتراكي الموحد.

حزب النهج الديمقراطي انتقائية نظرية لتبرير ممارسة انتهازية

سلكت قيادة حزب النهج الديمقراطي أسوء طرق ممكنة لتبرير موقفها بخصوص العلاقة مع الأحزاب الدينية المعارضة. كانت القيادة، عشية المؤتمر، تنفي قطعياً أي علاقة تجمع الحزب بالعدل والإحسان. وتكتفي قول إن العلاقة لا تتعدى مثيل ما حصل في حركة 20 فبراير. لكن سرعان ما انتقلت القيادة إلى طريقة العلاج الصدمة، بخطوات استئصال وقبول الحضور في مبادرات متبادلة مع العدل والإحسان، وتصريحات قادتها عن تحالف سياسي بعيد. كتمت أصوات مترددة لم تستوعب سرعة الانتقال من موقف إلى ضده بالاستناد على عكاز «ديالكتيك التناقضات» تأشيرة تبرير كل التكتيكات. طبعاً قيادة حزب النهج الديمقراطي واعية أنها بصدد بناء تحالف سياسي مع العدل والإحسان، وأنها تواجه صعوبات شديدة من قاعدتها الحزبية ذاتها، ما يمثل عبقة تستدعي التعامل بتدرج والرهان على الزمان. سيتولد عن موقف حزب النهج الديمقراطي تناقضات عملية لا يمكن للصيغ الأدبية التي تدبج بها مقررات المؤتمر، ولا بتوليد ترسيمات لجهات لا عد لها، ولا ترتيب مدرسي للتناقضات، أن يحجبها لأنها بنت واقع الصراع الطبقي لا وليدة ذهن بارد. ابتزت فيدرالية اليسار حزب النهج الديمقراطي،

«الأصولية الدينية» بمرور تناقض مشاريعها مع خياره «الديمقراطي الحدائي». مقابل ذلك، أضى حزب النهج الديمقراطي يتبنى، بعد تردد، خيار بناء جبهة ضد المخزن تجمع كل معارضيه، حتى القوى الدينية. وبدأ في تكريس تقارب وتنسيق مركزي ومحلى مع جماعة العدل والإحسان بشكل كسر علاقة الصدام والحذر التي ميزت علاقة اليسار المغربي بالجماعة. أصبحت قيادة النهج الديمقراطي مسحوقة بقوة تنظيم العدل والإحسان، وأسكرتها كلمات المديح التي تتناثر على أذنانها، ولا تتأخر في رد التحية بأحسن منها بحضور ثلث من الوجوه القيادية في الذكرى السنوية لوفاة عبد السلام ياسين. طبعاً ثمة لدى حزب النهج الديمقراطي غايات، أهمها الرد على من يريد حصاره في فيدرالية اليسار بأن لديه بدائل. كما أن للعدل والإحسان مراميها في كسر طوق النظام المضروب عليها وإغراء أحزاب أقوى للتقارب معها بعد أن كسرت الحصار عملياً ونسجت علاقات متعددة. لا تنظر جماعة العدل والإحسان إلى حزب النهج الديمقراطي كرديف، بل تستعمل إعلامياً علاقته معها كاستسلام دزينة من الرموز اليسارية بعد عقود من العداء وعينها على غيره.

حزب اليسار الموحد وجماعة العدل والإحسان: تحزب حركة النضال

يضم الحزب الاشتراكي الموحد تياراً سياسياً أقلوا أكثر يمينية في معارضته للنظام حتى بمنظور الحزب ذاته. لكنه بالمقابل أشد شراسة في العداء «للأصولية الدينية» بمنظور شبيه بما لدى حزب الأصالة والمعاصرة. خلال مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد الأخير، صودق على رفض أي تحالف أو عمل مشترك مع القوى الدينية. ومع ذلك، واصل أعضاء الحزب في الفروع العمل في مبادرات نضالية محلية ووطنية مع كل المنخرطين في النضال. وعند تفجر النضالات بالريف، واتساعها واتخاذها أبعاداً أكبر، وفي خضم الدينامية التضامنية وطنياً، تم نبض الغبار عن مواقف الحزب وإخراجها من الدرع. نزلت توجيهات للفروع لتطبيقها فوراً، تقضي بالامتناع عن مخالطة الأصوليين الإسلاميين. ما أثار نقاشاً داخلياً حاداً، لاسيما أن المناضلين في الميدان لمسوا مآزق تطبيق ذلك القرار وأثره السلبي على النضال. أدى الأمر إلى الانسحاب من الهبات والتنسيقيات وحرمانها من استغلال المقررات، وإلى تضارب مواقف مناضلي الحزب الأفراد بين مقاطعة للنضالات وبين مواظبة على الحضور في الاحتجاجات. طبعاً لحزب اليسار الموحد الحق في اتخاذ القرارات السياسية التي تخصه، لكن حينما تكون ذات مستقبلات على حركة النضال، يتعداه الأمر ليصبح شأن الجميع. أولاً، يبرر الحزب رفضه التواجد مع جماعة العدل والإحسان في النضالات بتناقض مشروعها «الأصولي الديني» مع المشروع «الديمقراطي الحدائي». غموض كثيف يلف الخلفيات الحقيقة لهذا الموقف: هل ستجري مواجهة المشروع «الأصولي الديني» وهرزه عبر مقاطعة نضالات شعبية بمرور وجود العدل والإحسان؟ - يحظى المشروع «الأصولي الديني» بقاعدة اجتماعية عريضة، هل سيقاطع الحزب كل النضالات القادمة من الأعماق بمرور وجود قوى أصولية أو تضامنها؟

البديلة/الأبواب المفتوحة/الاعتكاف الرمضاني/ ذكرى وفاة المؤسس عبد السلام ياسين/ استعمال متقن للترانزيت...، والاعتكاف بالحضور المحدود في النضالات الشعبية لفك عزلة يتوخاها النظام، وللمترس على العمل في بيئة مغايرة وسط قوى أخرى، وكسب العلاقات واستقطاب أقرب الصلات، مع تجنب صارم لأي انجرار صوب أدوار رئيسية في تلك النضالات المستنزفة للقوى وذات المكاسب المحدودة. تريد جماعة العدل والإحسان صون قوتها التنظيمية، وتحضرها للحظة أزمة شاملة وعميقة تسقط ثمرة «الخلفة» بعد «قومة مباركة» بين يديها بأقل جهد وأدنى تضحيات، أو على الأقل إسماع صوتها والفوز بمكانة متناسبة مع قوتها المكتسبة. لكن كل منتهب سيستخلص الدرس البالغ من قصور هذه النظرة التبسيطية بعد درس رابعة العدوية بمصر.

اليسار وجماعة العدل والإحسان والنضالات الشعبية

تاريخ علاقة اليسار المغربي بالأحزاب الدينية تاريخ قطيعية وصدام. فاليسار الإصلاحي البرجوازي المنحدر من الحركة الاتحادية رافض للأحزاب الدينية. إذ ركزت الأخيرة جهودها بداية عملها في السبعينيات على محاربة اليسار باسم الدفاع عن الإيمان (الذي تمثله) ضد الإلحاد والشيوعية، وعرضت خدماتها على نظام متضايق من معارضة أكثر تنظيمياً وانغراساً. إلا أن الوسط الطلابي مثل المسرح الأساس لجولات مواجهة دائمة بين يسار ماركسي قوي ومسيطر وأحزاب دينية صاعدة تقاتل لانتزاع مكانة لها في الجامعة، المكان الأمثل لنشر إيديولوجيتها وتجنيد أعضاء جدد. أرست تلك المواجهات، وما خلفت من شهداء يساريين، قطيعة بين يسار يواجه ظلامية دموية وأحزاب دينية تحارب الملادة الشيوعيين. تغيرت أمور عديدة في هذا المشهد، أحزاب ملكية تغذت من تجارب طلابية يسارية هي من يرفع راية مواجهة «الأصولية الرجعية» بدفاعاً عن استقرار نظام التبعية والاستبداد. وأعادت العدل والإحسان النظر في تكتيكاتها اتجاه اليسار، من حرب بلا هوادة إلى تجنب الاحتكاكات، ما جودي الانشغال بمناوشات لا تجدي نفعا بعد تحقق المراد؛ لكن أهم التغيرات التي حدثت يتمثل في صعود النضالات الشعبية بحفز من أوضاع معيشية صعبة لم تعد مقبولة جراء التحرر من حاجز الخوف الذي ساد في عهد الديمقراطية الحسنية. اليسار اليوم منقسم حول الموقف إزاء الأحزاب الدينية في النضالات الشعبية. ثمة من يرفض أي تواجد مع الأخيرة في أي نضال مدرجا الأمر في مصاف خيانة الشهداء، هذا الصنف من اليسار يتغاضى عن أسئلة نضالية عملية، حرصه الوحيد هو نقاء المبدأ رغم أنه يؤدي إلى مآزق حقيقي. لا شك أن تجربة 20 فبراير أعطت أمثلة جلية عن ذلك بمشاهد عن عصب منغلقة اختارت الانعزال عن نضال شعبي استثنائي، حرصاً على نقاء راياتها. إنها العصبية بقاموس ماركسي أصيل تلك التي تفرض على حركة النضال أن تخضع لاشتراطاتها الخاصة. فكان أن تصرف تلك العصب بعداء لحراك 20 فبراير إبان أوجه واستعمال رايته بعد انكفائه. لكن ثمة أيضاً يسار إصلاحي نموذج الحزب الاشتراكي الموحد، الرافض أي التقاء مع

ظل معظم النضال الشعبي بالمغرب مقتصر على الفعل النقابي (العمالي والطلابي)، وفي لحظات استثنائية تقتحم الجماهير الشارع وتواجه بقمع دموي، ذلك ما عرف بالانتفاضات الشعبية. إن تقاليد النضال الشعبي، كما نشهده اليوم، حديثة العهد في ظل وضع مطبوع بشدة القمع وبضعف منظمات النضال وهيمنة قوى ليبرالية ناقصة النزعة الديمقراطية. منذ مستهل سنوات التسعينات، قامت حركة المعطلين خريجي الجامعات بدور رئيسي في ترسيخ تقاليد نضال جديدة، ووضع اللبنات الأولى لنضال شعبي ضد البطالة. وتخطت ما حدد النظام من خطوط حمراء، مكرسة أشكال جديدة، أعظمها اتخاذ الشارع ميداناً لنضال ومقارعة فلوج القمع، متحدية المتابعات القضائية. تلك أول تجربة فعلية حفزت النهوض الشعبي، وقلبت ما كرسه الأحزاب الإصلاحية البرجوازية وتوابعها من اقتصر على الملتمسات والمذكرات، وتنظيم المهرجانات داخل المقرات، والخطب في البرلمان، والمناوشات النقابية المضبوطة. وبهذا مهدت طريق موجة نضالات كادحي القرى بدفاعاً عن الحاجات الأولية، وضد التهميش، بأساليب نضال غير معهودة: اعتصامات ومسيرات نحو المراكز، أو مقاطعة الأداء، وسد الطرقات... بلغت ذراها في نضالات سيدي افني وطاطا وبوعرفة. تمثل حركة 20 فبراير تنويجا لذلك التراكم في سياق سيرورة ثورية اجتاحت منطقتنا، ورعزت ركائز أنظمة التبعية والاستبداد، حيث اكتسحت الشعوب الشارع بقوة معيدة لحيث بالنضالات الشعبية المناهضة للسيطرة الاستعمارية المباشرة.

النضالات الشعبية ومكانة الأحزاب الدينية

أبانت كل النضالات الشعبية الرئيسية التي شهدتها المغرب منذ بداية التسعينات أن قواعد اليسار، بقطبيته الإصلاحي البرجوازي والجزري، قامت بدور مركزي في إطلاق تلك النضالات، أو مساندتها سواءً هياكل أو عبر مناضلي أفراد ومتعاطفين. أما الأحزاب الدينية، فقد تبأين دورها بين العداء الصريح كما حال حزب العدالة والتنمية (تجربة إفني وطاطا)، أو مشاركة محسوبة غايتها تسجيل الحضور، وتجنب الذهاب أبعد تفادياً لأوخم العواقب. ليس مرد ذلك نقص قوى، ولا ضعف تنظيم، بل إلى عاملين: - افتقار إلى ما يقتضيه النضال الاقتصادي والاجتماعي من بدائل ومنظورات. فهذه الأخيرة أمر ثانوي في البرامج الدعاوية، في حدود ترقيع الرأسمالية بالإحسان ونقد أخلاقي لمستتبعات السيطرة الطبقة لا اليسار ذاتها. - تنظوي المسألة الاجتماعية على دينامية مفضية إلى مواجهة صريحة مع الدولة، ما يقوى حسابات الربح والخسارة، ويعزز نزعة النأي بالنفس عن معمة الصراعات الطبقة، بدافع حماية التنظيم من ضربات دولة قمعية متربصة. هذا ما يفسر السلوك السياسي للعدل والإحسان البالغ أوجه بانسحاب فجائي من 20 فبراير بمبررات لا تعكس الحقيقة بل تغطيها. الشاغل الرئيسي لجماعة العدل والإحسان بناء التنظيم الحزبي بعمل داخلي كثيف، والقيام بمبادرات أقل جهد وأكبر مردود (النشاط)

من أجل خرق النقابة في النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين

بقلم: عماد

تتدبر بالأحكام داعين بإطلاق سراح المعتقلين:

- التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التقاعد:

أصدرت بياناً بتاريخ 28 يونيو 2018، اعتبرت فيه مطالبها «جزءاً لا يتجزأ من مطالب الشعب المغربي ككل»، وأكدت أن الأحكام «جواب صريح من الدولة ضد كل مناضل قرر الدفاع عن حقوقه». وطالبت بالسراح الفوري لكل معتقلي الحراك الشعبي (الريف، جردة، زاكورة...).

- النقابات المحلية بمدينة زاكورة:

جسدت المكاتب الإقليمية لنقابات زاكورة (الجامعة الوطنية للتعليم، الاتحاد المغربي للشغل، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)، إلى جانب فرعي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية للمعلمين وقف احتجاجية يوم 30 يونيو، تضامناً مع معتقلي الحراك الشعبي ومن أجل مطالب محلية.

- الاتحاد المحلي / كدش تنغير:

دعا إلى جانب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لتنظيم وقفة احتجاجية يوم 4 يوليو لتنديد بالأحكام الجائرة ضد معتقلي الحراك الشعبي بالريف.

- الاتحاد المحلي لنقابات الحسيمة: الاتحاد المغربي للشغل:

أصدر بياناً بتاريخ 30 يونيو يدين الأحكام ويطالب بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم المعتقلين النقابيين.

شارك من المبادرات في التبعثات الجارية للتضامن مع الحراكات الشعبية والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، لكن بصفة شخصية فقط. انعدام تجميعهم في قطب ديمقراطي معارض داخل النقابات يجعل صوتهم غير مسموع كقنابيين.

تعتبر هذه المبادرات متواضعة لكنها بداية نموذجية لما يجب أن يكون عليه النضال النقابي، حين تتوفر له قيادة ديمقراطية وكفاجية: دمج النضال العمالي بالنضال الشعبي.

يتعرض العمل النقابي للقمع سواء بالقانون الجنائي أو بالتدخل القمعي لفض الاعتصامات والمسيرات العمالية، ويجري اعتقال النقابيين وسجنهم. يعتبر هذا أرضية للتحالف بين النضالات الشعبية والعمالية: الدفاع عن حق التنظيم والاحتجاج.

تعي الحكومة مدى ارتباط النضالين، لذلك تناول بلاغ الأغلبية الحكومية 29 يونيو موقف الأغلبية من أحكام القضاء في حق معتقلي الريف، وفي نفس الوقت الإشارة إلى جولة أخرى من «الحوار الاجتماعي».

لا يجب أن تنتظر مبادرة البيروقراطيات لخرق النقابة في النضال من أجل إطلاق سراح معتقلي النضال الشعبي، بل يجب اعتباره ساحة للصراع ضدها من أجل إعادة اكتساب القاعدة العمالية لأداة نضالها.

تعد النقابة، أحد أهم أدوات النضال العمالي. علة وجودها الرئيسية هي تنظيم النضال من أجل مصالح الطبقة العاملة الاقتصادية والدفاع عن الحق في الاحتجاج والتعبير.

سعت الملكية منذ فجر الاستقلال الشكلي إلى تحييد النقابة عن النضال السياسي، بينما حاولت أحزاب الحركة الوطنية البرجوازية استعمالها في مناقشاتها السياسية من أجل تقاسم السلطة مع الملكية.

انتهى طور من استعمال النقابة من طرف هذه الأحزاب، مع استسلامها للملكية نهاية التسعينيات. احتفظت البيروقراطيات المتسلطة للنقابة على دور ترسيخ ثقافة السلم الاجتماعي عزلة النضال العمالي عن أوجه النضال الشعبي الأخرى.

ظهر هذا جلياً في تجريد طاقة النضال العمالي ومنع التآلف بحراك 20 فبراير، بقبول تسوية أسفر عنها اجتماع البيروقراطيات مع مستشار الملك في 27 فبراير وتوقيع اتفاق أبريل 2011. تكرر السيناريو بشكل فاقع بالاستنكاف عن أي شكل من أشكال التضامن العمالي مع حراك الريف. في الوقت الذي جهد فيه النقابيون والفروع النقابية الكفاجية، للمشاركة في أشكال التضامن مع الحراك.

بعد إعلان أحكام قضاء الاستبداد في حق معتقلي الريف، اكتفت البيروقراطيات النقابية بإعلان رفض كلامي لهذه الأحكام مع الامتناع التام عن الدعوة إلى النضال من أجل إطلاق سراحهم حرصاً منها على «الاستقرار السياسي».

يستثنى من هذا الاستنكاف دعوة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى المشاركة في مسيرة 8 يوليو بالدار البيضاء التي دعت إليها إشارات سياسية وجموعية. وهو شكل تضامن - إلى جانب ضرورة تهيئته - عادة ما يكون لرفع الحرج وامتصاص الاستعداد النضالي لدى القواعد بدل تنظيمه وحفره لصمان استمراره.

لا يتعلق الأمر هنا بفساد البيروقراطيات النقابية فقط، ولكن بخط سياسي قوامه التعاون الطبقي مع أرباب العمل ودولتهم.

أدى هذا إلى فقدان مصداقية الائتلاء النقابي وإلى جعل النقابة إلى جانب «الدكاكين السياسية»، جزء من المشكل، بدل أن تكون أداة من أدوات النضال. وهي فكرة يجب تصحيحها بتقديم صورة أخرى عن عمل نقابي ديمقراطي كفاجي. كان من الممكن للتوجه الديمقراطي النقابي أن يكون نموذجاً يجتذب إلى رايته مئات النقابيين المستأثرين من سطوة البيروقراطيات على النقابة، لو لم يجر التصحية به بمساومة مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل.

خرج عن هذا الاستنكاف البيروقراطي عن التضامن مع معتقلي الحراك، فروع نقابية مكافحة ومناضلون نقابيون انخرطوا في أو دعوا لوقفات

حركة التضامن لأجل دعم النضال الشعبي ومأزق العلاقة بين اليسار والإسلاميين (الريف نموذجا)

بقلم حسن ابناي

تتمة للصفحة 6

المحلية طيلة ما يقارب الستين بمبررات تخص جهة سياسية معينة.

اليسار الماركسي والمعارضة البرجوازية: اليسار الماركسي لا يمكنه تجاهل ما يعترض النضالات الشعبية من عقبات سياسية وتنظيمية وصعوبات عملية. ولا يمكن أن يكون جوابه ترسيمات عامة تتعالى عن واقع النضال، سرعان ما يتكشف خوائها عند أول احتكاك بالأرض.

يعتبر اليسار الماركسي أن جهوده منصبة على توحيد قوى طبقتنا العاملة التي تبقى غالبيتها الساحقة بلا تنظيم حتى النقابي منه، والقليل المنظم نقابياً واقع تحت هيمنة قوى غير عمالية. لا يستعيز الاشتراكيون العماليون عن قوة طبقتهم بوهم التحالف مع قوى طبقية برجوازية حتى المعارضة منها.

تمثل أحزاب البرجوازية الدينية معارضة رجعية، بمعنى أن بديلاً لنظام الرأسمالية التابعة ليس إلا نظاماً رأسمالياً تابعاً بمسحة مثالية وأهمية بمحاربة الاحتكار والملكية الخاصة الكبيرة، مع عداء شديد للحريات الفردية وحقوق النساء. لم تعد العدل والإحسان النظر في الأطروحات المؤسسة لها التي تمثلها كتابات عبد السلام ياسين. إنما تكيفت تكتيكاً مع التغيرات الأنية، بلا أي مراجعة لإستراتيجيتها الرئيسية: التريبة والتنظيم والزحف في إطار القومية الإسلامية. لا ينشر اليسار الاشتراكي أية أوهام حول المشروع السياسي لأحزاب المعارضة البرجوازية سواء الليبرالية أو الدينية، بل تمثل مهمة كشف أوهامها في صفوف طبقتنا ونقد أيديولوجيتها وتبيان خطرها ومعارضة دؤوبة لسياساتها أمراً واجباً أيما وجوب.

اليسار الاشتراكي الثوري غير معني بتنافس أقسام المعارضة البرجوازية إلا في حدود استعماله لتتوير الكادحين. وعليه ألا يكون ذليلاً إزاء أي منها، بل أن يبنى خطه المستقل عنهما، ويتعامل مع النضالات الشعبية بلا اشتراطات، وأن يركز انخراطه فيها على المساهمة في تعزيز قوتها وامتداد رقعته، وتاجيع التضامن، والحيطة من الاستعمال الأدوات لها وتزويرها من الداخل. واجب اليسار الاشتراكي الثوري الدفاع عن منظور تحرري اشتراكي شامل. طبعاً ثمة قضايا نضال قد تجمعنا مع المعارضة البرجوازية، كالدفاع عن الحريات الديمقراطية، ومطالب اجتماعية، ومطالب الحركة النسائية، والدفاع عن العلمانية وعن الحريات الفردية. لكن، لا بد في كل الأحوال من الحفاظ على استقلاليتنا عبر برنامج بمنظور قطعية طبقية. كما قد تجمعنا نضالات مع المعارضة الدينية كاحتجاج شعبي بمطالبة اجتماعية أو مع تضامن قضايا قومية، لكن بمنظور تحرري اشتراكي مستقل. وتبقى التحالفات السياسية بالنسبة لليسار الماركسي حصراً تحالفات في إطار جهة الطبقة الواحدة، أما مع البرجوازية المعارضة فمجرد التقات محدود على قضايا محددة.

يعلم كل منخرط في النضال العمالي والشعبي ما سيؤدي إليه رفض الانخراط في نضالات عمالية وشعبية، فإما الانعزال وفسح المجال أمام المعارضة البرجوازية، سواء الليبرالية أو الدينية، باستعمالها كل لغاياتها، أو خوض صدامات معها لا يفهمها الناس مما سيدفعهم للانفضاض وتفكيك التعبئة، وكلا الخيارين لا يفيد اليسار الاشتراكي في بناء ميزان قوى طبقي عبر مراكمة نضالية وتنظيمية.

وحاولت مقايضة موقفه من الملكية البرلمانية والصحراء الغربية والمشاركة الانتخابية مقابل القبول به في تحالفها. رد الأخير على ما يراه عزلة تخنقه بمحاولة تجميع من على يساره، لكن لم يشف غليله فبحث عن قوة أكبر لم يجدها إلا في العدل والإحسان. ففصل لها جهة على مقاسها تبرر التحالف معها. استوعبت الفدرالية الرسالة، وفتحت نافذة لحزب الفتح الديمقراطي. فكبح هذا الأخير اندفاعه مؤقتاً نحو جماعة العدل والإحسان، مع إبقاء الباب مفتوحاً لاستعماله حينما تصد فيدرالية اليسار مجدداً.

التضامن مع الريف أقصاء مرفوض وذريعة للتسلل

زادت الأحكام القاسية، الصادرة يوم 26 يونيو 2018، تاجيع الغضب الشعبي ضد ما يتعرض له الريف من بطش بغاية إجباره على الخضوع. فقد انتشرت موجة احتجاجات لآلت متواصلة بمدن عديدة، شارك فيها معظم الطيف السياسي المعارض. لا بل لم تجد الأحكام من يدافع عنها وتبريرها خلال الأيام التي تلت النطق بها. أعلنت تنسيقية تنظيمات سياسية وجموعية تقدمية عن تنظيم مسيرة بالدار البيضاء يوم 08 يوليو 2018 للتضامن مع الريف. ولا يخفى أن طريقة الإعلان تنم عن إقصاء لأطراف لا تصنف نفسها في نفس الخندق، لكنها معنية بالتضامن مع الريف، وتندد بالأحكام مثل جماعة العدل والإحسان والحركة الأمازيغية. طبعاً لا يرفض الداعون للمسيرة حضور كل من يشاء لتعزيز المسيرة عدداً، لكنهم يريدونهم بلا لون سياسي أي أن ينسحقوا سياسياً.

الغاية من هذا السلوك هو أن تقدم فيدرالية اليسار نفسها قسراً مبعراً عن معارضة مسؤولة، وقتاً وحيدة للغضب الشعبي، بإعلان ذاتي مرفوض. لا يمكن لأي عاقل إلا أن يدرك ضيق أفق هذا المنظور، وضرره البالغ؛ إذ أنه يضعف حركة التضامن بإقصاء أطراف عديدة، ويكبح ديناميتها بفرض حدود قسرية، مما يفقدنا قوة الضغط المأمول. وهو لا يخدم بتاتا ضحايا بطش النظام، ولا يفك الطوق عنهم. فالنظام مرتاح لدور المعارضة المسؤولة التي تتنقث بعث رسائل النصح والإرشاد، وله خبرة غنية مع المبدع الأصيل لهذا التكتيك بالمغرب، أي المدرسة الاتحادية التي تلاشت.

وجدت العدل والإحسان بدورها في تصرف فيدرالية اليسار حجة للاستنكاف عن التضامن مع الريف، بمبرر تعرضها للإقصاء، مطمئنة للتأثير السلبي لهذا التصرف الذي سيسبب تردد الغاضبين في الإقدام على المشاركة بسبب ما سيرون فيه حسابات سياسية. العدل والإحسان في حضورها وغياها تريد استعمالاً سياسياً أبعد من بناء حركة التضامن مع النضالات في الريف، ولا كانت أعلنت حضورها استجابة لحاجات النضال التضامني مع ضحايا القمع. لقد استعملت عدم التنسيق مبرراً للاستنكاف في أفق فرصة لاستعراض قوة العدد رداً على الإقصاء، وكلاً الطرفين، المقصي والمقصي، أضع هدف بناء قوة ضغط شعبي تجبر النظام على التراجع عن قمعه وحصاره لشعبنا بالريف.

اليسار الماركسي يرفض الأساليب غير الديمقراطية في تنظيم النضالات، والتحكم من فوق. يجب أن يظل التضامن واسعاً ومفتوحاً ومتعدد وأن تتنافس التنظيمات والهياكل على من يقدم الأفضل. نرفض سد الباب على قوى موجودة على الأرض حاضرة في النضالات

هل هناك ربح أخلاقي؟

بقلم و.م

أثار تقرير لجنة الاستطلاع البرلمانية ردود متباينة، كان أهمها مطلب عمر بلافريج عن فيدرالية اليسار الديمقراطي، باستعادة 17 مليار درهم، ربحتها شركات المحروقات بطريقة لا أخلاقية بعد تحرير القطاع.

شخصين حرين متكافئين حقوقيًا. والعقد الذي يتوصلان إليه، ليس سوى الشكل الذي يسبغان فيه إرادتهما الموحدة طابعا قانونيًا. المساواة! لأن كل منهما يقيم علاقته مع الآخر بصفته مجرد مالك سلعة، ويبادلان معادلا لقاء معادل. الملكية! لأن كل واحد لا يتصرف إلا بما يملك».

لكن إذا غادرنا دائرة التبادل، «جنة عدن فعليه للحقوق الإنسانية» على حد تعبير ماركس، وانتقلنا إلى دائرة الإنتاج، حيث ينفق العامل قوة عمله، سنجد أن الربح هنا ناتج عن عملية استغلال العامل، أي عملية اعتصار فائض القيمة منه، وبتعبير آخر عن عملية استيلاء مجاني على جزء من يوم عمله.

إن الرأسمالي والعامل لا يبادلان معادلا (قوة العمل) لقاء معادل (الأجر)، فما يقدمه الرأسمالي للعامل هو أدنى دائما من كمية العمل التي يقدمها العامل للرأسمالي.

إن الحديث عن لا أخلاقية ربح معين تصدر عن سياسي برجوازي، لا تتجاوز عينه دائرة التوزيع والتبادل. وكل انتقاداته للنظام الرأسمالي لا تتعدى الشطط الذي قد يصيب المستهلك، ولكن بالدرجة الأولى الذي يصيب أفرادا أو أقساما من الطبقة البرجوازية بسبب سطوة قسم مهيمن من نفس الطبقة.

لذلك بدل أن يناضل البرلماني عن فيدرالية اليسار الديمقراطي من أجل القضاء على علاقات الاستغلال الرأسمالي، نراه يسعى إلى إضفاء الطابع الأخلاقي عليها، باستنكار ما سماه «ربحا لا أخلاقيا» راكمته شركات المحروقات.

لا يعني هذا عدم مشروعية مطلب استعادة هذا «الربح غير الأخلاقي»، لكن مطالبة البرلمان بواسطة مشروع قانون لن يؤتي أكله. فقط بالنضال وتنظيم العمال وجمهور الفقيرين سنرغم الرأسماليين على إرجاع هذه الأموال، دون الوقوف في حدود هذا التحسين الجزئي لشروط الاستغلال الرأسمالي، بل للتوجه نحو القضاء النهائي عليه.

سلعة. وما دامت قوة العمل سلعة فإنها تخضع لقانون تحديد قيمتها بكمية العمل اللازم لإعادة إنتاجها، ويقصد بها هنا كمية وسائل العيش اللازمة لبقاء العامل قادرا على العمل (أكل، لباس، سكن، رعاية اجتماعية... الخ). ويجري تحديد كمية وسائل العيش هذه بالوقت اللازم اجتماعيا لإنتاجها.

لنفرض أن أجره ساعة عامل صناعي هي 10 دراهم، ويشتغل هذا العامل مدة 8 ساعات، هكذا تكون أجرته اليومية 80 درهما. هكذا تقدر قيمة وسائل عيش هذا العامل بـ 80 درهما، وهي التي تتجسد في جزء فقط من كمية العمل التي يقدمها العامل داخل المصنع. لو اشتغل العامل مدة 8 ساعات ووقف عن العمل ما استطاع الرأسمالي أن يربح شيئا، ولكن حاصل عملية الإنتاج صفرًا من ناحية مراكمة الربح. لا بد إذن من إطالة عملية الإنتاج ما وراء الوقت الضروري لكي ينتج العامل وسائل عيشه وإعادة إنتاج قوة عمله.

إذا كانت قيمة ساعات عمل كافية لإعالة العامل 24 ساعة، فليس هناك ما يمنع العامل من العمل مدة 10 أو 12 ساعة. وهنا نعرّض على الفرق بين ثمن شراء قوة العمل (القيمة التبادلية/ الأجر) وبين القيمة التي يستطيع العامل أن يخلقها (القيمة الاستعمالية لقوة العمل). إن القيمة التبادلية لقوة العمل والقيمة التي تستطيع خلقها، مقداران مختلفان تتمام الاختلاف. وكان هذا الاختلاف بالذات نصب عين الرأسمالي عندما اشترى تلك السلعة، أي: قوة العمل.

إن هذا الفرق بين قيمة قوة العمل والقيمة التي تخلقها، هي ما يطلق عليه كارل ماركس «فائض القيمة»، وهو جزء من يوم عمل العامل يستولي عليه الرأسمالي مجانا، وهو أصل الربح. فهل يعتبر ذلك سرقة.

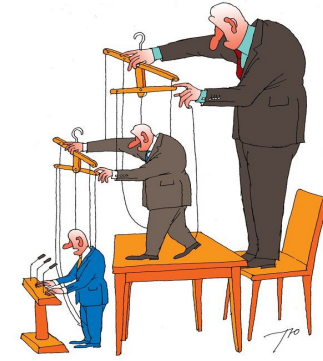
الجواب هو نعم ولا

نعم، لأن فائض القيمة عمل مجاني يتخلى عنه العامل ويستولي عليه الرأسمالي دون مقابل داخل دائرة الإنتاج. ولا، لأن الرأسمالي والعامل هنا يحترمان قانون القيمة السائد داخل دائرة التبادل. يأتي العامل إلى السوق حاملا قدرته على العمل، قوة عمله ساعيا لتأجيرها، ويأتي الرأسمالي إلى السوق حاملا نقودا باحثا عن قوة عمل يستأجرها. العامل يعرض قوة عمل والرأسمالي يطلبها كلاهما بكل حرية وبدون إرغام. وما دام قانون القيمة يفرض تعويض قوة العمل بقيمتها أي كمية العمل اللازمة لإعادة إنتاجها، فإن كلا الرأسمالي والعامل يحترمان قانون القيمة. وبذلك يكون ربح الرأسمالي «ربحا قانونيا»، أي خاضعا لقانون القيمة.

يصف ماركس هذه العملية في كتاب «رأس المال» بقول: إن الرأسمالي والعمال «يبرمان عقدا ثنائيا بوصفهما

ليس إلا نتاجا لعملية خلق سابقة، جرى الاستيلاء عليها بنزع ملكية صغار الملاك (فلاحون صغار، حرفيون... الخ). ليس الربح إذن، مكافأة على مشاركة الرأسمال في عملية خلق القيم الجديدة، ولا مكافأة على مغامرة الرأسمالي بأمواله. من أين إذن يتأتى هذا الربح.

فائض القيمة: عمل غير مؤدى عنه
تتيح لنا نظرية القيمة- العمل التي بلورها



ماركس وطورها في كتابه «رأس المال» فهم أصل الربح.

نحدد قيمة كل سلعة اعتمادا على كمية العمل اللازمة اجتماعيا لإنتاج هذه السلعة. وتحدد كمية العمل هذه بالوقت الضروري اجتماعيا لإنتاجها أخذًا بالاعتبار شروط الإنتاجية والتطور التقني. يعني هذا أن تبادل السلع داخل المجتمع يعتمد مقياس قيمتها التبادلية التي يجري تحديدها بكمية العمل اللازم اجتماعيا لإنتاجها. وهكذا يجري تبادل منتجات متكافئة اعتمادا على هذا المقياس المجرّد.

لكن لو جرى تبادل منتجات متكافئة لم استطاع الرأسمالي أن يراكم ربحا، ولكانت العملية عبثية: يستثمر الرأسمالي مليون درهم في بداية العملية الإنتاجية ليستخلص نفس المبلغ عند نهايتها. لا بد إذن من مصدر للربح، لا يظهر للعيان لأنه يجري تغطيته بعلاقات التبادل داخل السوق، هذه العلاقة تموه علاقة الاستغلال التي تجري داخل دائرة الإنتاج.

لا يمكن أن نستخلص من سلعة معينة أكثر من قيمتها، وإلا سيعتبر ذلك نمبا صريحا واستغفالا للشاري من طرف البائع. من أين يأتي إذن الفارق بين سعر الكلفة وسعر البيع الذي يعبر عنه الربح؟

لا بد من وجود سلعة في السوق تتمتع بصفات غريبة، تسمح لشاريها أن يستخلص منها أكثر من الثمن المؤدى لشراؤها. إن هذه السلعة الغريبة ليست إلا قوة العمل التي يؤجرها العامل للرأسمالي. يتميز المجتمع الرأسمالي بتعميم إنتاج السلعة، وبتحويل قوة العمل ذاتها إلى

استند بلفريج على إحدى خلاصات اللجنة التي أكدت ما يلي: «متوسط الفارق بين الأسعار المحتسبة استنادا إلى تركيبة أسعار ما قبل التحرير والأسعار المعتمدة، بزائد 96 سنتيم في الليتر في الغازوال، و76 سنتيم في البنزين».

سنتقادي هنا التركيز على هذه الخلاصة دون الذهاب إلى جوهر الأمور الذي تناولته لجنة الاستطلاع، وهو التأكيد على أن سياسة التحرير المندرجة في منظور ليبرالي موجه من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هو الذي كان وراء ارتفاع أسعار المحروقات منذ منتصف التسعينات. وسنركز على مبادرة البرلماني بلفريج لاستعادة ما سماه «ربحا لا أخلاقيا».

فهل هناك ربح أخلاقي؟

تفرض الإجابة على السؤال الرجوع إلى النقاش حول أصل الربح، وهو نقاش تواجعت فيه المدرسة الليبرالية الكلاسيكية والنظرية الاقتصادية الماركسية في النصف الثاني من القرن 19.

من أين يأتي الربح؟

يؤكد علماء الاقتصاد السياسي البرجوازي أن الربح ما هو إلا مكافأة يتلقاها صاحب رأس المال على المخاطرة باستثمار «أمواله»، ويؤكد آخرون أن الربح ما هو إلا المقابل الذي يحصل عليه رأس المال بسبب مشاركته في عملية الإنتاج. لكن هذه التأكيدات لم تقدم تفسيرا لعملية نشوء «الربح»، التعبير النقدي عن جزء من فائض القيمة، أي أنها لا تقوض داخل دائرة الإنتاج وعلاقة الاستغلال القائمة بين الرأسمالي والعامل. تقتصر هذه التفسيرات على دائرة التبادل حيث يتم تحقيق قيمة السلع المنتجة ومعاها استخلاص فائض القيمة/ الربح.

يضم تأكيد الاقتصاديين البرجوازيين مغالطة اقتصادية فاقعة، فهم يؤكدون أن الرأسمالي يساهم في عملية الإنتاج، بمعنى أنه يزيد من كمية القيم المنتجة لمجرد أنه يستثمر أمواله. وهذا غير صحيح، فالرأسمال المستثمر لا يزيد شيئا من قيمة المواد الأولية، بل يجري نقل جزء من قيمته المبلورة سابقا إلى السلع الجاري إنتاجها.

لا يمكن للرأسمال في حالته النقدية أو كمواد أولية أن يولد قيمة. الرأسمال (نقود، مواد أولية، تجهيزات، أبنية...)، يُطلق عليه «عملا ميتا» هو في حاجة إلى تدخل «العمل الحي»، أي قوة العمل التي يقدمها العامل المأجور. وقوة العمل هي التي تولد قيمة بتحويلها المواد الأولية والتجهيزات إلى سلع جديدة، ويقوم العامل بإضافة قيمة جديدة إلى السلع القديمة.

نلاحظ إذن أن الرأسمال لا يساهم بشيء في خلق القيم الجديدة، فالرأسمال بدوره

جريدة المناضل-ة

عمالية - نسوية - شيوعية - أممية

مدير النشر: إسماعيل المنوزي

الهاتف: 0641498060

الإيداع القانوني: 04-214

التصنيف والإخراج الفني:

هيئة تحرير المناضل-ة

السحب: مطبعة أنثي بريما

ص.ب: 1378 أكادير

حساب البريدي 793388D

البريد الإلكتروني:

mounadila@yahoo.fr

المقاطعة: دروس ومنظورات للنضال

بقلم: أنزار

دوري، رغم التكلفة الهائلة التي يقدها الشعب (اعتقالات، سجن، تعذيب، استشهاده...)، لن يكون بإمكان أي كان التكهّن بما سيكون عليه المجري النهائي لهذا النضال. إلا أن عقلا نيرا من شأنه أن يدرك أن الوقت سيحين يوما ما ليصبح في استطاعته توجيه ضرباته إلى العدو الطبقي وجهاز دولته، انتصارا بالقضاء النهائي عليه. هذا العقل النير ليس طبعاً نخبة مستنيرة، ولا قيادة معزولة متعالة تكفي بإلقاء دروسها على الجماهير من برجها العاجي. إنه حزب العمال الاشتراكي الثوري الذي يجب أن يبني في معمار النضال وأفران الكفاح الجماهيري كما تجري في الميدان والملموس، إن أي تأخر في هذه المهمة، وأي تلكؤ في الالتحام بمبادرات الجماهير سيكون ثمنها مكلفاً، إما الهزيمة التامة، أو استغالة جزء من الطبقة الحاكمة من هذا النضال لتوسيع مكانسها الاقتصادية والسياسية.

منظورات للنضال

يستدعي هذا الالتحام رفع مطالب لا تقف في حدود الوعي الذي جمدته المعارضة الليبرالية في حدود مصالحها الطبقيّة والسياسية، مطالب ترتقي بوعي الكادحين من محض مطلب لتحسين الوضع في ظل نفس النظام الاقتصادي والسياسي إلى مطالب تدعو في مجملها السلطة الاقتصادية للطبقة البرجوازية برمتها وسلطانها السياسي. سيفيد فائدة جمة حركة النضال أن ترفع مطالب لمواجهة ادعاءات هذه الشركات، مطالب في صلب المعركة من أجل الديمقراطية التي لا تقتصر على السياسة، بل تشمل أيضاً الاقتصاد؛ مطلب رفع السر التجاري لاختصاص مدخيل هذه الشركات وأرباحها والتأكد من ادعاءاتها.

جزء كبير من أرباح هذه الشركات لا يتأتى من احتكار توزيع المواد الأساسية، بل من اغتصاب عملها، وهو ما تسهله الدولة بتفصيل قانون الشغل على مقاس مصالح الرأسماليين وقمع العمل النقابي وإفساد القيادات النقابية. إن النضال ضد الغلاء لن يستقيم دون الدفاع عن القدرة الشرائية للأجراء والمتقاعدين، فالتضخم وتحرير سعر الدرهم سيقتضم قدرتهم أجورهم الفعلية على تغطية متطلبات حياتهم.

لا يستقيم أيضاً النضال ضد الغلاء مع تجاهل مطلب شريحة مهمة من الشعب محرومة من الأجر، بفعل البطالة الجماهيرية والتسريحات، لذلك يقع مطلب التعويض عن البطالة والحق في العمل القار في صلب النضال ضد الغلاء.

إن معركة المقاطعة تسهّل تفتح آعين الكادحين على السياسة النقدية والمالية للدولة، فمنذ عقود وهذه الأخيرة تسخر لخدمة الرأسمال المحلي والعالمي ومؤسساته الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) د.

تتدرج الدولة أن المقاطعة تضر بـ"الاقتصاد الوطني". لكن ماذا يستفيد هذا الأخير من شركات تراكم الأرباح لكنها لا تساهم بأي فلس في ميزانية الدولة بفعل الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي، كما أن قسماً من هذه الشركات فروع لشركات أجنبية، وتقوم سنوياً بتحويل الثروة التي خلقتها العمال والكادحون إلى حساباتها في بنوك الخارج. يستدعي هذا ضرورة النضال من أجل "عدالة ضريبية" بفرض ضريبة تصاعدية على الثروة والقضاء على التهرب الضريبي.

كما أن السياسة النقدية بدورها وجه آخر للنزيف النقدي، فتحرير سعر الدرهم يهدد بالقضاء على مخزون البلد من العملة الصعبة، ما سيضطره أن يبدل المزيد لشراؤها في السوق العالمية، دون أن ننسى دور الدوامة الجهنمية للمديونية الخارجية والدولية التي لا تني تراكبكم يوماً عن يوم.

يستدعي هذا رفع مطلب التراجع عن سياسة تحرير سعر صرف الدرهم التي أمر بها البنك الدولي، وكذلك النضال ضد المديونية الخارجية.

دون منظور إجمالي للنضال ضد الغلاء، ستقف المقاطعة الشعبية في منتصف الطريق مخلقة طعم رماد في أفواه الذين يعقلون عليها آمالا عظيمة.

ضد نتائج برنامج التقويم الهيكلي وإخضاع اقتصاد البلد لمتطلبات الرأسمال المحلي ومقتضيات العولمة الرأسمالية. يتعلم الشعب بالتجربة كيف يصنع أدوات النضال، وفي غمرة المقاطعة تجلّي الإبداع الشعبي (حملات تشويه الشركات التي تفتص عرق الكادحين، كراكيتير، فيديوهات، أغاني، فكاهة وتهمك). وفي نفس الوقت تقلد المقاطعون مسؤولية الرد على الهجمات التي تلحق بالمقاطعة الشعبية، هكذا يتدرب الشعب على الصراع السياسي والطبقي، ولا بد أن هذه التجربة ستغيره تماماً كما غيرته الحركات المتلاحقة (20 فبراير، حراك الريف، حراك جرادة). حصص هذه القرحة الشعبية التي لا تنضب أساطير وخرافات طالما روجت حول عجز الجماهير الفطري من مواجهة الاستبداد والاستغلال، فما أن يراخ عنهما عبء قيود التحكم البيروقراطي والتخيل الليبرالي، حتى تبين آيات من الإبداع والخلق أو إعادة اكتشاف تقاليد النضال التي أقبرتها البيروقراطيات النقيية وأحزاب المعارضة الزائفة.

أسبقية المعارضة الليبرالية بإعلان الدعم

لكن ذكاء الليبرالية متفوق بحدة غريزته الطبقيّة، لذلك سارعت المعارضة الليبرالية إلى مساندة حملة المقاطعة منذ بدايتها مجردة في وضع سقف سياسي لها لا يتعدى حدود مصالحها الطبقيّة. في حين تباطأ اليسار الجذري، إن لم نقل بأن أطرافاً من اليسار (العدالة والتنمية) أو اقتصادياً (الشركات السياسية) وضرباً تحت الحزام بين نفس الأقطاب السياسية الخادمة للنظام.

مخاطر تأخر انضمام اليسار الجذري

أخذ جزء من اليسار الجذري مسافة من المقاطعة الشعبية، وببدل التدخل فيها منذ البداية، اكتفى بطرح أسئلة حول الداعي لها، ومن سيستفيد منها، سياسياً (العدالة والتنمية) أو اقتصادياً (الشركات السياسية)، وكل ذلك مبررات لعدم الانخراط ودعم المقاطعة.

يؤكد هذا حقيقة طالما أدها التاريخ، والعندة من ذلك هي المكاسب النظرية للحركة العمالية الثورية: يتفاجأ الثوريون بالثورة أكثر مما تتفاجأ به الطبقة والسلطة الحاكمين. إن تباطؤ اليسار وتلكؤه في التدخل سياسياً لتوجيه المقاطعة أتاح لليبراليين مهلة وفرصة سانحة لنشر أوهامهم السياسية في صفوف الشعب المقاطع. بعد تأكد نجاح المقاطعة، والهجوم عليها من طرف الأحزاب التي جرى اتهامها بالوقوف وراءها، سارع اليسار الجذري إلى تدارك خطأه، وتبني باحتشام بداية مطالب المقاطعة مع إساءة تصانح تدل على غيرته، فيما اختار آخرون بلع لسانهم ووقف هجوماتهم حول المقاطعة.

إن تأخر اليسار الجذري والنقابات العمالية في الانخراط في حملة المقاطعة يرسخ ما بدأه حراك الريف، حل كون الأحزاب السياسية جزء من المشكلة بدل أن تكون شريكاً في الحل. وظهر هذا في تبني بعض المقاطعة شعارات "النقابات لا تتكلم"، الأجواب استبداله بـ"القيادات البيروقراطية للنقابات لا تتكلم".

يصعب هذا مأمورية اليسار الجذري الذي التحق متأخراً بالمقاطعة، لكن كما يقول الفرنسيون: "تأخر المهيء أفضل من عدم المهيء"، ويؤكد أن قوة الدفع الجماهيري تجبر اليسار الجذري على تصحيح منظوراته، وعليه الآن بذل المزيد من الجهود للتغلب على المصاعب التي خلقتها التحاقه المتأخر.

المقاطعة: تنويع وتطوير لسابق النضالات

لا يمكن عزل حدة المقاطعة وتوسعها الكبير عن السابق من نضالات وحركات شعبية، حتى وهي تتعرض للقمع والانكماش. منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، تواتر أمواج احتجاج عمالي وشعبي، متقدمة تارة ومتراجعة طورا.

لكن الظاهرة التي الجديرة بالانتباه هي تواتر هذه النضالات، فما أن يتوارى النضال في جهة حتى يظهر في هذه الجهة أو تلك، يدل هذا على شيء، بل لحظة الانطباعيون: إن شيئا ما كان يفور تحت المياه الراكدة، يقوم بإذكاء حماس النضال بشكل

مرادف آخر لغلاء الأسعار، ما دامت الأجور الفعلية غير قادرة على تأمين حاجات الأسر العمالية.

المقاطعة: إبداع الكادحين

شهد المغرب موجة احتجاجات (في القرى والمدن) ضد الهجوم على قدرة الكادحين الشرائية، كان أهمها احتجاجات كادحي طاطا ضد فرض التسعيرة على الخدمات الصحية سنة 2005، انتفاضة كادحة صفرو ضد ارتفاع الأسعار - 2007- نضال ساكنة بوغرفة ضد غلاء الأسعار، وتأسست تنسيقيات مناهضة الأسعار سنة 2007، وكفاح كادحي مراكش ضد غلاء الكهرباء في 2012، وكادحي طنجة ضد شركة انانديس التوزيع الكهرباء في 2015، واستمر نضال الكادحين العفوية والمنظمة ضد تمييز قدرتهم الشرائية.

واجهت الدولة هذه الاحتجاجات بالقمع، وقضمت الحدود الدنيا من حرية التعبير والاحتجاج التي انتزعاها الكادحون بنضالاتهم. جرى اعتقال ناضلين وناضلين لمرجود نشرهم تديونات على وسائل التواصل الاجتماعي، ونجحت إلى حد كبير في جعل منظماتهم (خاصة النقابات) تتعاون مع بيرقراطياتها، متواطئة في هذا الهجوم، بحصر النضال العمالي في منظور التماس "الحوار"، وعزله عن النضال الشعبي.

أمام كمشاة قمع احتجاجات الشارع (الريف، جرادة)، وجود منظمات النضال، التجأ كادحو المغرب للدفاع عن قدرتهم الشرائية، إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي مستلهمين تجارب عالمية في هذا الشأن.

نجحت مقاطعة عينة من مواد الاستهلاك الشعبي، نجاحا منقطع النظير، والنقط الكادحون الدعوة الافتراضية ونقلوها إلى الواقع وكسوها لحما وعظما، بمقاطعتهم لهذه المواد، ما جعل هذه الشركات تتعرض لخسائر وتوقف شكائياتها لدولة الرأسماليين، هذه الأخيرة أمرت حكومة واجهتها للتصرف ومواجهة هذه الخطوة النضالية الشعبية غير المسبوقة.

بعد مرحلة تجاهل تام (على غرار تكتيكها مع جميع نضالات الكادحين)، انتقلت الدولة إلى تحقير هذه النضالات (كما حاولت تشويه حراك الريف بتهمة الانفصالية والعمالة للخارج). أجد هذا التعامل المقاطعة وجعل الكادحين أشد تمسكا بها بعد أن تأكدوا من فعاليتها: إصابة الشركات بقتل وعجز الدولة عن مواجهتها بمألوف أشكال القمع. انتقلت الدولة إلى الاستعداد للهجوم، بإعلان الناطق الرسمي لحكومة الواجهة أن المقاطعة تضر بالاقتصاد الوطني متذرعة بمصلحة آلاف الفلاحين!! وهدد باعتقال الداعين للمقاطعة بتهمة الترويج لأخبار زائفة.

أبانت الحكومة بالتجربة العملية، أنها حكومة الرأسماليين والناطق الرسمي بمصالح البرجوازية وأداتها القمعية في مواجهة التطلعات الشعبية. وتأكد الداعون للمقاطعة على صفحات الفاييس حقيقة طالما كررها الماركسيون الثوريون في دعائهم: وهي أن الحكومة والدولة ملك للرأسماليين، عكس دعاية الليبراليين - مرة أخرى - التي تريد إيهام الكادحين بأن الحكومة تنحاز لأصحاب الشركات الكبرى، وكان جهاز الدولة مستقل عن الطبقات كي يتاح له القيام بدور الحكم بينها. الحكومة لا تنحاز، فهي أصلا جهاز الطبقة الظالمة بامتياز لقمع الطبقات المظلومة.

لمواجهة المقاطعة التجأت الحكومة إلى ترويج أخبار زائفة متبينة رواية الشركات المقاطعة حول حجم أرباحها وتضرر "الاقتصاد الوطني". يستهدف تهديد حكومة الواجهة اعتقال الداعين للمقاطعة أو المشاركين فيها، الأفراد بعينة من المقاطعين ومعاقبتهم بغرامات مالية باهظة عبرة للآخرين. وغاية ذلك إرهاب الشرائع المترددة أو التي انضمت حديثاً لموجة المقاطعة. وهو ما يجب مواجهته بالاستعداد النضالي للرد على أي هجوم قمعي على المقاطعين، ولن يتأتى هذا دون توسيع المقاطعة لتشمل أوسع الأوساط الشعبية، وتضمينها بمزيد من نقلها من الفضاء الافتراضي بزرع نبات لنشر دعوتها عند الشرائع الشعبية غير المرتبطة بالانترنت.

المقاطعة الشعبية تنويع لمحطات النضال الشعبي

جاهدت حكومات الواجهة، منذ فرض تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، على تطبيق وصفات نيوليبرالية مدمرة لمكاسب ميزان قوى ما بعد الاستقلال، جرى التراجع عن السلم المتحرك للأجور والأسعار، ووجهت فلاحا المغرب نحو التصدير في حين ربط أمننا الغذائي بالاستيراد، ما يجعل أسعار المواد الأساسية مرتبطة بتقلبات السوق العالمية. اجتمعت حكومات الواجهة، منذ "حكومة التناوب" حتى "حكومة العدالة والتنمية"، في تطبيق أوامر البنك العالمي المتعلق بإلغاء دعم عن المواد الأساسية (طاقة، مواد غذائية...)، ومنذ ذلك العهد بدأت موجة الأسعار في التضخم مدمرة قدرة كادحي المغرب الشرائية. وترسخ هذا مؤخرا بتحرير صرف الدرهم الذي جعل الأسعار المحلية لعماد الاستهلاك تتأثر بتقلبات سعر صرف هذا هو السبب الرئيس لغلاء الأسعار وليس فقط احتكار الشركات واقتصاد الربح وعدم تطبيق معايير المنافسة، كما توهم بذلك المعارضة الزائفة الكادحين. تنشر هذه المعارضة أضاليلها الأيديولوجية التي تخدم مصلحة أقسام البرجوازية المتضررة من وزن الملكية ويطانها الاقتصادي.

أوهام المعارضة الليبرالية

كعادتها - منذ قدم تاريخها - تضع المعارضة الليبرالية سقفها سياسيا لمعركة المقاطعة، مؤكدة أن هدف هذه الأخيرة هو وضع حد لجمع السلطة والمال. وكان القوة الاقتصادية لا تتيج من يجوزها قوة سياسية يستغلها للتنمية مصالح الاقتصادية. تنتقد هذه المعارضة زواج المال والسلطة، فقط لأن أقسام البرجوازية التي تدافع عنها محرومة من هذا الامتياز.

تسعى هذه الأقسام إلى انتزاع مكاسب اقتصادية (احترام قواعد المنافسة الشريفة، وتنقية رأسمالية المغرب من شوائب ما يطلقون عليه ريبا) تكون أساس قوتها السياسية التي ستستعملها بدورها لانتزاع مزيد من المكاسب الاقتصادية والاستعمالها ضد الكادحين يوم يقومون ضد سلطتها الاقتصادية والسياسية... إنه تنوع لحمل قديم للمعارضة البرجوازية منذ الحركة الوطنية: تقاسم السلطة مع الملكية وإنماء رأسمالية "نقية". ما يسهل مأمورية الليبرالية المعارضة أن المقاطعة في حد ذاتها تشكل للنضال، لا يستهدف القضاء على اقتصاد السوق الفوضوي واستبداله باقتصاد مخطط، بل تستهدف تعديل أحد قوانينه: قانون العرض والطلب، إن مقاطعة بعض المنتجات تخلق بالضرورة فائضا في عرض السلع بتقليص الطلب عليها، ويؤدي هذا إلى انخفاض أسعارها.

لكن ما لم يجر القضاء على اقتصاد السوق، فإن قانون العرض والطلب مرشح دائما للتعديل في الاتجاه المعاكس، ما أن يبدأ الطلب من جديد في الارتفاع حتى تستأنف الأسعار تحليقها الجذوني، خصوصا إذا استحضرتنا السياق النيوليبرالي لسياسات الدولة التي تشجع هذا المنحى.

إن مطلب المعارضة الليبرالية بدوره لا يقدم حلا جذريا لظاهرة ارتفاع الأسعار، فمطلب القضاء على احتكار شركات كبرى لتوزيع مواد الاستهلاك الأساسية، يعني فتح الباب أمام ما يطلقون عليه "منافسة شريفة". لكن يتناسى الليبراليون أن الاحتكار هو الابن الشرعي للمنافسة الحرة منذ فجر الرأسمالية. فقانون القيمة يفرض على الرأسماليين التنافس على خفض أكلاف إنتاج سلعهم قصد رفع حجم ربحهم، وهذا الأخير ليس إلا تعبيرا تقديما عن فائض القيمة، ذلك العمل المجاني الذي ينتزعه الرأسماليون من العمال الأجوريين.

تؤدي المنافسة إلى إفلاس الرأسماليين غير القادرين على مجاراة متطلباته، ويتمركز رأس المال ويتمركز في أيدي قلة قليلة من الرأسماليين ومن ثمة ينشأ الاحتكار. لقد سنت البلدان الرأسمالية المتقدمة منذ القرن التاسع قوانين ضد الاحتكار، لكنها تعترض للفشل على صخرة قوانين الاقتصاد الرأسمالي العنيدة.

كما أن المنافسة في شروط التأخر التكنولوجي في بلد متخلف مثل المغرب، تجعل من خفض الأجور الشرط المتوفر لخفض لخصف أكلاف الإنتاج. ويعني هذا خفض القدرة الشرائية للعمال، وهي

أوهام الليبراليين وحملة «مقاطعون»

بقلم النمري

والثروة، ما شهدته تاريخ هذه العلاقة طيلة مراحل تطور الرأسمالية.

ففي الفترة الأولى من تطور الرأسمالية، أي ما يطلق عليه مرحلة التراكم البدائي، كان دور الدولة جليا، ولعبت دور القابلة والمولدة للعلاقة الإنتاج الرأسمالي: بنهب المستعمرات وقمع شعوبها، وإخضاع الطبقة العاملة وإخماد طاقاتها على مقاومة الاستغلال. حرصت الدولة في أوروبا على ضمان التراكم الأولي للرأسمال عندما أصدرت القوانين حول التشريد، وأعدمت بلا شفقة «المتشردين» الذين رفضوا الانصياع لنير رأس المال، وعندما أصدرت القوانين حول الحد الأقصى من الأجور والحد الأدنى ليوم العمل.

استمر تدخل الدولة طيلة تاريخ تطور الرأسمالية، ربما تأوهات الليبراليين ورتبة أم سميت، وشهدت علاقة الدولة والاقتصاد مزيد التداخل بدل الفصل: عسكرة الاقتصاد أثناء الحربين العالميتين، دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تأت مرحلة الهجوم النيوليبرالي في الربع الأخير من القرن العشرين بتخفيف هذه العلاقة بل تغيير صيغتها، بلغت أشكالها متطرفة باستعمال المالية العامة لدعم الأبنك والشركات للثروة والفسلة، واستعمال الدولة لفرض التوجهات النيوليبرالية.

لا يطالب الماركسيون الثوريون بفصل الثروة الاقتصادية عن السلطة السياسية، بل يناضلون من أجل تنظيم الطبقة العاملة وجماعياتهم المفقدين من أجل انتزاعها من يد الطبقة البرجوازية وسلطانها السياسية. فقط مركزية للثروة والسلطة في يد الطبقة العاملة سيتيح أكبر رافعة سياسية لتنمية اقتصادية تخدم مصالح الطبقة العاملة والمفقدين، وليس مصلحة قسم من أقسام الطبقة البرجوازية الحاكمة دون غيرها.

عجز والاستجداء

بغض النظر عن طوباوية بعض مطالب الليبرالية ورجعية بعضها الآخر، فإن الأحزاب الليبرالية عاجزة عن فرضها بالنضال. تحرص هذه الأحزاب على ما تسميه استقرارا سياسيا وسلاما اجتماعيا، لذلك تتفادى نخالا قد يهدد هذا الاستقرار، وتفضل بدله أشكال استجداء ونضال وفق ما يسمح به «القانون الجاري به».

تعمل هذه الأحزاب داخل مؤسسات سياسية مفصلة على مقاس الاستبداد، وتسعى لاستعمال ما تعتبره هامشا ديمقراطيا لإيصال مطالبها، ولا يتعدى هذا رفع مذكرات ومشاريع قوانين داخل البرلمان يجري رفضها في الأخير، ورغم ذلك تعتبر هذه الأحزاب ذلك تمرينا ديمقراطيا يجب تتيهه وتطويره.

لكن عندما يقوم نضال شعبي فإن هذه الأحزاب لا تجلس مكتوفة الأيدي، بل تسعى لأقصى استعمال له لاستجداء مكاسب سياسية واقتصادية، وتعمد إلى تحذير الحاكمن من نتائج سياستهم التي تهدد الاستقرار السياسي، وفي نفس الوقت تقدم بمطالب تمنطقن الحاكمن وتوهم الكادحين.

لا يمكن لأي نضال تقوده أحزاب من هذه الطينة إلا أن ينتهي إلى هزيمة محققة، وقد شهد على ذلك تاريخ البلد السياسي منذ النضال ضد الاستعمار، لذلك على طلائع النضال الطبقي والسياسي بالمغرب أن تستنتج العبرة: الحاجة إلى حزب بديل ومغاير لن يكون إلا حزب الطبقة العاملة الثوري الاشتراكي.

الاندماج والتركيز للهيمنة على السوق وفرض الأسعار الاحتكارية وجني الأرباح الاحتكارية. حتى لو جرى تطبيق هذا المطلب، وفككت الاحتكارات الاقتصادية الكبرى وجرى توزيعها على صغار الرأسماليين، وشهدنا منافسة شريفة (على غرار ما كانت في النصف الأول من القرن التاسع عشر)، فإن قوانين الرأسمالية ستحيل المنافسة لا محالة احتكارا.

شهدنا خلال القرن العشرين أحزابا وحركات سياسية جماهيرية، ادعت أنها تمثل مصالح البرجوازية الصغيرة المتضررة من الاحتكار وكل مساوئه الاحتكارية، ما أن وصلت إلى السلطة حتى ركزت سلطة الاقتصاد في يد الدولة ودعمت الاحتكارات أكثر مما كان عليه الأمر من قبل. ونقدم هنا نموذجين وإن كانا غير متطابقين تاريخيا: النازية في ألمانيا، والخيمينية في إيران.

يقدم الماركسيون الثوريون منظورا أكثر انسجاما مع الواقع الحي لتطور علاقات الإنتاج الرأسمالية، فبدل القضاء على الاحتكار، يطرحون احتكارا من طينة طبقية مناقضة جوهريا للاحتكار الرأسمالي الحالي.

إن الرأسمالية الاحتكارية في تطورها التاريخي لا يمكن أن تتطور إلى رأسمالية منافسة حرة، إنما إلى احتكار أشمل وأوسع من أكبر احتكار تعرفه البلدان الأكثر تقدما. إنها تشير إلى احتكار الدولة لكل الصناعة الكبرى ووسائل النقل ونظام التسليف وتجارة الجملة والتجارة الخارجية، لكن هذا لا يمكن أن يجري بشكل عفوي أو على يد الدولة البرجوازية، بل دولة بديلة طبقيا: إنها دولة تقوم على سلطة الطبقة العاملة السائرة نحو بناء النظام الاشتراكي.

فصل السلطة عن الثروة

رفع الليبراليون هذا المطلب بشكل رئيسي أيام حركة 20 فبراير، مشيرين إلى تركيز السلطة السياسية والثروة الاقتصادية في يد الملكية ووطانها الاقتصادية. وفي كتابه «سيرة أمير مبدع»، فصل الأمير هشام مطالب هذه الأقسام من البرجوازية: تصفية أملاك الملكية وتسليمها للدولة والاكتفاء بقائمة أجور مدنية يجري نقاشها بشكل ديمقراطي في البرلمان، ثم تبني رأسمالية نقية قائمة على قانون التنافس الشريف بين الرأسماليين. لا تعبر هذه المطالب عن إمكانيات للتحقق الواقعي في زمن يشهد اندماج السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية في كل البلدان بشكل لم يعرفه تاريخ الرأسمالية من قبل، إنما يعبر عن استياء أقسام الطبقة البرجوازية المحرومة من فرص الاغتناء الاقتصادي اعتمادا على سلطة الدولة واحتكار هذه الفرص من قبل القسم الحاكم من نفس الطبقة.

ينتقد الليبراليين صيغة تطبيق الخصخصة، ولا يرفضونها كمبدأ يصفى القطاع العام ويمنحه للاستثمار الخاص. ينتقدون استئثار المقربين إلى السلطة السياسية بالقطاعات المفوتة، ويعترضون على حصر حلب بقرة الدولة في يد الحاكم الفردي وحاشيته من الأقارب والأصدقاء والأعوان.

وما يقترحه الليبراليون ليس العدول النهائي عن سياسة الخصخصة، فهذا يناقض مصلحة الرأسمالي الفرد الذي يدافعون عنه، بل تعميمها على جميع الرأسماليين كبارا كانوا أم صغارا، مقربين أم مبعدين من دائرة السلطة السياسية.

يناقض مطلب فك العلاقة بين السلطة

يطلقون عليه «مخزن اقتصاديا». إن مطلب محاربة الربح هنا ليس مطلباً تقديمياً بالمعنى التاريخي الذي اكتسبه في أوروبا الغربية إبان الثورات البرجوازية الكبرى أو في روسيا بداية القرن العشرين، ليس مطلباً فلاحين يعوقهم استئثار طبقة النبلاء الإقطاعيين بجزء كبير من فائض إنتاجهم ويعرقل تطور الرأسمالية.

أما إذا أخذنا الربح بمعناه الأكثر عمومية أي دخل منتظم لا يدره على صاحبه عمل يقوم به أو يستأجره، فإنه سمة مشتركة بين كل الأشكال التاريخية للنظام الرأسمالي، ولا يختص به الاقتصاد المغربي. وما يشير إليه الليبراليون في حالة المغرب هو ربح الدولة القائم على استغلال الثروات الطبيعية (المناجم، الرمال، الغابات، ثروات البحر)، ويمثل مصدر دخول نقدية يدرها احتكار عقاري، لكنه في هذه الحالة، يمثل ربحاً فائضاً يضاف إلى متوسط الربح على رأس المال المستثمر في استغلال هذه الموارد.

يعد المغرب من الدول الأقل اعتمادا على هذا النوع من «الربح» مقارنة بدول المنطقة الغنية بالنفط والغاز الطبيعي. يحتكر القسم الحاكم من الطبقة البرجوازية، معتمدا على جهاز الدولة هذا «الربح»، مسببا استياء أقسام غير مستفيدة من نفس الطبقة، وهو ما يعبر عنه سياسيا بالاقتصاديين والأحزاب الليبرالية. محاربة الربح عند الليبراليين هو مطلب صغار الرأسماليين وأقسام برجوازية محرومة من قطاعات تحتكرها الملكية ويعيب عنها قانون التنافس الرأسمالي الحر. ولذلك فهو ليس مطلباً ديمقراطياً بل هو مطلب رجعي، إذ المقصود به هو تفكيك احتكارات اقتصادية كبرى، لصالح توزيعها وتقنياتها على رأسماليين صغار.

إن المطلب التقدمي في هذه الحالة والذي يملك مضمونا طبقيا شعبيا، هو مصادرة تلك الاحتكارات الكبرى وامتلاكها بشكل جماعي وتسييرها لصالح الشعب وليس لصالح رأسماليين أفراد، مهما بلغت نواياهم الديمقراطية والتقدمية، قد يظهر هذا بالنسبة للعديد وهما طوباويا، لكنه بالنسبة للسادة الليبراليين «شبح شيوعية» يجب محاربته، فهم أدري بدينامية مثل هذه المطالب لدى الطبقة العاملة.

القضاء على الاحتكار

ينشأ على قاعدة «اقتصاد الربح» احتكار ما يتولد عنه من فرص اغتناء اقتصادي من طرف أقطاب اقتصادية كبرى مرتبطة بالقصر، لذلك يربط الليبراليون أسباب تخلف تنمية المغرب ب«الملكية التنفيذية».

يبني الليبراليون مطالبهم الاقتصادية، على تصور مثالي للرأسمالية، أي ما يطلق عليه «الرأسمالية النموذجية» كما وصفها ماكس فيبر في كتابه «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»: رأسمالية تنافس حر قائم على مناه قانوني وإداري ملائم.

يعتبر الليبراليون بالرأسمالية كما هي في يومهم الذهنية المستتقة من رأسمالية حقبة تاريخية ولت إلى غير رجعة، ولا ينتهون إلى التطورات الكبيرة التي عرفها هذا النظام الاقتصادي.

تولدت الرأسمالية الاحتكارية عن رأسمالية المنافسة الحرة، فكل تنافس يؤدي إلى زوال الأقسام الضعيفة من الرأسماليين لصالح الأقطاب القوية، لذلك يجري السعي إلى

لم يسجل تاريخ النضال الشعبي، لحظة لا تخترقه فيه تيارات سياسية تعبر عن مصالح اجتماعية وطبقية نوعية. ليس النضال الشعبي، والحالة هذه، إلا وحدة وصراعا بين هذه التيارات والآراء، وعادة ما تكون الأفضلية إلى جانب الأحزاب الليبرالية بسبب ما راكمته من تجربة ولنفوذ أيديولوجيتها في «الوعي الشعبي».

تخاف الأحزاب الليبرالية من النضال العمالي والشعبي، فهو يهدد بنسف سلطتها طبقية (الاقتصادية والسياسية)، لكن ما أن ينبعث هذا النضال حتى تكون أول من يسارع لتثنيه وضع سقف سياسي واقتصادي تعمل جاهدة حتى لا يتجاوزه.

تطرح الليبرالية مطالبها الطبقة الخاصة، مع إلباسها غطاء فضاضا يظهرها استجابة ل«الامة» بكافة طبقاتها، طبقا لمأثور قولها: الرأسمالي يخدم المصلحة العامة وهو يسعى إلى مصلحته الخاصة.

لن نعدم في تاريخ المغرب لحظات سارعت فيه الليبرالية إلى تزعم نضال شعبي وحصره في حدود مصلحتها السياسية والاقتصادية، منذ النضال ضد الاستعمار، انتهاء بحراك 20 فبراير، حيث قامت المعارضة الليبرالية بطرح مطلب «الملكية البرلمانية» كسبي ما يمكن أن تصل إليه «ديمقراطية المغرب»، في وقت كانت الثورة تحصد رؤوس أنظمة الاستبداد، وشباب الحركة بالمغرب ينادون بدستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يضعه مجلس تأسيسى منتخب.

تكرر هذا في حراك الريف، حيث نادى الليبراليون بخطاب 9 مارس جديد يمكنهم من لعب دور وساطة حقيقي، وما نحن في عز حملة المقاطعة تنشر الأحزاب الليبرالية مطالبها مستفيدة من الضعف الكبير لأحزاب اليسار الجذري وتأخر التحاقه بحملة «مقاطعون».

طرحت هذه الأحزاب مجموعة من المطالب، مصورة إياها حل جذريا لمشكل الغلاء ومشكل التنمية المعاقة بالمغرب: محاربة الربح، القضاء على الاحتكار، وضع حد لزواج السلطة والمال. تطرح الليبرالية هذه المطالب لتمويه الجذر الحقيقي لتخلف التنمية، أي علاقات الإنتاج وعلاقات الهيمنة الإمبريالية، وتحتصر بذلك الصراع بين جزء من الطبقة البرجوازية المحتكرة من وجهة نظرها للاقتصاد والسلطة، وبين الشعب بكل طبقاته. وهو منظور يرد الصراع الطبقي إلى الخلف مرجئا إياه إلى أجل غير مسمى.

سنناقش هذه المطالب من وجهة نظر طبقية صريحة: المصالح التاريخية للطبقة العاملة النقيض تماما لمصالح الطبقة التي تعبر عنها الأحزاب الليبرالية.

محاربة الربح

يعتبر «الربح» المفهوم المفضل لدى الاقتصاديين الليبراليين، فهو يوفر عليهم تحليل علاقات الإنتاج الرأسمالية، ليس لعجزهم، بل لأن علمهم في الاقتصاد ليس موجها لذلك، ولكن للدفاع عن مصالح طبقية صريحة: مصالح أقسام برجوازية متضررة من احتكار الملكية ووطانها للسلطة والثروة. وهكذا يتحول الاقتصاد على يدهم من علم إلى نظرية تبرير وتعمية.

لا يقصد بالربح عند الليبراليين فائض ناتج اجتماعي منتزع من الفلاحين من طرف نبلاء إقطاعيين، بل احتكارات رأسمالية كبرى تستأثر بها الملكية ووطانها الاقتصادية، أي ما

الحالة النقابية في العام 2018، في ضوء فاتح مايو «وإضراب عام» 20 يونيو

بقلم مصطفى البحري

القطاعات المنظمة في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حسب بيان المكتب التنفيذي يوم 20 يونيو. دون توضيح إضافي لما تمثل الكدش ضمن قسم الطبقة العاملة المنظم. وإن لم يكن الإضراب عاما، فلا بد أن يعكس الاستعداد المتفاوت حسب القطاعات. ولعل من أبرز الأمثلة على التجاوب النسبي مع الدعوة إلى الإضراب النجاح المشرف [بالنظر إلى العوامل السلبية أفنة الذكر] في قطاع الصحة، فحسب الكاتب العام لنقابة الصحة، بلغت النسبة الإجمالية لتنفيذ الإضراب في القطاع 57٪، متراوحا بين 5 و100 بالمائة حسب مؤسسات الصحة، مع تسجيله محاربة الإضراب من قبل بعض النقابات ببعض المناطق. وتجدر الإشارة، مثالا ثانيا، إلى نجاح الإضراب في البنك الشعبي بنسبة 95٪ باعتراف إدارته.

وإن كانت قيادة النقابة تبالغ، بقصد التنصل من مسؤولية تدبيرها المفلس، فإن حكومة الواجهة من جانبها، تقدم من الأرقام ما تسفه به الإضراب العام تسفيها تاما. فحسب أرقام رئاسة تلك «الحكومة»، لم يتجاوز عدد مضربي 20 يونيو 17 ألف ضمن أكثر من 3 ملايين مصرح بهم لدى للضمان الاجتماعي، أي نسبة نجاح الإضراب في القطاع الخاص لم تتجاوز 0.01٪.

وحسب نفس المصدر الحكومي، على صعيد الجهات، نزلت نسبة نجاح الإضراب إلى 6.5 في المائة بطنجة، وأزيد من 25 في المائة بجهة فاس مكناس، وقاربة 20 في المائة بجهة الدار البيضاء، و12 في المائة بجهة الرباط، فيما تم تسجيل أضعف نسبة بجهة تافيلالت بـ0 في المائة. مهما يكن من أمر، تخترق الواقع العمالي ميولات متضاربة، بين الأقسام المحببة بالهزائم وضغط البطالة والهشاشة، وتلك المبدية استعدادا نضاليا حقيقيا. لذا يمكن الجزم أن الإضراب نجح بنسب أقل كاريئة مما يفرضه سياقه وكيفية تدبيره من قبل القيادة.

تشير مجريات كل من فاتح مايو وإضراب 20 يونيو، ضمن اللوحة الإجمالية للواقع العمالي، إلى أن الحركة النقابية بالمغرب تجاوزت إحدى أسوأ فترات تاريخها. وكما تمكنت من الصعود بعد حقب ركود وتراجع، لابد من استعدادها عافيتها، بناء على ما تحبل به طبقنا من قوى كفاح. وبناء على التأثير الإيجابي للحركات الشعبية على المعنويات الإجمالية للطبقات الشعبية.

ما يستوجبه هذا الواقع من قوى النضال الكفاحية النقدية داخل النقابات هو توحيد جهودها ومنهجيتها، استنادا على دروس النضالات الوبومية، وعبر الإضرابات العامة السابقة، وفق رؤية طبقية للعمل النقابي تقطع مع خط التعاون مع البرجوازية ودولتها السائد في النقابات، ومع الانتهازية المسارية له وإن بلون يساري. هذه الرؤية العمالية التطبيقية هي ما فتئت جريدها المناضل-ة تدافع عنها منذ 14 سنة، وستظل حاملة لواءها، مفعمة بتفاؤل الإرادة.

الأخير باهتا دوما عبر تاريخ الطبقة العاملة بالمغرب بفعل القوى البرجوازية المتحكمة بالهيكل النقابية، وسطوة الإيديولوجية الوطنية القطرية حتى.

2- إضراب 20 يونيو 2018

هذا السياق العام، المطبوع باستمرار تدري الحالة النقابية، انفردت قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بدعوة شغيلة المغرب إلى تنظيم إضراب عام يوم 20 يونيو 2018. ووضع المكتب التنفيذي عارضة الأهداف عاليا، بتوجيه دعوة المشاركة في الإضراب العام إلى «التجار والمهنيين وكافة الفئات الاجتماعية المتضررة من السياسات العمومية اللاشعبية» [نداء 4 يونيو 2018]، فيما تلاشى التنسيق النقابي الذي دعا إلى الإضراب العام العمالي في 29 أكتوبر 2014. ولم تكثر باقي القيادات بمبادرة الكونفدرالية رغم تباكيها على عقم الحوار الاجتماعي كما تمارسه الدولة. وقد واصلت قيادة الكونفدرالية خطاب وعظ الحاكمن بالتركيز، بنبرة حادة، في الندوة الصحفية يوم 12 يونيو على ما تعتبره مهددا ما تسميه «تماسك المجتمع والاستقرار»، وداعية إلى «صياغة ميثاق اجتماعي، في أفق بناء تعاقد اجتماعي»، وفق منطق ما تسميه «حفظ التوازن داخل عالم الشغل خدمة للاقتصاد الوطني»، في تناقض صارخ مع أدنى حد من منطق النضال الطبقي، أساس كل عمل نقابي حقيقي. إنها تقاليد الرسائل إلى الحاكمن الرامية إلى إقناعهم بتدراك الأمر «قبل فوات الأوان»، أي قبل تدفق الغضب العمالي والشعبي على نحو يعصف بنظام الاستبداد والاستغلال، وهي تقاليد جرت على الحركة النقابية ويلاّت تلو أخرى، عقودا مديدة.

وبالنظر لسوابق التلاعب بالإضراب العام، المفرغة له من كل مضمون كفاحي، باقتصاره على مدد وأشكال تنفيذ متحكم بها؛ وبالنظر أيضا إلى خطوات مرتبكة متعثرة محببة، من قبيل المسيرات الوطنية - اثنتين بالدار البيضاء (27 مايو 2012-6 أبريل 2014)، وبالرباط (31 مارس 2013)، وثالثا بالنظر إلى لخطوات غريبة مثل مقاطعة فاتح مايو 2015، وتحركات شبه فاشلة مثل مسيرة يوم الأحد 29 نوفمبر في مدينة الدار البيضاء، وما سمي في البدء اعتصاما عماليا بالرباط، وانتهى وقفة أمام البرلمان فاترة يوم 12 يناير 2016، بالنظر لهذا الإرث الضخم من الخطوات المحببة، لا يمكن توقع نجاح حقيقي للإضراب العام، لا سيما أن التوقيت ذاته غير مناسب إذا أخذنا بالاعتبار فترة نهاية السنة الدراسية، خاصة لدى نقابة يمثل المدرسون عمودها الفقري.

ليس غريبا والحالة هذه أن تحاول قيادة الكونفدرالية ستر الإخفاق بادعاء نسب مشاركة منفوخ فيها: «80 بالمائة في

النضالية المتنامية منذ انطلاق حركة الريف، وامتداده إلى جرادة، وانطلاق حركة مقاطعة المنتجات الثلاثة، أبانت القيادات النقابية على حرص شديد على تفادي تضافر قوى النضال العمالي والشعبي، معمقة اصطافاها إلى جانب الطغيان



السياسي والقهر الاجتماعي، مؤدية دور «عاطف السلاطين»، في تجاهل تام لمصالح الأجراء بوجه برجوازية نهاية متعجرفة لا تقيم وزنا سوى لمصلحتها. لم تأبه الدولة قط بما تريد القيادات النقابية فزاعة تجبر على منح تنازلات، معولة في فرض «الاستقرار» على قواتها القمعية التي أبانت عن شراسة متزايدة بمواصلتها عسكرية الريف، والتصدي لكل التملعات النضالية، وإخراص كل الأصوات حتى الموالية الرافضة دور البغاء (توفيق بوعشرين، ...). بيد أن الدولة تريد أن تحافظ لبيروقراطيات النقابات عن دور ومصادقية ما، بفعل الحاجة إليها في ضبط الساحة العمالية، فعرضت عليها بعض الفئات في جولات مهازل «الحوار الاجتماعي» [زيادة أجور 300 درهما موزعة على 3 سنوات، وزيادة 100 درهم في التعويضات العائلية، ...]. (انظر مقال

المناضل-ة عدد فاتح مايو 2018 بعنوان: الحوار الاجتماعي: المقايضة الرخيصة، والرد النضالي الضروري). لا شك أن فقد مصداقية البيروقراطية النقابية المتزايد جعلها تخشى قبول الفئات، ساعية إلى أفضل. ما واجهته الدولة برفض معزز بوعيها درجة الضعف التي بلغت النقابات. على هذا النحو حل فاتح مايو 2018، ومعنويات قطاعات عريضة من النقابيين في أدنى مستوى، بفعل عقم كل الخطوات النضالية المفككة، ضعيفة النفس والثائثة. هذا فيما تحقق بالطبقة العاملة مخاطر جمة. فالهجمات نوعية تجر على مكاسب تاريخية: التقاعد، استقرار العمل بالوظيفة العمومية، حق الإضراب، تفكيك ما تبقى من خدمات عامة، ...

فكانت مواكب فاتح مايو، بصوف مبعثرة، ومعنويات مضعضة، استعراضا لهذه الحالة المزرية الناتجة عن عقود من التلاعب البيروقراطي بمصالح الأجراء. لم يكن الفاتح مايو هذا موحدا لأجراء المغرب على قاعدة مصالحهم حتى الآن، فما بالك بالمضمون الأممي لأول مايو. ظل هذا

1- فاتح مايو

لم يكن بد لفاتح مايو 2018 بالمغرب من أن يكون مسخرة تتوج الموسم النقابي وتلخصه. فقد تخللت ذلك الموسم نضالات نقابية مشتتة، هي مناوشات مبعثرة أكثر مما هي معارك مندرجة في برنامج نضالي

وذات أهداف قادرة على توحيد فيالق الشغيلة. هذا سواء تعلق الأمر بالقطاع العام، حيث خاضت قطاعات كالأطباء، ونضالات متواترة، وكذلك بدرجة أدنى شغيلة البلديات والتعليم، لكن بصوف متصدعة، غالبا ما تنفرد هذه النقابة أو تلك بالدعوة إلى إضراب 24 ساعة بلا تعاون مع غيرها، وبغايات قصيرة النظر عادة ما تنصب على مشيكلات مهنية تهم فئة في قطاع، وحتى فئة فرعية داخل الفئة. وعلى هامش المشهد النقابي

المؤطر بيروقراطيا، ناضلت فئوية من أجل مطالبها الجزئية الخاصة، لا ريب أن أعظمها وأقدرها على التطور هي معركة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد الذين احتجوا في الشارع.

وفي القطاع الخاص تظل المقاومة العمالية مفككة الأوصال، تحت ضغط الهشاشة المعقدة والبطالة والخوف منها. كما تظل هزائم كبيرة تلقي ظلالتها على الساحة النقابية، مثل الحاصلة بمركب الصلب مغرب ستيل، ومصبرات ضحى بناحية اكادير، وتقنيك التنظيم النقابي بورزازات، الخ. وفي ظل مناخ اجتماعي متوتر، حيث تحكم الدولة القبضة القمعية بوجه الحركات الاجتماعية المتكاثرة، تجند وزارة الداخلية لاحتواء النزاعات الاجتماعية الحبل بتفجرات تهدد بأن تصبح شرارة تشعل الساحة النقابية. ولعل أبرز مثال بهذا الصدد، ما أشرفت عليه تلك الوزارة في قطاع الطرق السيارة، حيث جمعت ممثلي أطراف النزاع، لتوقيع ما سمي «ميثاقا اجتماعيا»، حرص رب العمل وكذا القيادة النقابية على عدم نشر مضمونه، وهي سابقة في تاريخ النضال النقابي.

عوض معالجة التضعضع النقابي المتزايد، بخطة نضالية توحّد جهود المركزيات النقابية، بالانطلاق من دعم النضالات المحلية والقطاعية الجارية، بحملة تضامن فعلي، وبخطوات موحدة تلف حول المطالب الجوهرية قطاعات متنامية، سيرا نحو إضراب عام حقيقي، عمدت القيادات النقابية إلى ترك الحبل على الغارب، والتركيز على استئداء الدولة التماسا لما يسمى «الحوار الاجتماعي». وقد ظلت في مسعاها ذلك سجيئة وهم إمكان إجبار الدولة على ما تسميه «مأسسة الحوار الاجتماعي» بمحاولة تخفيفها باحتمالات تفجر الوضع المحتقن، ودفعها إلى التعقل بترديد لازمة «حفظ الاستقرار الاجتماعي» و«مصلحة الوطن». وما شابه من خرافات التضليل البرجوازي للشغيلة وعامة الكادحين. وعوض مد الجسور صوب الدينامية

الأساتذة الموظفون بعقود: جيل جديد يدخل غمار النضال ضد تهشيش وضعية أجراء التعليم

بقلم فاتح رضوان



الجهوي الجديد.
ناضل الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد لمدة سنة، في ظل ضبابية مصيرهم، وفي ظل استنكاف شبه تام للنقابات القائمة عن القيام بحملات تعبئة حقيقية تنور أفهام الموظفين بما ينتظرهم، واكتفت ببيانات دعم ومساندة وحضور رمزي في المسيرتين الوطنيتين اللتان دعت إليهما التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ماعدا حضور بعض الفروع المكافحة التي دأبت على مؤازرة كل معارك الشغيلة التعليمية. كانت المسيرتان المنظمات من طرف التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، يوم الأحد 06 ماي 2018 بالرباط، ويوم 23 يونيو 2018 بمراكش مؤطرتين بشعار الإدماج في الوظيفة العمومية، وعرفت مشاركة كبيرة من طرف الأساتذة المتعاقدين، وشكلتا محطتين مفيدتين في طريق التمرس على تسيير النضالات، يمكن البناء عليهما لإعداد محطات نضالية قادمة. لكن النقطة الأساسية التي ينبغي الانتباه إليها هي ضرورة خراط كل الشغيلة التعليمية في النضال ضد مشروع تفكيك القطاع عبر رفع المطالب المناسبة: عنوانها إسقاط مشروع النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات، والنضال لأجل نظام أساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية يشمل الجميع، مع مطالب مستعجلة :
- انخراط الجميع في الصندوق المغربي للتقاعد، والتراجع عن التخريب الذي طاله.
- تخفيض ساعات العمل.
- رفض المساس باستقرار الشغيلة التعليمية، عبر رفض صيغ إعادة الانتشار، كما تم التخصيص عليها في مشروع النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات.
وعلى أساس هذه المطالب، وغيرها، يجب أن تتم التعبئة الشاملة لمعارك وطنية موحدة مفروضة من قبل القاعدة في الفروع النقابية ومسيرة ذاتية، وذات دينامية مفتوحة على تجديد الحركة النقابية كنس كل المتسببين في إلحاق الهزائم بنضالات الشغيلة، ولن يتم ذلك إلا بانخراط كل المناضلين في مشروع إعادة بناء الحركة النقابية بالمغرب على أسس الكفاح والديموقراطية والاستقلال عن الدولة وعن أرباب رأسمال وعن ممثليهم السياسيين بمختلف تسمياتهم. فلا أفق لمعارك فئوية ومشتتة أمام عدو موحد مصر على ضرب مكاسب الأجراء أينما كانوا في القطاع العام أو الخاص.

الأساتذة ضمن تراب الأكاديمية (بعضهما بحجم تونس) مجرد إجراء إداري في يد مصالح تدبير الموارد البشرية.
- ربط التشغيل في الوظائف التعليمية، ليس بحاجيات المجتمع، بل فقط بقدرة ميزانية الأكاديمية على تحملها (المادة 9).
بهذا المشروع، المرتقب ان تصادق عليه مجالس الأكاديميات في بداية شتبر القادم، «سيتم دمج الأساتذة المتعاقدين مع الأكاديمية والسارية عليهم مقتضيات المقرر المشترك بين الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية ووزارة الاقتصاد والمالية كما وقع تغييره وتتميمه، كل حسب مهام التدريس الموكولة إليه». بمعنى انه عما قريب لن نتحدث عن اساتذة متعاقدين، بل عن «موظفي أكاديمية» ولن نتحدث عن موظفي وزارة التربية الوطنية بل عن «موظفين ملحقين بالأكاديمية».
تستمر قيادات النقابات التعليمية في «الحوار» مع وزارة التربية الوطنية بشأن النظام الأساسي الجديد لموظفي الوزارة، في حين أن كل الرهانات الآن توجد في المنظومة الجديدة للتدبير، وعلى رأسها الأكاديميات. تشتكي القيادات النقابية من تهميشها عند عقد المجالس الإدارية للأكاديميات، وتطالب بإشراكها في نقاش مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفي الأكاديميات، في حين ان المطلوب هو تعبئة الشغيلة للنضال لأجل رفض إلحاقها بالأكاديميات ولأجل إسقاط المشروع برمته، بما يعني توحيد نضال الأساتذة الرسميين والمتعاقدين. بدل ذلك، عرفت معظم النقابات التعليمية صراعات داخلية «طاحنة» بين صغار بيروقراطيينها لأجل قيادة المكاتب الجهوية، صراعات لم تناقش قط المسائل النضالية والبرنامجية، بل فقط تدابير لتحقيق طموحات صغار البيروقراطيين المتطلعين للمزيد من حصص الامتيازات مع النظام

لشكل استغلال «عمال التربية» ، حيث يرسم بشكل نهائي التراجعات التي خططت لها الدولة في القطاع، والتي يمكن تلخيص جزء منها في :
- جعل الأكاديميات، كمؤسسات عمومية، هي المشغل في القطاع بدل الدولة، بمعنى أنه لا تسري على موظفيها أحكام النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.
- ارتباطا مع النقطة الأولى، جعل الموظفين الحاليين، بجميع فئاتهم وأصنافهم ومسؤولياتهم (أطر التدريس - المراقبة التربوية - التوجيه والتخطيط - الأطر المشتركة - هيئة التدبير التربوي والإداري...)، في وضعية إلحاق لدى الأكاديميات، ويتم تنقيطهم وترقيتهم وتأديبهم بناء على مقتضيات هذا النظام.
- الترسيم النهائي لإخراج الشغيلة التعليمية من الاستقادة من الصندوق المغربي للتقاعد، وإلحاقهم بالصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد. وقد يهم ذلك حتى الموظفون الحاليون مادامت الصيغة التي أتى بها المشروع مفتوحة على هذا الاحتمال.
- الترسيم النهائي لجعل ساعات عمل الشغيلة غير مقيدة بسقف معين : حيث حددت المادة 21 ساعات التدريس الخاصة بكل سلك تعليمي وأضافت : « ويلزم المعنيون بالأمر، بالإضافة إلى ساعات العمل المشار إليها أعلاه، القيام بالمهام المرتبطة بالحياة المدرسية، ومختلف المهام التي يحددها مدير الأكاديمية».
- الضرب النهائي لمبدأ الاستقرار في أماكن العمل، حيث نص المشروع في المادة 35 على : « يمكن نقلهم من مقرات عملهم ضمن النفوذ التربوي للأكاديمية المنتمين إليها إما بناء على طلبهم أو بناء على ما تقتضيه المصلحة الإدارية» بحيث ستصبح مسألة نقل

تسارعت خطوات الحاكمين في اتجاه تنزيل رؤيتهم الاستراتيجية لتفكيك قطاع التعليم بالمغرب، التي انطلقت أولى حلقاتها مع صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتواصلت طيلة عقدين، بخطى محسوبة، مستفيدة من ميزان قوى لصالح من يحكمون، عنوانه الإبرز، ضعف الحركة النقابية بالمغرب، أو بالتحديد افتقاد نضال الاجراء لقيادة طبقية حازمة غير منساقعة مع اوهام التوافق الطبقي.
بعد سنين من التردد والتجريب، أخرج الحاكمون ورقتهم المتعلقة بتنفيذ تصورهم الليبرالي لما يسمونه «تديرا للموارد البشرية» قائم على ركنين أساسيين : الجهوية والتعاقد. والاذان يعينان في التحليل الأخير ضربا لكل مكاسب الشغيلة التعليمية التي راكمتها عبر عقود من النضال وتضحيات جسام.
تم استغلال فرصة توافر ميزان قوى ملائم لإنزال التعديلات، قوامه غرق القيادات النقابية في وحل التعاون الطبقي، وهزيمتها المنكرة في صد أحد أبرز الهجومات على الموظفين ممثلا في تنزيل منظور الدولة/البنك العالمي لملف «إصلاح أنظمة التقاعد».
تعمل الدولة الآن على استغلال معطى جديد كليا في القطاع، إنه «الانتقال الجيلي» القائم في التعليم الآن. فجانبا عمليات التشغيل غير المسبوقه بالقطاع، والتي 55 ألف أجبر جديد عبر التعاقد، والتي تهم أساسا الشباب، تشجع الدولة عمليات مغادرة القطاع عبر التقاعد النسبي، مما سيمكنها من العمل بعد سنين قليلة مع شغيلة لم تجرب دروب التنظيم النقابي وآلياته وأسئلته ومشاقه ورهاناته وحدوده.
بالنتيجة، تؤسس سياسة الدولة في القطاع لمعطيات جديدة كليا في مسيرة نضال الشغيلة التعليمية :
- تفكيك وحدة الشغيلة الوطنية عبر اعتماد الجهوية، وعبر تعدد الأنظمة/ الفئات: موظفو أكاديميات، رسميون
- تهشيش وضع الشغيلة بفعل مفاعيل التعاقد.
- حرمان الشغيلة من خبرات التنظيم النقابي بفصلهم عن العناصر الأكثر كفاحية المتواجدين ببعض النقابات وبعض الفروع النقابية.
يمثل «مشروع النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات» الإطار القانوني الذي بموجب سيتم تنزيل رؤية الحاكمين

مقابلة مع عضو المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات

لأزيد من سنتين تقود التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات نضالات بطولية لانتراع حقها المشروع في الترقية بالشهادات وتغيير الإطار بشكل مباشر وبأثر رجعي. ردت عليها الدولة بالتجاهل أحيانا، وبالتدخل الهتمي أحيانا أخرى. للتعريف بهذه التنسيقية ونضالاتها لقراء جريدة المناضل-ة ومتتبعي موقعها الإلكتروني تحاور جريدة المناضل-ة الرفيق عبد الوهاب السحيمي أحد أعضاء مجلسها الوطني.

١) كيف نشأت التنسيقية؟ وما هم مطالبها؟

بداية، أود أن أحيي وبحرارة جريدة المناضل-ة على هذه الالتفاتة الكريمة للتنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات للتعريف بقضيتها في هذا العدد، وعلى وقوفها الدائم إلى جانب الشعب المغربي وإلى جانب الحركات الاحتجاجية المناضلة من أجل مطالب عادلة ومشروعة ومنها التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات. التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات أسست قبل سنتين من طرف موظفي وموظفات وزارة التربية الوطنية المقصيين من حقهم في الترقية وتغيير الإطار بناء على الشهادة الجامعية على غرار زملائهم الذين استفادوا من هذا الحق قبل دجنبر 2015.

تأسست التنسيقية جاء بشكل تلقائي عندما وجد الأساتذة والأستاذات حاملو الشهادات أنفسهم محرومين من حقهم العادل في الترقية وتغيير الإطار، حيث نظمت لقاءات واجتماعات بالرباط وفي عموم المدن المغربية توجت بتسليط برامج نضالية وطنية وجهوية ومحلية.

مطالب التنسيقية واضحة وتتجلى أساسا في رفع الحيف عن الأساتذة والأستاذات وعموم موظفي وزارة التربية الوطنية الحاصلين على شهادات جامعية سنوات 2016 و2017 و2018 وذلك بعد اقتصاصهم من حقهم العادل والمشروع في الترقية وتغيير الإطار بناء على الشهادة الجامعية على غرار زملائهم الذين سبقوهم قبل دجنبر 2015.

2) لماذا فضلتم التنسيقية على الانخراط النقابي؟

عموم مناضلي ومناضلات التنسيقية منخرطون ومناضلون في النقابات التعليمية، والنضال من أجل الترقية وتغيير الإطار بناء على الشهادة في قطاع التربية الوطنية في إطار التنسيقيات لم يكن وليد اللحظة، فمعظم النضالات التي تم خوضها سابقا ومنذ أن أجهز على هذا الحق سنة 2008 كانت في إطار التنسيقيات. ويعود سبب لجوء المتضررين من حق الترقية وتغيير الإطار إلى النضال من داخل التنسيقيات عوض النقابات لكون المتضررين يحسون بأن قيادات النقابات لا تولي ملفهم الأهمية التي يستحقها خلال جولات الحوار القطاعي مع ممثلي وزارة التربية الوطنية خاصة في ظل المظلومية

الكبيرة التي تطالهم بعد اقتصاصهم من حقهم التاريخي والمكتسب واستثنائهم من حق الترقية وتغيير الإطار على غرار زملائهم قبل 2015 الذين استفادوا من هذا الحق منذ الاستقلال.

3) كيف تنسق التنسيقية عملها؟ هل توجد لديها لجان محلية؟ كيف تشغل أن وجدت؟

عمل التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات على غرار باقي التنسيقيات الوطنية في قطاع التعليم هو عمل قاعدي أفقي، يعني عمل ينطلق في المديرات الإقليمية وعبر تجمعات عامة إقليمية وأحيانا جهوية حيث يوجد عدد قليل من المناضلين في بعض الجهات وخاصة الجهات الجنوبية، يتم رفع توصيات ومقترحات للمجلس الوطني الذي يتكون من منسقين للأقاليم، وبناء على هذه التوصيات يتم تسليط البرامج النضالية والقرارات وكل ما يتعلق بالتنسيقية.

للتنسيقية لجان محلية تشغل على المستوى المحلي وهذه اللجان تعمل كذلك وتنسيق مع لجان الأقاليم الأخرى على المستويين الجهوي والوطني، وينصب عملها أساسا للتضامن والتنظيم الأشكال النضالية ولجميع الأنشطة الموازية التي تقوم بها بالتنسيقية.

4) كيف تتخذ التنسيقية القرارات؟

قرارات التنسيقية تتخذ في مجلسها الوطني بعد رفع التوصيات في الجعومات العامة التي يحضرها مناضلو ومناضلات التنسيقية على مستوى الأقاليم والجهات. بعد رفع التوصيات وبشكل ديمقراطي حر ونزيه وأمام جميع المنسقين الإقليميين يتم اتخاذ القرارات التي تهم التنسيقية كما يتم تسليط البرامج النضالية المستقبلية التي يتم العزم على خوضها.

5) ماهي أهم الخطوات النضالية التي خاضتها التنسيقية؟

منذ تأسيسها قبل سنتين، خاضت التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية مجموعة من النضالات من أجل لفت الانتباه لملفها سواء على مستوى الوطني المركزي بالرباط أو نضالات وطنية موحدة في الزمان ومتفرقة في المكان على مستوى الجهات (أمام مقرات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين)، كما خاضت التنسيقية اعتصامات وعدة محاولات للمبيت الليلي أمام مقر البرلمان كلها جوبهت بالقمع، بالإضافة إلى

مسيرات عرفت حضورا غير مسبوق للمناضلين والمناضلات ووقفات أمام مقر وزارة التربية الوطنية ومقر وزارة الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة ومقر مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر... وتروم كل هذه الأشكال النضالية السلمية الحضارية المسؤولة رفع الظلم والحيث الذي يطال موظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات بعد اقتصاصهم من حقهم العادل والمشروع في الترقية وتغيير الإطار إسوة بزملائهم الذين استفادوا من هذا الحق المكتسب منذ الاستقلال إلى 27 دجنبر 2015.

6) كيف تتعامل المركزية النقابية مع تنسيقيتكم ونضالاتكم؟

تتعامل النقابات التعليمية مع التنسيقية ونضالاتها بنوع من التعاون والموازاة وإن لم تكن جميع النقابات تبدي تعاونها مع التنسيقية ودعمها المطلق لنضالاتها فجزء مهم من النقابات تتعاون بشكل كبير مع التنسيقية وتدعمها دعما مطلقا وتحضر جميع أشكالها النضالية وتعتبر بكمالات باسمها على تضامنها المبدئي والمطلق مع التنسيقية وتطالب بالتنسوية الفورية لملفها وتمكين جميع موظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات من حقهم التاريخي في الترقية وتغيير الإطار أسوة بمن سبقوهم قبل 2015.

والتنسيقية يدها ممدودة لجميع النقابات التعليمية ولجميع المتدخلين من أجل رفع هذا الظلم الذي يلحق حاملي الشهادات بقطاع التعليم، وتناشد الجميع من أجل التعاون معها وموازاتها والتدخل لدى السلطات الوصية من أجل تسوية هذا الملف تسوية عادلة وشاملة.

7) ما رد الدولة على مطالبكم؟

إلى حدود اللحظة لا زالت الحكومة متعنتة في إيجاد حل لهذا الملف، وعوض أن تتجاول بالشكل الإيجابي مع نضالات التنسيقية المسؤولة وطى هذا الموضوع بشكل نهائي وتجنيب القطاع أي احتقان محتمل، تفضل الحكومة نهج سياسة الأذان الصماء البائدة والهرولة إلى الأمام، بنشر مجموعة من المغالطات معتقدة بأنها بهذه المغالطات ستؤثر على الرأي العام وستؤله على التنسيقية، فتصريحات مجموعة من الوزراء في هذا الملف وعلى رأسهم السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وكذلك السيد وزير الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة،

كون المعنيين يطالبون بالترقية بشهادات لا تدخل في مجال تخصصهم تعتبر أكبر مغالطة ومن العيب مسؤولين يطلقون تصريحات في ملفات لم يكيدوا أنفسهم حتى عناء الاستفسار عن حيثياتها من مرؤوسيههم، فالترقية بالشهادة في قطاع التعليم لم تكن يوما خارج التخصص لأن المدرسين يحصلون على شهادات في مجالات تخصصهم وهي شهادات تعليمية محضة، فمثلا من يدرس الفيزياء فهو حاصل على الماستر في الفيزياء ونفس الأمر ينطبق على الشهادات الأخرى كالرياضيات والفلسفة وعلم الاجتماع واللغة العربية واللغة الانجليزية والاجتماعيات...

بالإضافة إلى ذلك، من غير المنطقي ومن غير المقبول أن تقوم وزارة التربية الوطنية اليوم بتكليف أساتذة الابتدائي والإعدادي بالتدريس في الثانوي التأهيلي بناء على شهادتهم الجامعية وعندما يطالبون بتسوية وضعيتهم على غرار زملائهم في الثانوي التأهيلي ترفض الوزارة الوصية بمبررات جد واهية كون أن الشهادات المحصل عليها لا تخول الكفاءة، فإذا كانت هذه الشهادات التي تم الحصول عليها من جامعات مغربية عمومية لا تخول الكفاءة فلماذا يتم تكليف أساتذة الابتدائي والإعدادي للتدريس في الثانوي التأهيلي بناء عليها؟؟؟

هذه الأدوار في خطاب و تعامل المسؤولين في هذا الملف تؤكد بالملوس غياب الإرادة السياسية عندهم لإيجاد تسوية شاملة لهذا الملف، ونحن كتتنسيقية لا يمكننا أن نقبل بهذا الأسلوب في التعامل ولن نقبل باستمرار هذا الاستغلال لخدماتنا بالشهادات التي حصلنا عليها بإمكانياتنا الذاتية وبالمقابل يتم الإجهاد على حقوقنا، وسنستمر في نضالاتنا السلمية الحضارية المسؤولة في إطار التدرج والتصعيد إلى حين رفع هذا الظلم وهذا الحيف وتمكين جميع موظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات من حقهم العادل في الترقية وتغيير الإطار أسوة بالأفواج السابقة.

8) يقترب الموسم الدراسي من نهايته وهو ما يثير نخوف أغلب مناضلي التنسيقية من توقف نضالاتكم خلال العطلة الصيفية، ألا ترون أنه على العكس فإن العطلة ملائمة للاستمرار نضالاتكم لإرغام الدولة على الاستجابة لمفكم المطلبية؟

كما تعلمون، كانت آخر محطة

نضالية خاضتها التنسيقية يومي 28 و29 يونيو 2018 وهي محطة بعد إجراء جميع الامتحانات الإشهادية، وهي رسالة قوية للجهات المعنية بأن التنسيقية ستستمر في نضالاتها خلال العطلة الصيفية وأن مناضلوها لن يعرفوا شيئا اسمه العطلة أو الراحة إلا بعد انتزاع كافة حقوقهم المهضومة.

إذا لم تقم الوزارة الوصية بحلحلة الملف خلال الأيام القليلة القادمة، فستجد التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية نفسها مضطرة لتسليط برامج نضالية قوية وساخنة خلال العطلة الصيفية ستزيد من لهيب حرارة الجو في الساحة النضالية الوطنية.

9) ألا ترون أن التنسيق مع باقي الفئات والتنسيقيات التي لها مطالب شبيهة بمطالبكم سواء في التعليم أو في باقي القطاعات يمكن أن يرغم الدولة على الاستجابة لمطالبكم المشروعة؟

التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية يدها مفتوحة على جميع الهيئات والتنسيقيات المناضلة في جميع القطاعات من أجل التنسيق الميداني والدخول في معارك نضالية مشتركة. سبق للتنسيقية أن قامت بمبادرات مع تنسيقيات مناضلة من أجل التنسيق وتسليط برامج نضالية موحدة وكان هناك نقاش إلا أن بعض خصوصيات كل تنسيقية حالت دون ذلك، لكن باب التنسيق لازال مفتوحا ولازال هناك نقاش مع هذه التنسيقيات ومع تنسيقيات جديدة ونحن متفائلون بأنه سيكون له نتائج إيجابية مستقبل.

10) كلمة أخيرة

ختاما، لا بد لنا أن نحكي وبحرارة جريدة المناضل-ة على هذه الالتفاتة للتنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات، للتعريف بنضالاتها وبمطالبها العادلة ولتصحيح مجموعة من المغالطات التي يروج لها مسؤولو وزارة التربية الوطنية، وهذه حقيقة وبكل صدق ليس بالأمم الغريب عن هذه الجريدة المناضلة فهي ومنذ زمن بعيد كانت ولا زالت وستظل إلى جانب الشعب المغربي المسلوب الحقوق وصوت كل الفئات التي يلحقها الحيف والظلم جراء تبعات سياسات عمومية فاشلة.

شكرا لكم.

عبد الوهاب السحيمي، عضو المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات.

التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات

نضال مشروع من أجل الحق في الترقية بالشهادات وتغيير الإطار

بقلم: مناضل في التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات

من مقترحات. إن التنسيقية تملك من الإمكانات وذلك عبر لوائح الحضور ما يمكنها من معرفة نسب حقيقية وبالتالي معرفة قوتها الحقيقية، فأخفاء تلك الأرقام يتم عن القواعد فقط أما النظام فيملك من الوسائل والأعين ما يمكنه من معرفة أعداد الحاضرين بدقة ومعرفة قوتها الحقيقية. إن التصريح بتلك النسب والأرقام للقواعد كمعطيات ملموسة لا شك ستساعد على اقتراح صيغ نضال قادرة على تنفيذها دون تبخيس قوتها أو دون مبالغة فيها.

يتخوف غالبية موظفي وزارة التعليم حاملي الشهادات من تمرير النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية والذي سيجهز على الترقية بالشهادة بشكل صريح، وهو ما يخفي فقدان الأمل ونقص نزعة نضال لدى غالبية موظفي التعليم، فلا القوانين المجففة صدت الأحرار يوما عن النضال من أجل ما يرونه حقا مشروع، فالأساتذة المتدربون بقوة نضالهم أرغموا الدولة على التراجع وترسيمهم رغم إقرارها العمل بالتعاقد، وتنسيقيات حاملي الشهادات السابقة أرغمت الدولة على إصدار مراسيم خاصة لترقيتهم. إن التعبيات ترغم الدولة على تمطيط قوانينها وحتى مخالفتها أحيانا لا بالاستجداء والانتظار بل بقوة النضال.

التنسيق مع ضحايا نفس السياسات السبيل الكفيل بانتزاع المكاسب

تعج وزارة التعليم بضحايا سياسات الدولة في التعليم (الدكترة، الناجحين في مباراة الترقية بناء على الشهادات، المتقاعدين، المجازين، الطلاب....)، يلتزم بعضهم في إطار تنسيقيات تقارب مطالبها بل تتشابه أحيانا، وحتى أشكال نضالها، بل قد تتصادف لتنفيذ برامجها في نفس المكان أمام الوزارة أو أمام قبة البرلمان، دون تنسيق فعلي بينها، مكتفية بإصدار بيانات للتضامن المبدئي بينها عند كل تعنيف، إن المطلوب اليوم لإرغام الدولة على الاستجابة لمطالب التنسيق هو التنسيق النضالي الميداني بين هذه التنسيقيات، تم الاندماج التنظيمي بصياغة ملفات موحدة شاملة والتنسيق مع مختلف التنسيقيات بباقي القطاعات (حاملي الشهادات بقطاع الصحة، البريد....)، إن المناخ النضالي السائد اليوم بالمغرب فرصة لتنسيق النضالات وتصعيدها، وتنسيقها لإيقاظ المارد الشعبي والعمالي.

ولهذا يشكل دعم معركة التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات واجبا نضاليا لكل مناضل ومناضلة، إسهاما في السير بنضال الكادحين قدما على طريق تحسين أوضاعهم الاجتماعية، فتحقيق انتصارات جزئية من شأنها إثناء القدرات الكفاحية للكادحين، ولا سبيل لإحراز النصر سوى بتمتين تنظيماتهم النقابية.



التنسيقية في الأحزاب الليبرالية وبرلمانيتها ومن ضمنها الحزب الحاكم الذي أوحى أمينه العام السابق لأعضاء التنسيقية بالنضال من أجل الترقية لكن شريطة المباراة، وهو الأمر الذي استدركته التنسيقية فيما بعد خاصة بعد تعزيز مجلسها الوطني بمناضلين لهم من الدراية والتجربة النضالية والنقابية.

إن اللجوء إلى الفرق البرلمانية والأحزاب الحكومية وهي الأحزاب التي ما فتئت تشارك في اتخاذ قرارات وتنفيذ سياسات مصممة سلفا من قبل الحاكمين الفعليين ضد الكادحين، ينم عن انطواء الحيلة على مناضلي التنسيقية، فهل ننتظر التدخل إلى جانب الفقراء ممن صوت على إلغاء صندوق المقاصة وقانون التقاعد وشرع التعاقد ويستعد لتقرير قانون تكبير الإضراب وسن قوانين مجففة تمس بمصالح فقراء هذا البلد وأخرى في صالح أغنيائه.

ينتمي وسط مناضلي التنسيقية الوطنية عداء واضح اتجاه التنظيمات النقابية، بمناسبة صدور بيان لإحدى المراكز الأكثر تمثيلية في القطاع دون أن يتضمن الإشارة لمطالب التنسيقية أو أثناء عقدها لحوار مع الوزارة تجاهل مطالبها، وهو أمر غير محمود العواقب، فإذا كانت البيروقراطيات النقابية قد انغمست ملء أذنيها في سياسة التعاون الطبق مع الحاكمين، فالأمر لا يبرر بتاتا المساهمة في تدمير تنظيمات الكادحين التي ليس لهم سواها إلى حدود الآن للدود عن مصالحهم الآنية. إن سهام النقد يجب أن تنصب صوب البيروقراطيات النقابية التي بصمت على إقرار الحق في الترقية بالشهادات، وقد أصبح بعضها اليوم لم يعد يؤثر حتى على بيانات التنسيقية، مما يعني رفض تبني برامجها النضالية.

تتضارب أنباء أعضاء التنسيقية الوطنية بعد كل نضال حول عدد الحاضرين ونسب المشاركين في تنفيذ الإضراب بين مبالغ في العدد ومقرمز لعدد نفس الحضور أو المضربين، مما يكون له تأثير على القرارات التي تتخذ في التنسيقية المحلية والمقترحات التي ترفعها للمجالس الوطنية، فتأتي قرارات المجالس أحيانا مخالفة لما يرتقبه قواعد التنسيقية أو لما يضعونه

جسد مناضلو التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات خطوة نضالية جديدة مركزية بالرباط يومي 28 و29 يونيو 2018، لانتزاع حقه في الترقية بالشهادات وتغيير الإطار بشكل مباشر وبأثر رجعي، أسوة بالأفواج السابقة وردا على تماطل الوزارة الوصية في تحقيق مطالبها المشروعة تلك، فتدخلت الدولة بجهاز قمعها لتثنيهم عن النضال.

الإجهاز على الحق في الترقية بالشهادات بتركية من البيروقراطيات النقابية

يأتي الإجهاز على حق موظفي وزارة التربية الوطنية في الترقية بالشهادات وتغيير الإطار بتركية من بعض البيروقراطيات النقابية، في إطار الهجوم البرجوازي الكاسح على الطبقة العاملة، الذي تقوده الدولة عن طريق حكومة واجهتها، تنفيذًا لتوصيات المؤسسات الإمبريالية لتخفيض تكاليف الأجور، وبقصد إنزال أقصى الهزائم الممكنة بالطبقة العاملة المغربية ومن ضمنها الشغيلة التعليمية، مستغلة ضعف المقاومة النقابية والاستسلام التام لقيادتها البيروقراطية وتخاذلها مع انحرافها في سلم اجتماعي محبوب المرامي والأهداف، تحت ذريعة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والمواولة للمقاولة الوطنية، في وجه المنافسة الشرسة للشركات الأجنبية، موظفة شتى الوسائل الإيديولوجية والقمعية، وتكريس الهشاشة عبر التشغيل بالعدة وتشجيع المقاولة من الباطن، إنها حرب طبقية تخالف ضد شغيلة القطاع الخاص والعلم بالمغرب ومن ضمنها الشغيلة التعليمية، باسم السلم الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار وحماية الوحدة الوطنية.

التنسيقية الوطنية أشكال اتخاذ القرار والأشكال النضالية

تظم التنسيقية الوطنية حاملي الشهادات العليا والإجازة فوجي 2016 و2017 أطر إدارية وتربوية وإن كان التربويون منهم أكثر عددا وحضورا في تجسيد الخطوات النضالية، منهم نقابيون منخرطون بفروع نقابية بمراكز مختلفة وآخرون دون انتماء نقابي. تنتظم هذه التنسيقية الوطنية في تنسيقيات محلية على مستوى الجهات أو حتى على مستوى بعض المديريات الإقليمية، ويلتزم منسوقها الجهويين بشكل دوري في مجلس وطني ينظر في شأن مقترحات التنسيقيات المحلية، ليقرر في البرنامج النضالي المزمع تنفيذه، وتعمل المراكز النقابية الأكثر تمثيلية في قطاع التعليم على التأشير على بياناتها وبرامجها النضالية، ينفذ مناضلو التنسيقية الخطوات المقررة مركزيا وأحيانا على شكل نضالات جهوية وإقليمية، وفتات ومسيرات واعتصامات، مرفقة بإضرابات عن العمل، ولم تثنيهم الاستفسارات الإدارية

والاقتطاعات الغير المشروعة من أجورهم عن ذلك، وحضيت نضالاتها بتغطية إعلامية، وعمل ممثلوها على مراسلة وعقد لقاءات مع بعض الأحزاب والفرق البرلمانية، لإثارة الأمر داخل قبة البرلمان.

رد الدولة على نضالات التنسيقية الوطنية

إلى حدود اليوم سدت الوزارة باب الحوار في وجه التنسيقية، وتجاهلت مطالبها لأزيد من سنتين من الاحتجاج، بل تعرضت لنضالاتها لعنف أهوج من قبل قوات القمع كما هو حال الاعتصامين الأخيرين في شهري ماي ويونيو أمام قبة البرلمان وأمام باب الرواح بجوار مدخل رئاسة الحكومة، والذي نتج عنها سقوط ضحايا واعتقال أحد الأساتذة أطلق سراحه آنفا، وتعمل الحكومة عبر الوزارة الوصية بالتصريح للإعلام ودخل قبة البرلمان أن لا ترقية سوى عبر المباراة وهي المباراة التي لا ترقى عبرها الوزارة سوى نسب ضئيلة جدا، وقد تعصف بها مستقبلا- لمن استوفى ست سنوات من الخدمة الفعلية بغض النظر عن الحصول على الشهادات كما كان معمولا به إلى حدود سنة 2015 أي أنها قطعت مع المراسيم التي كانت تصدرها منذ 2008 لتمكن حاملي الشهادات (الماستر) على اجتياز مباراة شفوية فقط بعد سنة من العمل، وذلك للتأثير على معنويات أعضاء التنسيقية..

مخاطر ونواقص محدقة بالتنسيقية يجب الاحتراز منها

كان مطلب التنسيقية الوطنية في السنة الأولى من عمرها الترقية بالشهادة عبر المباراة وتغيير الإطار وهو بمثابة سم زعاف، إذ لم يسبق لأية تنسيقية أن طالبت بالمباراة بل تفرض هذه الأخيرة عليها في ضل ميزان قوى مختل، فرفضت المباراة من قبل جميع التنسيقيات السابقة حتى وإن كانت شكلية، رغم الوعد بإنجاح جميع المتبارين، إذ كان غرض الحكومة تمرير المباراة وشرعتها في عين حاملي الشهادات وإن تطلب الأمر إنجاح الأفواج الأولى في مباراة شكلية، وهو ما كان محط رفض تلك التنسيقيات. وهذا لا شك كان نتيجة الثقة العمياء لقيادة

طنجة: المناطق الحرة للتصدير، استغلال وقهر للطبقة العاملة بهاميل دلفي بقلم، أ. العمالي

وقد سجلت حالة قتل في حق أحد عمال المعمل قبل سنوات. في حالة التأخر لأي سبب عن موعد ملاقة وسيلة النقل يضطر العامل أو العاملة لتحمل مصاريف التنقل بسيارة الأجرة الصغيرة على حسابهم الخاص، رغم أنهم يسجلون قيمة تكلفة الرحلة في سجل يوثق ذلك عند الشركة؟ من أجل أماكن انتظار مجهزة بكراس وتوفر حماية من الشمس والمطر.

4. التغذية

هناك تغذية خاصة بالمسافرين جيدة وبثمن بخس، 12 درهم، امتيازات أكبر لأصحاب الأجور الأعلى والعمل المريح. بينما العمال وجبة سيئة الطبخ من عدس أو حمص أو لوبيا أو خضر بالإضافة لياغوت وخبز أو بيض مسلووق ردي، تكلف الوجبة 3,86 دراهم. تغذية أسوء، لمن يعمل أكثر. هذه الوضعية حفزت محاولة لمقاطعة المطعم، لكنها لم تنجح لكون الوجبات رغم بؤسها يتم الإقبال عليها لأن الأجور هزيلة ومتطلبات العيش في طنجة قاسية: العدة المخصصة لكل فوج، مكون من 300 20 دقيقة وهي مدة غير مؤدى عنها؛ من أجل رفع العدة المخصصة للراحة والتغذية إلى نصف ساعة واحتسابها كوقت عمل مؤدى عنها.

بالإضافة لذلك لا توجد مياه باردة كافية في الصيف ولا توجد تجهيزات كافية في المطعم من كؤوس وملاعق. وللحصول على قهوة لا توجد آلات صنعها الأوتوماتيكية بالعدد الكافي ولا في جميع أوقات العمل. من أجل وجبة جيدة ومجانية للجميع. يشار إلى أن بعد الحوار الذي جرى مع الإدارة الذي تم يوم 21 يونيو 2018 قامت الإدارة عنصريين ليصبح عناصر مكونات الوجبة ستة، دون تحسين الجودة. مما دفع العمال لمقاطعة المطعم في يوم إعلان الإدارة عن ذلك، في 25 يونيو 2018. هذه المقاطعة الاحتجاجية عرفت نجاحا مهما.

5. مناديب / مندوبات الأجراء والأجيرات.

في الانتخابات المهنية السابقة، الإدارة هي من اختارت المندوبين عمليا، بحكم الجو الإراهي الذي يسود الشركة والذي مفاده أن الذي يعارض إرادة مسؤولي الشركة سيتم طردهم. لقد تحكمت الإدارة في العملية من أولها لأخرها. أغلبية المناديب تمت ترقيتهم والباقي يحظى بمعاملة خاصة من قبيل تخفيف ضغط العمل. المناديب سوط في يد الشركة إذا. (يتندر العمال والعلامات بمندوبة بتسميتها «مندوبة دانون» لأنها تشاهد دائما وهي تأكل هذا النوع من الباغوت وتعمل على مزاجها). هؤلاء المناديب يمثلون الإدارة. ضرورة انتخابات عاجلة لفرض مناديب جدد يمثلون العمال فعلا.

6. العطلة السنوية وأيام الراحة الأسبوعية

العطلة السنوية مدتها 15 يوم منها ثلاث أيام الأحد، المدونة أقل مدة 18 يوم يجب أن يضاف إليها ثلاث أيام الأحد، وتبلغ عطلة عيد الأضحي أسبوع وعيد الفطر ثلاث -أربع أيام، بينما في رأس السنة الميلادية هناك أسبوع إلى خمسة عشر يوم- بطاقة تقنية، يتقاضى خلالها الجراء 75 في المائة من الأجر كحد أقصى. ليس هناك احترام مدة العمل القانونية الأسبوعية أي 44 ساعة في الأسبوع، فزيادة الساعات الإضافية تبلغ أربع ساعات أي العدة

نظرا لصعوبة إثبات عملية التحرش، وكذا الخوف من فقدان العمل في حالة الشكوى. علما أنه تمت معاقبة بعض المسؤولين المتواصلين بشكل مباشر مع العمال والعلامات بعد الشهادة ضدهم أو الشكوى بهم بشكل جماعي (أحدهم نقل لمعمل القنيطرة؟). محاسبة عمال سلسلة التجميع على الذهاب للمرحاض إذا تعدت المدة التي تسمح بها الإدارة والمحددة في دقيقة واحدة، وعموما يمكن للعامل أو العاملة أن يتعرض للعقوبة إذا تجاوز ثلاث دقائق. علما أن المراحض بعيدة عن أماكن العمل. هذا ما يمكن أن يسبب في مشاكل صحية للعمال والعلامات. صحتنا أهم من أرباحهم. ضرورة مدة لا تقل عن خمس دقائق.

التهوية في أماكن العمل سيئة وخاصة في ورشات العلامات والعمال الذين يعملون بالسلسلة، بينما يوجد بعض التهوية السيئة في بعض الأقسام، نوافذ صغيرة وقليلة في ورشات التقطيع / la coupe. بينما تنعم الإدارة بتهوية جيدة طول السنة وتكييف بارد صيفا ودافئ شتاء.

2. الأجور والتوصيات والمكاسب الأخرى

- أجور ضعيفة لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور. يضاف لها بعض المنح والتوصيات -البطالة التقنية تحرم العمال من نصف أجرهم أحيانا - لا توجد منح لعيد الأضحي ولا الفطر ولا رأس السنة الميلادية (مسيري الشركة ينعمون بامتيازات سخية) ولا توجد منحة للدخول المدرسي ولا منحة للقفلة. - تمنح الشركة منحة تسميها منحة الانضباط تتراوح بين 200 درهم 600 درهم لمدة عشرة أشهر. هذه المنحة تسحب بعد تأخر لمدة 20 دقيقة، وبعد تأخيرين مهما كانت مدتهما ولو كانا ناتجين عن ظروف خارجة عن إرادة العامل...

- الاستفادة من التغطية الصحية والضمان الاجتماعي ما هي إلا انعكاس للأجور الهزيلة التي يتقاضها العمال والعلامات، فالتعويضات التي يحصل عليها العامل أو العاملة بعد عملية استشفائية تكون هزيلة. -ليس هناك منحة للسكن ولا تسهيلات للحصول على السكن. - منحة العمل الليلي تقدر ب 120 درهم في الأسبوع لمدة ثلاث أسابيع. علما أن التعويض عن الساعات الإضافية لا يحترم المعايير القانونية، بما فيها الساعات التي تعمل ليلا. - هناك اقتطاعات تستهدف أجور الشغيلة، يشار إليها برموز لا يعرف العمال معناها، ولا يعرف مبررها.

3. التنقل من وإلى أماكن العمل

مدة انتظار قدوم وسائل نقل العمال لا تقل على نصف ساعة وقد تصل إلى خمس وأربعون دقيقة سواء عند التوجه للعمل أو أثناء العودة منه. الحافلات تحمل أحيانا عدد ركاب أكبر من طاقتها عند نقل العمال والعلامات للشركة، مما يعرض الأجراء لمخاطر أكبر في حالة حوادث سير وما أكثرها. أماكن تجمع العمال لنقلهم للعمل تكون بعيدة عن مساكنهم ويضطرون للانتظار في أماكن لا تتوفر فيها ظروف مناسبة لا شتاء ولا صيفا. وهم عرضة للسرقة والتحرش والاعتداء وخاصة في الصباح الباكر وفي الليل،

يهتم بصحة أرباح البرجوازية فقط. - الشركة تشتترط مستوى تعليمي متدني حتى تتمكن من السيطرة على العمال واستعبادهم. - التحرش الجنسي بالعلامات وعدم احترام فترة الأمومة والحمل وغياب حضانة داخل المعمل. - لقد انتهت المعركة النقابية إلى هزيمة، وبطرد حوالي خمسمائة عامل وعاملة، بحكم تضافر عدة عوامل، يمكن تلخيصها في ثلاث جوانب أساسية:

الأول، تمثل في عدم التقاف عدد كافي من العمال والعلامات حول المكتب النقابي، حيث لم يبلغ مستوى كبير يجعل من عملية اجتثاث النقابية أكثر صعوبة وصعوبة وكلفة. الثاني، تحالف أرباب العمل والسلطة البرجوازية من أجل سحق حركة العمال، للحفاظ على تدفق الأرباح داخل المعامل والوحدات الانتاجية. وكذا الحفاظ على استقرار سلطة الطبقة البرجوازية السياسية والاقتصادية. تسعى البرجوازية لكي يضل العمال والعلامات دون تنظيم نقابي قوي يجمعهم في جيش لا يقهر وحزب سياسي يعبر عن تطلعاتهم لنيل السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع، بحكم أنهم منتجي الخيرات الأساسيين وبحكم أنهم يشكلون الأغلبية بالمجتمع.

الثالث، هو أن القيادات النقابية الوطنية وفي الاتحادات المحلية في المدن، تستبطن الخطاب البرجوازي المناهض لمصلحة الأجراء عمليا. ولا تسعى لتوحيد جهود العمال والعلامات بين مختلف القطاعات، وبين الأجراء في القطاعين العام والخاص.

بعد عقد من الزمن، وضعية الأجراء لم تعرف تحسنا في نفس معمل ديلفي طريق الرباط، وفي الوحدات التي رأت النور لاحقا بالمناطق الصناعية الحرة بكل من طنجة والقنيطرة ومكناس. بل سعت الإدارة تحت غطاء تغيير اسم الشركة، إلى التخلص من أقدمية العمال ومكاسبهم الهزيلة عبر دفعهم لتوقيع عقود جديدة بشروط جديدة في خرق لمدونة الشغل المادة 19 والمادة 754 من قانون الالتزامات والعقود. بالإضافة ربما الاستفادة من إعفاءات ضريبية جديدة. لم تحرك السلطات ساكنا لدفع مسؤولي الشركة لاحترام الحد الأدنى من الحقوق العمالية المتضمنة في قوانين البلد، بل تغاضت عن ذلك.

بعض من حياة العمال داخل الشركة حسب شهادات مختلفة

1. ظروف العمل في الورشات والتعامل الإداري مع التهام والعلامات

الظروف غير مريحة، هناك ضغط من الرؤساء المباشرين وغير المباشرين في العمل، مع قلة احترام للعلامات والعمال، سوء معاملة واستبداد ضد الشغيلة من طرف إدارة تستخدم أساليب التيلورية، التي تعتبر العامل مجرد متلقي أوامر عليه إطاعتها وتنفيذها. كما أن هناك سلطة كبيرة للأمن الخاص داخل الشركة supervisor الذي يمكنه أن يسحب البطاقة التي يحملها العامل، كإثبات لهويته داخل الشركة ويوقفه عن العمل. هذه السلطة تستعمل بشكل تعسفي. هناك أيضا سبب لانتقيدها. كما أن هناك تجرا أحدهم على وصف العمال بالكباش، بعد التوقف عن العمل، قبيل عيد الأضحي 2017، ونتيجة احتجاج العمال والعمال قامت الإدارة وسرحتهم مانحة إياه تعويضا سميئا. هناك تحرش بالعلامات ناتج عن استغلال السلطة من طرف الهرم الإداري الأعلى. ويستمر

في سياق سعي الرأسمال العالمي لجني المزيد من الأرباح. عرفت المناطق الحرة للتصدير ارتفاعا مهولا في عددها وعدد الدول التي تحتضنها وعدد الأجراء الذين يستغلون داخلها. هكذا عرف المغرب توسعا سريعا في عدد المناطق الحرة للتصدير منذ المصادقة على القانون المنظم لإحداث هذه المناطق.

لقد كانت مدينة طنجة منطلق هذا التوجه حيث بدأت أول منطقة صناعية حرة للتصدير سنة 1999 من الجيل الجديد، عرفت نجاحا بحكم المزايا الكبيرة التي توفرها للمستثمرين من إعفاءات ضريبية ومن توفير للعقار بأرخص الأثمان وتسهيلات إدارية، ويد عاملة مؤهلة محرومة من حقها في التنظيم النقابي عمليا. إن قسوة الظروف التي يشغل في ظلها العمال والعلامات وضعف الأجور والحماية من مخاطر العمل، ما كان ليمر دون رد فعل عمالي، هكذا عرفت العشرات من الوحدات الانتاجية والخدمات على امتداد العقدين الأخيرين حركات احتجاجية بعضها كان كبيرا، وترك صدى وسط الطبقة العاملة. غير أن القمع الوحشي والمماراة الممنهجة من طرف سلطات الدولة البرجوازية في تعاون وثيق مع أرباب العمل كان في غالب الأحيان يقضي على الجنين النقابي (تبادل لوائح أعضاء المكاتب النقابية بين مصالح الموارد البشرية بعد الحصول عليها بمختلف الوسائل).

بالإضافة إلى قمع العدو لم تكون النقابات العمالية في مستوى فهم التطورات التي عرفتتها الطبقة العاملة، في هذا الطور من هجوم الرأسمال ولم يكن تدخلها بروح طبقية مستندة لل تضامن بين أقسام وشرائح الأجراء، كان يجب لصياغة مطالب والنضال لأجل انتزاعها، لكي تحتفظ أفراد الطبقة العاملة من الانحطاط إلى مستوى العبيد.

رغم كل الحقد البرجوازي الذي يستهدف النقابة يبقى النضال النقابي هو الطريق الوحيد

الاحتجاج الذي أنطلق بمعمل ديلفي بطنجة والقنيطرة ومكناس لم يكن سحابة عابرة ولا نتيجة لقرار الشركة لتغيير إسمها فقط، بل هو ناتج أوضاع كارثية تعيشها الطبقة العاملة المجردة من سلاح تنظيمها النقابي ومن حزنها السياسي الخاص. في هذا السياق يمكن الإشارة إلى المعركة النقابية التي خاضها عمال وعلامات ديلفي DELPHI AUTOMOTIVE SYSTEMS MAROC بطنجة -طريق الرباط أواخر سنة 2006 وأوائل سنة 2007. فقد احتج العمال أساسا على:

- محاربة العمل النقابي من طرف إدارة المعمل. وغياب مناديب للعمال منتخبين بشكل ديمقراطي. - غياب عقود عمل قانونية وعدم تسليم نسخة من العقد للعامل المعني. - عدم احترام العطلة السنوية من حيث مدتها أو التعويض عنها. - التعويض عن العمل الليلي لا يخضع للقانون وفي حالة الاحتجاج يتعرض العامل للعقوبة. وكذا إرغام العمال والعلامات على الاشتغال أيام العطل والأعياد دون تعويض مناسب (لا يحترم قانون الشغل في هذا الباب). وعدم التصريح بالأبناء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. - مكان العمل غير مناسب، حرارة مفرطة في الصيف وبرد شديد في الشتاء. تعرض العمال والعلامات للإغماءات في ظل وجود طب شغل

طنجة: المناطق الحرة للتصدير، استغلال وقهر للطبقة العاملة بمعامل دلفي

بقلم، أ. العمالي

التتمة الصفحة 15

يرمز لنضالات الملايين من الشغيلة عبر العالم، يجعلنا ننتمي إلى كفالات الطبقة العاملة في المناجم والمصانع والبحار والضياع، يجعلنا ننتمي لتلك الانتصارات التي أنزلت يوم العمل من 14 ساعة في اليوم وأكثر إلى ثمانية ساعات، وانتزاع الضمان الاجتماعي والعطلة السنوية والأسبوعية المؤدى عنهما، يجعلنا ننتمي للكفالات ضد تشغيل الأطفال، ويجعلنا أيضا نستفيد من دروس إخفاقات الطبقة العاملة والحركة النقابية وهزائنها في بلادنا وخارجها. لن تبني النقابات بدون تدفق عمالي شبلي ونسائي وصمود في البناء والتضحية، والصبر على ضربات العدو البورجوازي وردها، لن تبني نقابة يهجرها الأجراء، وينتظرون صلاح أحوالها. فالبورجوازية تستغل النقابة من أجل تكريه العمال فيها، وإظهار أنها لا تصلح لشيء.

لا حوادث الموت على الطرقات ولا ألغرق في البحر والأنهار ولا تحطم الطائرات جعلت العمال يعدلون عن استعمال وسائل النقل، فالحوادث الضارة التي تعرفها النقابات والتي يسببها ضعف الوعي أحيانا وفساد بعض النقابيين أحيانا أخرى أو وقع الدولة وتدخلها في حياة النقابة، لا يجب أن تدفعنا للعزوف عن ترك سلاحنا وطوق نجاةنا الجماعي: النقابة بما هي تنظيم للعاملات والعمال في أماكن العمل، تنظيم قادته وقائده يتنخبون من طرف الشغيلة وبحاسون ويعزلون من طرفها إذا قصروا أو أخلوا بواجبات مسؤولياتهم النقابية.

مطالب مستعجلة لنقابة جديرة باسمها في أي معمل أو شركة بطنجة - من أجل راحة أسبوعية من يومين، أسبوع عمل من 40 ساعة، دون تخفيض القدرة الشرائية، بحكم قسوة ظروف العمل والإنتاجية المرتفعة والأرباح المتركمة عند رب العمل، ضد العمل وقت الراحة الأسبوعية، لكي يتمكن العمال العاملات من الاهتمام بحياتهم الخاصة والحفاظ على صحتهم، أرباب العمل لا يهمهم إلا صحة أرباحهم وبذخهم. - منع الساعات الإضافية لأنها تهرق الشغيلة وتحرم رفاق ورفيقات لهم من العمل وتجعلهم عرضة للبطالة واليأس.

- رفع الحد الأدنى للأجور بالشركة إلى 4000 درهم، عطلة سنوية من 30 يوم - منحة سنوية من 6000 درهم تصرف على دفعتين: عند عطلة الصيف وعند عيد الأضحى لكافة العمال والعاملات - إقالة الإداريين والمسيرين الذين يسيئون للعمال - عدم تشغيل المتزوجين ليلا وكذا النساء، ضد العمل الليلي للنساء والعمل بثلاث فرق متناوبة، لأن العمل الليلي يدمر صحة العمال والعاملات مقابل أجور هزيلة، العمل الليلي يرفع من احتمال الإصابة بالسرطان والأمراض المزمنة من قبيل السكري حسب منظمة الصحة العالمية.

- حرية تأسيس المكتب النقابي لتمثيل العمال في كل وحدة صناعية وبعموم الشركة، مع توفير السبورات النقابية. - السجن لأرباب العمل المتهربين من التغطية الصحية والضمان الاجتماعي. طنجة في: فاتح يوليو 2018

البلد الواحد، وبعد ذلك على المستوى الدولي، لم تكن هذه الصيرورة سهلة ولا بدون عقبات وتضحيات جسام.



العمال، العاملات والنقابة

تحكم الطبقة البورجوازية تنظيم المجتمع الرأسمالي المبني على استغلال أقلية من البشر لأقسام هائلة من إخوانهم تحت طائلة القهر المادي والمعنوي. وقد ابتدعت أدوات وطورت أخرى من أجل السيطرة على الطبقة العاملة وعموم الأجراء، من خلال مؤسساتها البرلمانية والحكومية والقضائية والدينية والإعلامية، تاركة للشغيلة دورا هامشيا فيها.

كما عملت بمختلف الوسائل على ضرب تنظيمات العمال النقابية والسياسية والتعاضدية وعندما تفشل تحاول أن تستعمل هذه المنظمات لصالحها. إن سعي البورجوازية لإفساد وعي العمال والعاملات لا يكل ولا يمل، وتستعمل في ذلك الرشوة والفساد، ولا تعدم من يتجاوب معها عندما تكون الطبقة العاملة في معظمها سلبية وغير منخرطة بشكل واسع في الكفاح اليومي من أجل تحسين شروط الاستغلال على درب الغائنه.

إن النقابة كأي إبداع إنساني، من أجل تحسين شروط العيش تحتاج للانخراط الدائم للعمال والعاملات والصراع داخلها وخارجها مع كل من تسول له نفسه الاضرار بمصالح الشغيلة. لا ينبغي أن نهجر النقابات ونشتمها لأن هناك قيادة نقابية لا تقوم بدورها أو باغت نفسها للبورجوازي، بل علينا أن نكسرنا من النقابة. أن نتحد بشكل متجدد من أجل أن تكون النقابة سلاح في يد العمال، ولكي يتحقق هذا يجب أن يخصص الأجراء الوقت والمال والعرق لشحن سيف النضال هذا، يتعاون مع كل أنصار النضال العمالي الطبقي. فكثير ممن يشتم النقابة صباح مساء، يخصص لمباريات كرة القدم من وقته وماله آلاف المرات أكثر مما يخصص للعمل والتكوين النقابي والنقاش مع الشغيلة. مهما كانت مساوئ التنظيم، أي تنظيم، نقابي أو سياسي أو جماعي، فهو أفضل من لا شيء في مواجهة طبقة بورجوازية مدمجة بالمال والإعلام والسلاح أيضا؟

إن البطلة البورجوازية وممرتقتها من المثقفين والإعلاميين يهاجمون النقابة والنضال والتنظيمات العمالية، بدون انقطاع وبمناصفة بدونها، لأنهم يدركون أنه ما من مكسب انتزع عبر العالم من طرف الشغيلة إلا وكان وراءه تنظيم الصفوف في نقابات وأحزاب عمالية جبارة أولا وأخيرا.

إن مجرد الانتماء لنقابة، يجعلنا ننتمي لأسم

بالمغرب من خلال استعمال وسائل الاتصال الحديثة، ولكن أساسا بحكم واقع الاضطهاد الذي تمارسه البورجوازية على الشغيلة. هذا

الاضطهاد والاستغلال والقمع هو الذي يخلق شروط التضامن والنضال. فلا مخرج فردي من هذا الواقع.

ثالث المكاسب هو دفع الشركة ومعها السلطات للترجع عن النهج القمعي مؤقتا، بعد تلمسها لخطورة هذا القمع وإمكانية أن يدفع ذلك عمال المناطق الصناعية الحرة إلى الاحتجاج على أوضاعهم وتضامنا مع عمال ديلفي. فتهديدات اعوان السلطة للعمال وزياراتهم لتهديدهم في بيوتهم على شاكلة ما كان يحدث في سنوات الرصاص، إنما تكشف الرعب الذي استبد بالبورجوازية من غلبة توسع رقعة المعركة.

فالجوء للعنف والقمع والإرهاب كوسيلة لإقناع العمال بالعودة لواقع الظلم والقهر، فهو تعبير عن ضعف مستعمليه وضعف موقعهم وموقعهم الأخلاقي والقانوني والإنساني.

عدم تحريك السلطة لبنت شفة ضد أرباب العمل ووقفها دوما إلى جانبهم، فعند قدوم قوات القمع وقادتها يتوجهون إلى إدارة الشركة وينسبون معها، ومهما كان القهر الذي يعاني منه العمال والعاملات لا نرى هراوات القمع تنزل على البورجوازيين، ولا على مسيري الشركة. أحد ممثلي السلطة وصف الأجراء بأنهم غير وطنيين، فلا عجب من هذا الوصف، فدرجة الوطنية عند هؤلاء المسؤولين في السلطة، تقاس بمدى ارتفاع الأجور والامتيازات التي يحصلون عليها. بينما وطنية العمال والعاملات تقاس بدرجة خضوعهم للاستغلال والقهر. الخلاصة، الدولة البورجوازية وأجهزتها في خدمة الباطرونا دوما.

الاضرابات، السلاح الجبار

يمكن أن يضرب أي عامل عن العمل بشكل فردي دون أن يتعرض لأي شيء، من الدولة أو أرباب العمل، بما أن زمن العبيد قد انتهى، ولكن مع البطالة الكثيفة والسواعد العارية المستعد للعمل للحصول على لقمة العيش بأي ثمن، يصبح الاضراب الفردي بمثابة انتحار بطيء. إذن، الاضراب الجماعي، أي التوقف جماعا عن العمل، هو وحده الكفيل بتشكيل ضغط على البورجوازي صاحب وسائل الإنتاج، والمشغل للعمال وللعاملات، التوقف عن العمل ما هو إلا خطوة صغيرة على درب تنظيم المواجه مع أرباب العمل على طريق القضاء على الاستغلال البورجوازي.

بعد عقود من الصراع مع أرباب العمل تشكلت رويدا رويدا المكاتب النقابية في الوحدات الانتاجية وعلى صعيد الاقليم وعلى صعيد

الاجمالية 12 ساعة في اليوم هذه الوثيرة قد تستمر مدهتها شهرا ودون راحة أسبوعية.

7. الحوادث وشروط الصحة والسلامة القفاذات وأدوات حماية الأذن من الضجيج والنظارات والخوذة الواقية للرأس هناك: صعوبة الاستبدال، الأحذية هناك تساهل ولا تجد أحذية مناسبة لخطورة العمال.

العمل ل 12 ساعة يؤدي لنقص التركيز ويرفع من احتمال حدوث الحوادث الخطيرة، من قبيل الإصابة في العيون والإصابة في الرأس... الإدارة تحاول دوما تحميل المسؤولية للعمال أو العاملة عند وقوع أي حادثة

الأمراض: ينتج عن ظروف العمل غير المريحة أمراض مختلفة من قبيل السباتيك (آلام في الظهر) الناتجة عن الوقوف الطويل، أمراض العيون الناتجة عن فرط أو نقص الإضاءة، وحالات الإغماء الناتجة عن العياء الشديد وسوء التغذية، وكذا الانهيار العصبي الناتج عن الضغط النفسي وعن سوء المعاملة.

وجود غبار في أماكن العمل يضر بالجهاز التنفسي والعيون حيث لا يتم تنظيف هذه الأماكن لمدة قد تصل لشهر، يتم أحيانا تطبيق نظام العمل 5s للتعرف من مسؤولية نظافة المكان وإثقال العامل والعاملة بمهام أخرى.

المادة التي تطبع بها الأسلاك يشك بأنها مسرطنة. والمواد التي يحتويها الغبار الناتج عن المواد المستعملة في الصناعة لا تعرف خطورتها من طرف العمال والعاملات.

- المركز الصحي لا توجد به أدوية مناسبة وبالقدر الكافي، توجد ممرضتين وطبيبة تشتغل صباحا، حوالي خمس ساعات في اليوم. كما يوجد طبيب يتكفل بتفحص الشواهد الطبية المدلى بها من طرف العمال والعاملات، وهو تابع لمصحة خاصة ينقص من مدة الشواهد الطبية، وهي طريقة لدفع العمال والعاملات للمرور حصرا عبر مصحة.

8. الترفيه والثقافة، التكوين المستمر ومناخ الدراسة

تنظم الشركة دوري لكرة القدم بالقاعة المغطاة مرة في السنة لا يستفيد منه إلا القليل من العمال وفي رمضان تقام مسابقة لتجويد القرآن ونظمت صباح ترفيهي للأطفال وكذا أنشطة حول تدوير بعض المواد البلاستيكية وحملة تشجير داخل الفضاء المحيط بالوحدات الانتاجية.

تسمح الشركة للعمال باجتياز امتحان شهادة البكالوريا ولكن دون الحصول على أجر في أيام الامتحان ولا يستفيد العمال والعاملات من أي تكوين مستمر.

الاضرابات والمكاسب:

أول مكسب للعمال كان هو رفع الراس عاليا والإحساس بالقيمة والكرامة وهم يرون مسيري الشركة والسلطات المحلية تتوسل لهم أحيانا وتهدهدهم بالقمع وتنفذ وعيدها أحيانا أخرى، لقد أدركت العاملات والعمال أن الاتحاد والاضراب عن العمل هو الحل الوحيد للدفاع عن مكاسبهم البسيطة، والتي أرادت إدارة الشركة أن تسلبها والمتملة في الأقدمية في العمل وما يرافقها من مكاسب. فقد أرادت تحولهم لعمال جدد يعقود جديدة ومن يرفض ما عليه إلا الاستسلام لما تملبه الإدارة المتسلطة، رغم أنها غيرت الاسم فقط.

ثاني المكاسب هو القدرة التي اكتشفها العمال والعاملات في تنظيم الصفوف بين مختلف وحدات الإنتاج التي تتبع لمجموعة ديلفي